

المفكرة

الاقتصادية

العدد (13) مايو - يونيو 2022

عصر الإنجازات





بقلم:
إيمان عريف

03

إفتتاصية

«أهل مكة أدري بشعابها».. و«تصدير العقار»

«المشاركة في المعارض الداخلية والخارجية».. أسلوب جديد اتبعته الشركات العقارية لتسويق المنتج العقاري الخاص بها في الأعوام الماضية. ولد شك أن هناك معارض حافظت علي المصداقية مع عملاءها سواء من العارضين، أو من عملاء وزوار المعارض من الجمهور الذي يبحث عن فرصة شراء لوحدة سكنية أو إدارية أو تجارية، أو حتي من باب الفضول للتعرف على المتغيرات في السوق العقاري، وبالفعل هناك شركات استفادت وحققنت مبيعات خلال مشاركتها في المعارض، من خلال الترويج لمشروعاتها عبر تنظيم جيد وإعلانات تخاطب العملاء لتكون وسيلة جيدة لجذب عملاء جدد للتعرف علي مشروعات الشركات التي شاركت في هذه المعارض.

وهنا أتساءل عن فلسفة المشاركة في المعارض الخارجية.. تحديداً؟ واقتراح اقتراح بسيط للغاية، ربما البعض يعمل به بالفعل، والبعض الآخر يعتمد علي المشاركة في المعارض الخارجية فقط لتحقيق مبيعات فعلية سواء من المصريين المقيمين في الخارج، أو نسبة بسيطة جداً من المبيعات لجنسيات مختلفة.

وهنا أقف قليلاً عند «البيع لجنسيات مختلفة»، سواء في دول الخليج وهي الأقرب لنا أو في أوروبا وهو حلم بعيد إلي حد ما لم نستعد له حتي الآن وهو ما يعرف بمصطلح «التصدير العقاري» أو «تصدير العقار» لماذا بعيد.. هنا تتناقش.. وأضرب مثلاً بشركات السياحة أو المكاتب الخارجية للسياحة، وما يحدث تحديداً في هذا الملف، حيث يتم التعاقد مع مكاتب سياحية خارجية، من نفس جنسية الدولة المستهدف جذب سياح منها، مثلاً التعاقد مع مكاتب إماراتيه في الإمارات لجذب سياح إمارتين، وكذلك التعاقد مع شركات إيطالية لمخاطبة السائح الإيطالي.. وهكذا.

«أهل مكة أدري بشعابها» بمعنى أن المكتب الذي يخاطب جنسيته يعلم جيداً طبيعة شعبية ويدرسه جيداً ويعي متي يقرر السفر وإلي أين يرغب الذهاب، وهنا يخاطبه بأسلوبه، و يؤثر علي قراره في تحديد الجهة التي يتجه إليها.

كذلك المشاركة في المعارض الخارجية والتصدير العقاري، لابد ألا تكون مجرد مشاركة في المعارض الخارجية فقط هي الوسيلة الوحيدة للبيع بالخارج، أو التصدير العقاري والاعتماد فقط على منتج الشركة من العقارات، ولكن لابد قبل المشاركة في المعارض الخارجية، مخاطبة العميل الخارجي بلغته التي يفهما عن طريق مكاتب تسويق عقاري في بلادهم ومن جنسياتهم تفهم وتدرس جيداً طبيعة الشعب الذي توجه الرسالة إليه، لتستطيع أن تؤثر علي قراراته.. وتدرس جيدا الشعب الذي تتجه إليه، عن طريق مكاتب تحمل نفس جنسياتهم لأن «أهل مكة أدري بشعابها».

ج
جاردينيا
للإيتي

جاهزة ليك وهكامل بيك

إجراءات الحجز و التعاقد بالمرحلة الرابعة من مشروع جاردينيا سيتي بدءاً من يوم الأحد الموافق ١٢ يونيو ٢٠٢٢

أولاً:

بدءاً من يوم الأحد الموافق ١٢ يونيو ٢٠٢٢، يقوم العميل بإيداع مبلغ ٥٠ ألف جنيه مصري جدية الحجز في حساب الشركة بجميع فروع بنك مصر.

إسم الحساب: فاوندرز للتسويق العقاري

رقم الحساب: 1400199000000850

IBAN: EG530002014001400199000000850

SWIFT CODE: BMISEGXCX140

(مع العلم أن هذا هو الحساب الرسمي و الوحيد لمشروع جاردينيا سيتي)

- علي أن يتم سداد المبلغ دفعة واحدة غير مجزئة.

- في حالة التحويل البنكي يتحمل العميل العمولات و مصاريف التحويل.

ثانياً:

سيتم التواصل هاتفياً مع العميل للحضور بمقر التسويق و المبيعات لإختيار و تخصيص الوحدة السكنية.

لن يتم الحجز و التخصيص إلا في المواعيد المحددة و التي يتم إبلاغها و تحديدها من قبل الشركة و ذلك تيسيراً للسادة العملاء.

أنظمة السداد:

مقدم التعاقد ١٠% و الباقي علي ٦ سنوات أقساط متساوية ربع سنوية.

مقدم التعاقد ٥% و الباقي علي ٧ سنوات أقساط متساوية ربع سنوية.

مقدم التعاقد ٢٠% و الباقي علي ٨ سنوات أقساط متساوية ربع سنوية.

رقم التسجيل الضريبي 601-937-309

FOUNDERS

AL AHLY SABBOUR
DEVELOPMENTS

بنك مصر
BANQUE MISR

البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT

16559

أول طريق السويس ه دقائق فقط من مصر الجديدة

AKAMALRAJHI DEVELOPMENTS

VISION. INNOVATION. DETAILS.

Bringing Happiness

17141
akamalrajhi.com

رقم التسجيل الضريبي 537-340-602

المحفقة
الاقتصادية

مجلة اقتصادية شهرية

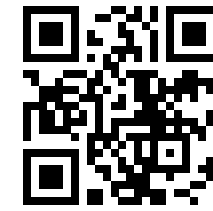
العدد (13) مايو - يونيو 2022

صاحب الامتياز ورئيس مجلس
الإدارة ورئيس التحرير
إيمان عريف

إخراج وتصميم
شريف زهير

رئيس قسم التصوير
محمد سويلم

جرافيك
محمد رمضان



www.safqa.news

المراسلات

43 ب شارع إيران - الدقي

تليفون:
01008007198

E-mail:
safqanews@gmail.com

أسعار المجلة

مصر 25 جنيهاً - السعودية 20
ريالاً - الإمارات 20 درهماً - مسقط
2 ريال - الكويت 2.5 دينار - البحرين
2 دينار - لبنان 10000 ليرة
المملكة المتحدة 6 جنيهات استرلينية

تصدر برقم 1162332
ترخيص أجنبي - لندن

داخل
العدد



رؤية 2030 مكنت السعودية
من تنويع الاقتصاد.. ومواجهة
الأزمات العالمية

P.12

16

السوق العقاري المصري جاذب
للاستثمار.. ومساندة القطاع
ضرورة



26

2.5 مليار جنيه أرباح « مصر إيطاليا
العقارية» في الربع الأول من
العام الحالي



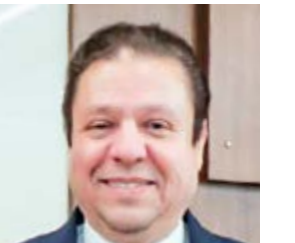
38

عبير عصام: أطالب بتيسيرات
للمطورين العقاريين في القروض
وسداد ثمن الأرض



42

محمد غباشي: إصدار قانون
المطورين العقاريين لضبط السوق
العقاري في مصر



www.safqa.news

المحفقة العدد (13) مايو - يونيو 2022

«8 سنوات من حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي لمصر كانت كفيلة بتحويل مصر من شبه دولة إلى دولة». بدأت مشيرة الرئيس السيسي في بناء الدولة منذ توليه سد الحكم، ووضع نصب عينة إقامة دولة مدنية حديثة قادرة على الابتكار والتعلم. البداية كانت باتخاذ قرارات «صعبة» بإصلاح الاقتصاد الذي شهد تدهورا كبيرا منذ 2011، ورغم صعوبة الإجراءات الاقتصادية غير أن الشعب التف حول الرئيس وتحمل تبعات الإصلاح الاقتصادي، ونجحت مصر في تجاوز جائحة كورونا، وسجلت معدلات نمو إيجابية، في حين سجلت معظم دول العالم معدلات نمو سالبة. عمل الرئيس السيسي على كافة المحاور لبناء الدولة من جديد، واقتحم مجالات متعددة واضعا نصب عينه المواطن المصري ومستقبله، فعمل على توفير الحماية الاجتماعية للفئات الأولى بالرعاية، وبناء سكن لكل المصرية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من السلع الاستراتيجية عن طريق تطوير الزراعة واستصلاح الأراضي.. إنجازات كثيرة لم تكن لتتحقق لولا وجود الرئيس السيسي.

من «شبه دولة».. إلى دولة مدنية حديثة قادرة على الابتكار والتعلم

الخروج من العوز الاجتماعي وتحويل الأسرة الأولى للرعاية من أسرة متلقية للمساعدات النقدية إلى أسرة فتيحة منتج

07

أثمرت تحركات الرئيس السيسي وسياسته الخارجية في تعزيز مكانة مصر الإقليمية والدولية، وساهم في تحقيق المصالح الوطنية للدولة في المجالات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، كما ساهم في تحقيق متطلبات الأمن القومي المصري وتعزيز القدرات المصرية في كل المجالات، وتوفير الدعم الخارجي والتعاون الدولي مع جهود التنمية الشاملة التي تشهدها مصر حاليا. وعلى مدى 8 سنوات، شهدت العلاقات المصرية الخليجية دفعة قوية في عهد الرئيس السيسي، والتي حققت مزيداً من توحيد الرؤى والمواقف الدولية المشتركة في مختلف قضايا المنطقة، فضلا عن تعزيز أوجه التعاون في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية، وكذلك بحث سبل مكافحة الإرهاب، وهو ما بدا ظاهرا في تأكيد القيادة السياسية مرارا وتكرارا، على أن أمن الخليج جزء لا يتجزأ من أمن الدولة المصرية. واستعادت مصر قدراً كبيراً من التوازن في علاقتها مع القوى الكبرى، من خلال استمرار العلاقة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه فتحت أفقا جديدة للعلاقات مع قوى كبرى أخرى، مثل روسيا والصين والاتحاد الأوروبي.

العلاقات الدولية

تمكنت مصر من استرداد وضعها الطبيعي ودورها الريادي خاصة على المستويين الإقليمي والدولي، وكان لمصر دوراً مهماً في دعم جهود التنمية والاستقرار والحفاظ على وحدة الدول الصديقة منها وغير الصديقة، كما كان لمصر مواقف مشرفة تجاه عدد من القضايا الإقليمية والدولية نالت احترام الجميع. وعملت دول أوروبا وأفريقيا وآسيا وجميع التكتلات العالمية على مزج وتقوية علاقاتها مع مصر، ودخلت السياسة الخارجية المصرية مرحلة جديدة وتاريخية أكثر إشراقا بعد تولى الرئيس السيسي مقاليد الحكم في البلاد بعد فوزه بالانتخابات الرئاسية في يونيو 2014. وقد تمثلت السياسة المصرية في عهده في تبنى عدد من الأهداف والدوائر الحيوية، فبالإضافة إلى استمرارية الأهداف التقليدية للسياسة الخارجية المصرية، تضمنت مرحلة ما بعد ثورة 30 يونيو 2013، عدة أهداف يوجد بينها قدر من الترابط والتعاون والشق التاريخي بينها وبين العديد من دول المنطقة والعالم، أصبح لها أولوية في رؤية الدولة المصرية وتوجهاتها وعلاقاتها الخارجية الدولية.



عصر الإنجازات 8 سنوات من حكم الرئيس السيسي لمصر

06

أفريقيا

وإيماناً بدورها التاريخي تجاه الدول الإفريقية، تواصل الدولة المصرية جهودها ومسيرتها المساندة والداعمة لشباب القارة السمراء، في العديد من المجالات المختلفة، وأبرزها المجال التعليمي والبحثي.

حيث عمل الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا، على أساس صيغة تعاون جنوب جنوب بهدف مساعدة الدول الإفريقية على تحقيق «التنمية المستدامة» عبر برامج التعاون الفني والبرامج التدريبية لبناء قدرات الكوادر الإفريقية التي يقدمها في مختلف المجالات وعلى رأسها: الزراعة والصحة والتعليم والأمن والدبلوماسية والقضاء والإعلام وكذلك المنح المالية خاصة في مجالي الصحة والزراعة.

وقد حرص الرئيس عبدالفتاح السيسي، منذ تولي الرئاسة عام 2014 على الانفتاح على القارة الإفريقية، وتعزيز علاقات مصر بدولها في كل المجالات، و سعت «الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية» منذ أعلن عنها الرئيس عبد الفتاح السيسي، في كلمته أمام القمة الـ 23 للاتحاد الإفريقي بمالابو في يونيو 2014 إلى تعزيز علاقات التعاون الثلاثي القائمة واستشراف إمكانات التعاون المتاحة مع عدد من الدول المتقدمة وهيئات التنمية الدولية. وهذا بهدف توفير مزيد من الموارد والدعم للأشقاء الأفارقة من خلال التعاون مع هذه الجهات في التدريب والدعم الفني المقدم من مصر للدول الإفريقية.

البتترول

حقق قطاع البترول خلال السنوات الثماني الماضية إنجازات غير مسبوقة بفضل دعم القيادة السياسية ومتابعتها المستمرة لمشروعات القطاع، وهو ما انعكس بشكل إيجابي على الاقتصاد القومي، بفضل النقلة النوعية في إدارة أنشطة القطاع والتي اتسمت بالتكامل والإدارة الرشيدة واستشراف آفاق جديدة للمستقبل.

ونجح القطاع في تحقيق الاستقرار الكامل للسوق المحلي خلال الفترة الماضية حيث تم تغطية احتياجات المواطنين وقطاعات الدولة المختلفة من المنتجات البترولية والغاز، أدى تعزيز المناخ الاستثماري في نشاط البحث والاستكشاف للبترول والغاز إلى جذب شركات عالمية عملاقة تدخل مصر لأول مرة في مجال البحث والاستكشاف والإنتاج، مع استمرار الشركات العالمية العاملة في مصر في ضخ استثماراتها تأكيداً على ثقتها المستمرة في قطاع البترول، فتتمكن قطاع البترول من جذب استثمارات كبرى شركات البترول العالمية، ونجح في تنفيذ 32 مشروعاً في تنمية حقول البترول باستثمارات تقدر بحوالي 561 مليار جنيه.

كما أصبحت مصر ثالث أكبر منتج للغاز الطبيعي في إفريقيا بعد أن نجحت في تحقيق الاكتفاء



استرداد مصر وضعها الطبيعي ودورها الريادي على المستويين الإقليمي والدولي

النقل الأخضر

وحققت مصر نقلة نوعية في مشروعات النقل الأخضر والطاقة النظيفة، في مجال مشروعات الجر الكهربائي، لمواجهة التغيرات المناخية بمزيج من تدابير التخفيف والتكيف بهدف الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة والتكيف لتقليل الآثار السلبية للتغيرات المناخية، وتم وضع استراتيجية للتحويل إلى تشغيل نظم النقل الجماعي الأخضر صديق البيئة، ومنها (مشروع القطار الكهربائي الخفيف LRT) بطول نحو 103 كيلومترات والمخطط افتتاحه 30 يونيو الجاري. كما تم لأول مرة تنفيذ مشروع المونوريل.

النقل البحري والموانئ

تسعى الدولة إلى تحويل مصر إلى مركز للتجارة العالمية واللوجيستيات بخلق محاور نقل ولوجيستيات تربط بين الموانئ البحرية والموانئ الجافة والمراكز اللوجيستية مثل محور السخنة - الإسكندرية، ويتم تنفيذ مشروعات ميناء الإسكندرية بإجمالي تكلفة 1,8 مليار جنيه، بالإضافة إلى دمياط بإجمالي تكلفة 1,9 مليار جنيه ومن أهمها إنشاء محطة متعددة الأغراض رصيف بطول 681 متراً وعمق 17 متراً، بتكلفة أكثر من 1.3 مليار جنيه، وتعميق الممر الملاحي وحوض الدوران إلى 16 متراً بتكلفة 189 مليون جنيه.

الموانئ الجافة

خطت الدولة 9 موانئ جافة و8 مراكز لوجيستية تستوعب ما يزيد على 5 ملايين حاوية مكافئة سنوياً، بالإضافة إلى تطوير نحو 7 موانئ برية على الحدود مع ليبيا والسودان، إضافة إلى تطهير وتطوير وتكثيف 3125 كم طرق ملاحية وإنشاء عدد من الموانئ النهرية الحديثة.

تنمية عمرانية

عملت الدولة على توفير نماذج مختلفة من برامج الإسكان، لمواجهة الطلب المتزايد على السكن في الريف والحضر، وللدخول من الآثار السلبية للنمو العمراني غير المخطط، وتوفير المسكن الملائم لكل مواطن بما يناسب مستوى دخله، مع إعطاء الأولوية للشباب وذوي الدخل المحدودة، وتوفير وحدات سكنية لذوي الدخل المتوسطة، وكذا إتاحة الوحدات الفاخرة لذوي الدخل الأعلى، بما يلبي طلبات جميع شرائح المجتمع. تم وجاه تنفيذ مليون وحدة سكنية بمشروعات الإسكان الاجتماعي والمتوسط وتم البدء في تنفيذ المبادرة الرئاسية «سكن لكل المصريين» لتنفيذ وحدات سكنية لكل شرائح المجتمع، في إطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة لتوفير المسكن الملائم للمواطنين.

تطوير العشوائيات

اقتحمت الدولة ملقاً شائكاً، عانت منه لعشرات السنين، وهو ملف تطوير المناطق العشوائية غير الآمنة، والمناطق غير المخططة، لتوفير حياة كريمة لاهلنا بتلك المناطق، حيث تم تنفيذ 195275 وحدة في 316 منطقة غير آمنة تم تطويرها، بتكلفة 23.9 مليار جنيه، وجاه الانتهاء من تنفيذ 50778 وحدة أخرى في 41 منطقة جرى تطويرها، بتكلفة 15.7 مليار جنيه.

كما عملت الدولة على تنفيذ مشروعات الإسكان والمرافق وغيرها بـ 21 مدينة جديدة قائمة، بقيمة 160 مليار جنيه، بينما جرى تنفيذ 21 مدينة جديدة من مدن الجيل الرابع، وتم اختيار مواقع هذه المدن لقرتها من مناطق التنمية الجديدة الواعدة. وأنشأت الدولة مدن الجيل الرابع، ومنها العاصمة الإدارية الجديدة، مدينة

العلمين الجديدة، كما اهتمت بمشروعات المياه والصرف الصحي، وبلغت تخطت نسبة التغطية بخدمات الصرف الصحي بالمدن 96%، وفي المناطق الريفية وصلت إلى 40% مقارنة بنسبة التغطية في 2014 والتي كانت 12%.

السكك الحديدية

وعملت مصر على إنشاء شبكة مصر للقطارات السريعة بإجمالي أطوال حوالي ألفين كم وتطوير شبكة السكك الحديدية الحالية من خلال تطوير نظم الإشارات على 4 خطوط رئيسية بإجمالي 1900 كم وتطوير أسطول الوحدات المتحركة، من خلال توريد 260 جراراً جديداً وإعادة تأهيل 172 جراراً وتوريد 1300 عربة جديدة وتوريد 6 قطارات كاملة وتصنيع 1215 عربة بضائع، بالإضافة إلى تطوير المحطات والمزلقانات وتجديدات السكة، وذلك بما يحقق نقل 2 مليون راكب يومياً، بدلاً من مليون راكب حالياً، و13 مليون طن بضائع سنوياً بدلاً من 4.5 مليون طن.

الطرق

نفذت وزارة النقل وقطاعاتها خطة تطوير لقطاع الطرق باستثمارات بلغت نحو 1.7 تريليون جنيه، تشتمل في مجال الطرق والكباري على إنشاء 7 آلاف كم من الطرق الجديدة ليصل إجمالي أطوال شبكة الطرق الحرة والسريعة والرئيسية 30 ألف كم وتطوير ورفع كفاءة 10 آلاف كم من شبكة الطرق الحالية وإنشاء 34 محوراً جديداً على النيل؛ ليصل الإجمالي إلى 72 كوبري ومحوراً على النيل وإنشاء ألف كوبري علوي ونفق ليصل الإجمالي إلى 2500 كوبري علوي ونفق على الشبكة.

قطاع الصحة

حظي قطاع الصحة باهتمام غير مسبوق على مدار الـ 8 سنوات الماضية بإطلاق الدولة وبرعاية الرئيس عبد الفتاح السيسي حزمة من الخدمات الصحية العاجلة لسد الفجوة في الخدمات التي واجهت نقصاً وتدنياً للمستوى، وحرصت الدولة على العمل في اتجاهين في الملف الصحي، الأول: إعادة تأهيل البنية التحتية الصحية وتطويرها لتواكب التطور في أداء الخدمة الصحية من خلال تطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل الجديدة. أما الثاني، فهو إطلاق حزمة من الإصلاحات الصحية للإسراع بتوفير الخدمة للمواطن وبشكل سريع، ووجهت الدولة وفق تقرير مسبق لوزارة التخطيط 270 مليار جنيه من الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (2018/19 - 2020/21) للبرامج الصحية بمعدل نمو بلغ 70% مقارنة بالثلث سنوات السابقة.

ونجحت مصر بمبادرة «100 مليون صحة» في مسح أكثر من 69 مليون مواطن وعلاج أكثر من 2.5 مليون مواطن مع تبني 11 مبادرة رئاسية في المجال الصحي تتعامل مع كل المراحل العمرية استفاد منها 86 مليون مواطن بتكلفة 19 مليار جنيه، وفحص 36 مليون طفل بالمدارس للكشف عن أمراض الأنيميا والتقرن، وتم القضاء على فيروس سي، وتوفي تطعيم كوفيد-19-

التعليم العالي

كما شهدت منظومة التعليم العالي والبحث العلمي خلال السنوات الثمانية الماضية، تطورات كمية ونوعية غير مسبوقة، وشهد عدد الجامعات الحكومية زيادة من 23 جامعة عام 2014 إلى 27 جامعة عام 2022، بنسبة 17.4%، بالإضافة لـ 4 جامعات جديدة، وهي: الوادي الجديد، مطروح، الأقصر، العريش. بالإضافة إلى زيادة عدد الجامعات الخاصة والأهلية من 26 جامعة عام 2014 جامعة خاصة وأهلية عام 2022، بنسبة 53.8%، وزاد عدد كليات الجامعات الخاصة من 132 عام 2014 إلى 310 عام 2022 بنسبة زيادة 210%، وزاد عدد المعاهد الخاصة من 158 عام 2014 إلى 196 عام 2022.

وتم استحداث مسار تعليمي جديد يُضاف لمنظومة التعليم العالي في مصر، لتنفيذ توجهات القيادة السياسية بالاهتمام بالتعليم الفني والتكنولوجي، فقد بدأت الدراسة في 3 جامعات تكنولوجية وهي جامعات (القاهرة الجديدة التكنولوجية، بني سويف التكنولوجية، الدلتا التكنولوجية)، وجر الانتهاء من تنفيذ الإنشاءات والتجهيزات في 6 جامعات تكنولوجية جديدة بالمرحلة الثانية، وهي: (الغربية التكنولوجية، السادس من أكتوبر التكنولوجية، برج العرب التكنولوجية، شرق بورسعيد التكنولوجية، أسبوط الجديدة التكنولوجية، طيبة الجديدة التكنولوجية).

كما شهدت الجامعات المصرية تقدماً ملموساً في العديد من التصنيفات الدولية المرموقة، بالتعاون مع بنك المعرفة المصري، من خلال اتخاذ خطوات لمساعدة الجامعات على تحسين تصنيفها الدولي، كما شهدت البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات بالجامعات تطوراً ملحوظاً لدعم منظومة التحول الرقمي، حيث تم تنفيذ عدة مشروعات في مجال التحول الرقمي عام 2022 بتكلفة تبلغ 8 مليار جنيه. وشهد البحث العلمي هو الآخر تطوراً ملحوظاً، فقد زاد عدد الأبحاث المنشورة دولياً من 15 ألف بحث عام 2014 إلى 38.6 ألف بحثاً عام 2022، وتقدمت مصر في مؤشر الابتكار العالمي 11 مركزاً، واحتلت المرتبة الأولى إفريقياً في مؤشر المعرفة العالمي عام 2021، حيث حصلت مصر على المركز 53 على مستوى 154 دولة.

الحماية الاجتماعية

«الخروج من العوز الاجتماعي وتحويل الأسرة الأولى للرعاية من أسرة متلقية للمساعدات النقدية إلى أسرة فتيحة منتجة، تعول نفسها وتوفر فرص عمل لغيرها» سياسة الرئيس السيسي خلال السنوات الثمانية الماضية. تنوعت البرامج لتحارب الفقر متعدد الأبعاد، وتوفر فرص عمل ومشروعات صغيرة ومعارض للأسر المنتجة، لتتخطى معارضها حدود المحافظات وتسوق في جميع أنحاء الجمهورية. ومد الدولة يد العون للأسر الأولى للرعاية من خلال مد شبكات الحماية الاجتماعية والتوسع في شبكات الأمان الاجتماعي، وخلال الـ 8 سنوات الماضية، ارتفعت مخصصات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية لتبلغ 263.9 مليار جنيه، ومنها ارتفاع الموازنة المخصصة للدعم

النقدي بعد تنفيذ برنامج المساعدات النقدية المشروطة تكافل وكرامة، من 3.7 إلى 22 مليار جنيه، نتيجة ارتفاع عدد الأسر في نفس الفترة من 1.7 مليون أسرة تضم 6.4 مليون فرد إلى 4.1 مليون أسرة تضم 17 مليون فرد، كما زاد عدد المستفيدين من المعاشات التأمينية من 8.7 إلى 10.7 مليون صاحب معاش ومستحق عنه.

كما تم أيضاً زيادة المشروعات متناهية الصغر إلى أكثر من 300 ألف مشروع برأس مال تجاوز أكثر من 2 مليار جنيه. واستفاد 1.1 مليون مواطن من ذوي الاحتياجات الخاصة من تقديم خدمات دعم نقدي لهم بقيمة 5 مليارات جنيه سنوياً، ويتم تقديم خدمات التأهيل لحوالي 300 ألف فرد سنوياً في مراكز التأهيل الشامل ومراكز التخاطب ومؤسسات الرعاية الاجتماعية للتأهيل، وذلك نتاج تنسيق وزارة التضامن مع 4500 جمعية لتنظيم جهودها لخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة وتمكينهم اقتصادياً، إلى جانب إصدار 845 ألف بطاقة خدمات متكاملة منذ بداية عمل منظومة الخدمات المتكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة، ودمج 440 طالباً وطالبة من الصم وضعاف السمع بكليات التربية النوعية في 10 جامعات.

كما استفاد 20 مليون مواطن من دعم المتضررين خلال جائحة كورونا، بتكلفة بلغت 5.4 مليار جنيه، كما تم تعويض 116.3 أسرة عن الضرر من أزمات وكوارث فردية وعامة، وذلك بإجمالي تكلفة بلغت 300 مليون جنيه، وبلغت قيمة التعويضات 100 ألف جنيه لضحايا الكوارث العامة وشهداء العمليات الإرهابية وذلك بعد ما كانت 10 آلاف جنيه.

حياة كريمة

طرح الرئيس السيسي مبادرة «حياة كريمة» مطلع العام 2019، تركز المبادرة على سكان الريف البالغ عددهم 60 مليون نسمة، يشكلون 56% من سكان مصر. وتبلغ تكلفة المبادرة نحو تريليون جنيه خلال 4 سنوات.

تعد هذه المبادرة أول وأكبر برنامج من نوعه لتطوير الريف المصري بالكامل على مدار التاريخ المصري الحديث، وتغطي نحو 4500 قرية مصرية موزعة على 22 محافظة.

ويأتي الاهتمام بالفئات المهمشة على رأس أولويات المبادرة، وفي مقدمتها المرأة المعيلة والمرأة العاملة حيث تمثلان رافداً أساسياً في الاقتصاد الريفي بمصر، ومن ثم عملت المبادرة الرئاسية على تطوير إتاحة التمويل متناهي الصغر للمرأة، حيث قفز التمويل متناهي الصغر من 8.1 مليار جنيه عام 2019 إلى 9 مليارات جنيه عام 2020، واستحوذت النساء على 62% من إجمالي عدد المستفيدين بعدد 54 ألف مستفيدة. أما قطاع التعليم في مبادرة حياة كريمة تضمنت بناء 4556 فصلاً لخفض معدلات كثافة الفصول، إلى جانب 2231 فصلاً لإنهاء مشكلات تعدد الفترات الدراسية، و349 فصلاً لخدمة المناطق المحرومة من الخدمات التعليمية، و2838 فصلاً لزيادة نسبة استيعاب رياض الأطفال، و3646 فصلاً ضمن إطلال المدارس غير الصالحة، و796 لزيادة انتشار فصول التربية الخاصة واللغات والتعليم الفني.

كما تستهدف المبادرة توفير ورفع كفاءة خدمات البنية الأساسية وتشمل تغطية القرى المصرية بخدمات مياه الشرب والصرف الصحي بنسبة 100%، ومد شبكات الغاز الطبيعي ورفع كفاءة خطوط الاتصالات وخدمات الكهرباء، ووصف

الطرق الرئيسية وتثبيت الشوارع الفرعية الصغيرة، وتبطين الترع والمجاري المائية وتحسين خدمات إدارة المخلفات، وتوفير ورفع كفاءة خدمات التنمية الاجتماعية من خلال إنشاء مدارس جديدة ورفع كفاءة المدارس القائمة، بالإضافة إلى تطوير الوحدات والمراكز الصحية والمستشفيات وفقاً لنموذج التأمين الصحي الشامل، ورفع كفاءة الخدمات الشبابية والمنشآت الرياضية.

الفن والثقافة

شهد الفن والثقافة في عهد الرئيس السيسي تحرك غير مسبوق في مجال الدبلوماسية الثقافية متحدثاً فيروس كورونا، الذي أحال حركة التبادل الثقافي بين دول العالم المختلفة، وفي عهد الرئيس عادت القوة الناعمة المصرية للمحافل الدولية.

كما تم تجديد البروتوكولات الثقافية التي كانت منعقدة بين مصر ودول العالم، ونفذت وزارة الثقافة 2.5 ألف نشاط ثقافي في عهد الرئيس السيسي، حيث قامت مصر بتنظيم العام الثقافي المصري الصيني في عام 2016، ونظمت أيضاً فعاليات الدورة الـ 21 لمؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية، وذلك بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم «الإليساكو»، والتي حملت شعار القدس فلسطينية في عام 2018.

وفي عام 2019 تم إطلاق العام الثقافي المصري الفرنسي، وأيضاً تحقيق أجندة الفعاليات الثقافية للاحتفال برئاسة مصر للاتحاد الإفريقي، وافتتح الرئيس خلال ذات العام دورة اليوبيل الذهبي لمعرض القاهرة الدولي للكتاب الذي أقيم بمركز مصر للمؤتمرات الدولية لأول مرة، وشارك فيه 35 دولة عربية وأجنبية.



إنشاء مدن ذكية واقترام ملف العشوائيات.. وتوفير سكن لكل المصريين

وفي عهد الرئيس السيسي اختيرت القاهرة عاصمة الثقافة لدول العالم الإسلامي، مع الإعداد لأجندة فعاليات إبداعية شاركت فيها جميع الهيئات والقطاعات وأبرزت معالم الهوية المصرية بمشتملاتها الثقافية والتراثية المتعددة، ونفذت خلال هذا العام. وأطلقت وزارة الثقافة في عهد الرئيس مبادرة «مسرح المواجهة والتجوال»، والتي انطلقت في 2018، وكان الهدف منها تحقيق العدالة الثقافية بين أبناء الوطن، واستعادة دور المسرح التنويري في المحافظات لبناء ثقافة الإنسان من أجل تطوير المجتمع.

وأطلق في عهد الرئيس مبادرة «أعرف جيشك»، والتي كان الهدف منها تقديم أعمال توضح التضحيات التي تقدم يومياً من أبناء القوات المسلحة للحفاظ على أمن واستقرار الوطن.

بالإضافة إلى مبادرة الورش المسرحية، ومنها «أبدأ حلمك»، والتي تدعم المواهب وتساعد في اكتشافها، ومبادرة «المؤلف المصري» التي أنتجت عروض مسرحية أثرت المسرح المصري، وأيضاً مبادرة «الصوت الذهب»، ومبادرة «أضحك- فكر- أعرف»، وغيرها من المبادرات التي ساهمت في اكتشاف المواهب. ونظمت الوزارة عدد من مهرجانات الموسيقى والغناء بالمناطق الأثرية في مختلف المحافظات، وجاء ذلك بالتعاون مع وزارة السياحة والآثار، من أجل تشجيع السياحة الداخلية ورفع الوعي السياحي والأثري لدى المصريين، بما يتناسب مع رؤية مصر 2030.

تم في عهد الرئيس افتتاح 56 موقعا ثقافياً، سواء كانت إنشاءات جديدة أو ورفع كفاءة وإعادة تطوير، وتم تنفيذ 113 ألف مشروع ثقافي، يأتي أهمها مشروع أهل مصر والهدف منه نشر الوعي الثقافي ومجابهة التطرف الفكري ومكافحة ونبذ العنف.

تحول اقتصادي

رؤية 2030 مكنت السعودية من تنويع الاقتصاد.. ومواجهة الأزمات العالمية

تشهد السعودية تشهد تحولاً اقتصادياً كبيراً، مع الالتزام بالإسهام في تشكيل اقتصاديات المستقبل وتسريع رحلة التحول الاقتصادي بما يتماشى مع مرتكزات رؤية 2030، تلك الرؤية مكنت السعودية من تنويع الاقتصاد لمواجهة كورونا وانهيار أسعار النفط، والآن في مواجهة الأزمة الناجمة عن الحرب الروسية الأوكرانية، بينما أسهمت الإجراءات الحكومية في رفع الثقة بالاقتصاد المحلي خلال فترة الجائحة.

نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9.9% في الربع الأول من العام الجاري

تجاوز حجم الناتج المحلي الإجمالي مستوى التريليون دولار لأول مرة

قطاع النقل دوراً مهماً في انتقال المملكة إلى اقتصاد أكثر اخضراراً



خالد الفالح



محمد الجعدان

المملكة تستهدف جذب 175 مليار دولار استثمارات أجنبية سنوياً

الربع الأول 2022 يعد الأعلى منذ الربع الثالث 2011. وعزت «الهيئة» النمو في الأساس إلى الارتفاع الكبير الذي حققته الأنشطة النفطية والذي بلغ 20.3%. كان نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى بـ 2.6% عن الربع الرابع، بينما ارتفع النشاط النفطي 2.9% على أساس فصلي.

وقالت هيئة الإحصاء السعودية إن أنشطة البترول والغاز الطبيعي كانت أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 32.4%. ارتفع النشاط غير النفطي 3.7% أو 0.9% عن الربع السابق. كما ارتفع النشاط الحكومي 2.4% على أساس سنوي، لكنه تراجع 0.9% عن الربع الرابع.

الاستثمارات الأجنبية

ومن جانبه أكد وزير الاستثمار السعودي، خالد الفالح، إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو المحفز الأساس لإجمالي الاستثمارات، ويساعد السعودية على جلب التكنولوجيا والشركاء

حوالي 17 مليار دولار في مارس 2022، كما ارتفعت الصادرات غير النفطية 25%. وقالت الهيئة العامة للإحصاء السعودية إن الواردات السعودية من السلع صعدت 10 بالمائة إلى حوالي 1.4 مليار دولار في مارس الماضي.

الناتج المحلي

نما الناتج المحلي الإجمالي للسعودية بنسبة 9.9% في الربع الأول من العام الجاري، بحسب بيانات رسمية للهيئة العامة للإحصاء السعودية. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي السعودي بالأسعار الثابتة 698 مليار ريال «187 مليار دولار» خلال الربع الأول 2022، مقارنة بـ 634.9 مليار ريال «170 مليار دولار» خلال الفترة نفسها من عام 2021.

وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 26961 ريالاً «7187 دولاراً» في الربع الأول من عام 2022، في ارتفاع 33.8% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2021. وبحسب بيانات الهيئة، فإن معدل النمو خلال

تستمر جهود الحكومة السعودية في خطط التنويع الاقتصادي، وستساعد العوائد النفطية في بلوغ هذه الأهداف.

وتوقع محمد الجعدان، وزير المالية السعودي، نمو الناتج المحلي غير النفطي بنحو 6% خلال العام الجاري. مشيراً إلى أن المملكة تستهدف زيادة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد إلى 65 بالمائة. ووفرت المملكة 3 أمور أساسية للمستثمرين تتضمن المصداقية، والقدرة على التنبؤ بالأحداث، والشفافية، من خلال عدد من الإصلاحات. كما توقع وزير المالية السعودي أن يحقق الاقتصاد السعودي نمواً بنحو 7.4% أكثر من 7.4% في العام الحالي، بعد أن سجل نمو 9% في الربع الأول من 2022.

وبحسب بيانات حكومية رسمية، قفزت صادرات السعودية النفطية 123% لتصل إلى

تخطط المملكة لتصبح أكبر مستثمر للهيدروجين الأخضر في العالم في 2050



ارتفاعاً في صادرات المملكة النفطية.. و25% غير النفطية

123%

بالوصول إلى الجباد الصفري بحلول عام 2060. وسيكون مقر مصنع المركبات الكهربائية لشركة لوسيد في الوادي الصناعي بمدينة الملك عبدالله الاقتصادية، وتوفر المدينة ميزات تنافسية وحلولاً للمستثمرين والشركات في احتياجات الطاقة وسلاسل التوريد المحلية وموقع المصنع الذي يسهل الوصول إلى الخدمات اللوجستية العالمية. وأعلنت المملكة مؤخرًا التزامها بشراء 50 ألف مركبة كهربائية مع إمكانية شراء 100 ألف مركبة إضافية خلال السنوات العشر القادمة، حيث من المتوقع البدء بتسليم مركبات المصنع الكهربائية في السوق السعودي خلال هذا العام، حيث سيعمل المصنع على تلبية الطلب المتنامي للسيارات الكهربائية في المملكة والمنطقة، كما سيعمل على تعزيز القدرة التصديرية لأسواق الشرق الأوسط من المملكة.

السياحة

تعافى قطاع السياحة السعودي تعافى كلياً من جائحة كورونا، بفضل السياحة الداخلية بشكل أساس. ومع إطلاق الاستراتيجية الوطنية للسياحة في 2018 كان عدد الزيارات 41 مليون زيارة في عام 2019، بما فيها الزيارات الدينية كزيارات أساسية، وصلت في 2021 إلى 63 مليون زيارة خلال 2021، تلك الأرقام تثبت أن السعودية لم تشهد تعافياً فقط، بل شهدت تعافياً وتحسناً، خاصة في السياحة المحلية. وتحلت السعودية المرتبة الثانية في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي حول التقدم السياحي، ووصلت إلى المرتبة 33 عالمياً من بين 100 دولة.

بيئة الأعمال

عملت السعودية على تحسين بيئة الأعمال، وتعديل القرارات والسياسات، وكان يتطلب

العالميين، مشيراً إلى أن المملكة تستهدف جذب 175 مليار دولار استثمارات أجنبية سنوياً من 20 ملياراً بنهاية 2021، مضيماً أن السعودية ماضية في خطتها وتقدمت في عديد من المؤشرات المتعلقة برؤية 2030، وتجاوز حجم الناتج المحلي الإجمالي مستوى التريلين دولار لأول مرة، ويسير في اتجاه 1.6 و1.8 تريليون دولار لتصبح السعودية من أكبر 15 اقتصاداً في العالم. وأشار إلى أن إصدار الاستراتيجية الوطنية للاستثمار الوطني ووفرت جميع الفرص والمدخلات التي تقود إلى اقتصاد متنوع مع إطلاق قطاعات جديدة.

وتخطط المملكة لتصبح أكبر مستثمر للهيدروجين الأخضر في العالم في 2050. وقال إن أحدث السيارات الكهربائية سيكون تجميعها في المملكة بعد توقيع اتفاقية تأسيس مصنع لشركة «لوسيد»، ومن المتوقع أن تشكل 30 في المائة من السيارات، وستكون واحدة من بين 3 وحدات لتجميع السيارات الكهربائية في السعودية.

وأوضح وزير الاستثمار أن البدء بتطوير صناعة السيارات الكهربائية في المملكة يعكس التزام المملكة القوي بجذب استثمارات نوعية تسهم في تنويع الاقتصاد ونقل التقنية وتطوير المهارات لدى الشباب السعودي، كما تعكس التزام المملكة العالمي بتعزيز الاقتصاد الأخضر وتخفيف الانبعاثات الكربونية.

وحول جهود المملكة لتطوير قطاعي الصناعة والنقل، قال وزير الاستثمار، إن تطوير قطاع تصنيع السيارات الكهربائية يشكل جزءاً من الجهود الأوسع للمملكة للنهوض بالقطاعي الصناعي والصناعات المتقدمة، ولعب دوراً ريادياً ومؤثراً في تطوير مستقبل النقل والحياة الحضرية في العالم، كما يلعب قطاع النقل دوراً مهماً في انتقال المملكة إلى اقتصاد أكثر اخضراراً وفي جهود المملكة لتحقيق التزامها



التشغيلي في السوق.

التعليم

خصّصت المملكة ميزانية لقطاع التعليم تقدر بـ185 مليار ريال لعام 2022؛ لتطوير المنظومة التعليمية وتنمية المهارات البشرية. كما حصّدت المملكة 3 جوائز دولية في مؤتمر تبادل الخبرات العالمي 2022 لشركة مايكروسوفت، خصّصت هذه الجوائز لمشاريع إدماج الأطفال من ذوي الإعاقة في المدارس، ومقاومة التغير المناخي والتنمية المستدامة، وتعزيز الوعي البيئي. فيما شاركت المملكة في المؤتمر ضمن اتفاقية تعاون بين وزارة التعليم ومايكروسوفت العربية، بهدف تبادل الخبرات والحلول التقنية الحديثة وأفضل الممارسات لتطبيقها، مما يؤدي إلى تحسين مخرجات العملية التعليمية.

كبير، مزود خدمات ما بعد التداول بالسوق المالية السعودية من خلال شركة مركز إيداع الأوراق المالية «إيداع». وأوضح أن هذا الربط يترجم التوجّه نحو تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030، بدعم تطوير القطاع المالي من خلال السعي إلى توسيع قاعدة المستثمرين؛ لتأمين متطلبات تمويل الدين المحلي للمملكة، وتحقيق مستهدفات إستراتيجية برنامج تطوير القطاع المالي في إطار دعم تنمية السوق الثانوية، من خلال زيادة سيولة أدوات الدين الحكومية المحلية عبر جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية.

ويستهدف الربط تمكين المستثمرين الدوليين من تسوية أدوات الدين الصادرة محلياً عبر الحساب المرشح المباشر في إيداع، وذلك باستخدام حساباتهم الحالية في يورو كبير، إضافة إلى تحقيق أكبر قدر من التوافق

بالتكنولوجيا. ونمت بعض قطاعات التكنولوجيا، مثل التقنية المالية، بنسبة 200 في المائة خلال عام 2021، وتحلت السعودية المركز الأول عالمياً في النمو الرقمي.

أسرع اقتصاديات

من المنتظر أن تكون السعودية أسرع اقتصاديات مجموعة العشرين نموًا هذا العام بعد الهند، بحسب استطلاع أجرته «بلومبيرغ» لآراء المحللين، حيث ارتفع النفط بنسبة 50% تقريباً منذ نهاية العام 2021 إلى 110 دولارات للبرميل. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي للمملكة تريليون دولار لأول مرة.

الربط مع «يورو كبير»

وأعلن وزير المالية عن اكتمال الربط مع «يورو

فرص استثمار

السوق العقاري المصري جاذب للاستثمار.. ومساندة القطاع ضرورة



أحمد شلبي:
مصر تتميز بفرص استثمارية واعدة بعد تدشين جيل من المدن الجديدة



أحمد منصور:
مراجعة مستمرة للأسعار لتتواكب مع تطورات السوق وتغير تكلفة التنفيذ



وليد مختار:
ضرورة التفريق بين المطور الجاد وغير الجاد

تضم السوق العقارية فرصًا استثمارية جاذبة خلال الفترة الراهنة، في ظل تدشين جيل من المدن الجديدة وطرح الدولة لأراضي في مناطق متنوعة وبتيسيرات جاذبة للمستثمرين، خاصة بعد إعلان الدولة وثيقة ملكية الدولة والتي تتضمن التخارج من بعض الأنشطة سواء كليا أو بنسب لفتح الطريق أمام القطاع الخاص، ومن ضمن هذه المجالات القطاع العقاري. مشكلات القطاع العقاري وتأثير ارتفاع مداخلات الإنتاج وتأثير الحرب الروسية الأوكرانية وجذب صناديق الاستثمار والمستثمرين الأجانب إلى السوق المصري، كانت محور مؤتمر «أخبار اليوم» العقاري.

أكد الدكتور أحمد شلبي، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة تطوير مصر، أن التركيز على جذب استثمارات أجنبية للسوق العقاري

المصري، وأضاف أن مصر تتميز بفرص استثمارية واعدة نظراً لتدشين جيل من المدن الجديدة حالياً، وتقديم الدولة لتسهيلات استثمارية لجميع المطورين العقاريين المحليين والأجانب، مما يجعلها سوقاً خصبة لجذب الاستثمارات الأجنبية، فضلاً عن أن مصر أصبحت حالياً تتمتع بخريطة استثمارية واضحة ومعلنة للجميع.

وقال أحمد منصور، الرئيس التنفيذي لشركة CRED، إن العاصمة الإدارية الجديدة تستحوذ على 50% من حجم الشراء بالسوق العقارية، مما يعكس أهمية المشروع وضخامته، وأضاف أن الحفاظ على استمرار المشروع يعني الحفاظ على جزء كبير من السوق العقاري المحلي. وأشار إلى أن هناك بعض التحديات التي تواجه الشركات العاملة في العاصمة الجديدة، ولكن

الإدارة القوية لشركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية، والرقابة على الأداء ومواعيد التنفيذ والتسليم عوامل تحافظ على وجود نموذج استثماري قوي وتجارب ناجحة من الممكن أن يتم تقليدها من قبل الشركات الجديدة، مؤكداً أن تسعير المشروعات في العاصمة الإدارية يجب أن يتم وفق ضوابط تحدد السعر الأدنى الذي يضمن اكتمال التجربة الاستثمارية للشركة، مع المراجعة المستمرة للأسعار، بحيث تتواكب مع تطورات السوق وتغير تكلفة التنفيذ.

فيما قال وليد مختار، الرئيس التنفيذي لشركة إيوان العقارية، إن مصر تضم خبرات عقارية مرموقة قادرة على البناء والتنمية بأي مكان، كما تمتلك الشركات المصرية سابقة أعمال قوية يجب الاستفادة منها وتوفير مزيد من المحفزات للمستثمرين، مدللًا على ذلك بالتجارب

الاستثمارية الناجحة في مشروع العاصمة الإدارية الجديدة.

دعا «مختار» إلى التفريق بين المطور الجاد وغير الجاد داخل المشروع، وأن تتجمع الشركات الجادة في رابطة عمل لعرض التحديات التي تواجهها على مسؤولي شركة العاصمة الإدارية عبر عرض منضبط للتحديات وطرح حلول قابلة للتطبيق لها، مؤكداً أن تسعير المشروعات العقارية يجب أن يتحدد وفق آليات منطقية حتى لا تتعرض الشركة المنفذة للخسائر.

فيما أشار أحمد جلال، رئيس مجلس إدارة «أخبار اليوم»، إلى أن القطاع العقاري يعتبر محركاً لنحو 100 صناعة أخرى ترتبط به بشكل مباشر وغير مباشر، وبالتالي كانت أجندة الدورة الثانية لمؤتمر أخبار اليوم العقاري شاملة لواقع القطاع حالياً والتحديات التي تواجهها مع حرص كعادة

مؤتمرات وندوات المؤسسة على استضافة جميع أطراف منظومة العقار للخروج بتوصيات ونقاشات يمكن تحويلها لواقع ومساعدة الدولة في خطط التنمية.

وقال إن القطاع العقاري ظل عصياً دائماً على تجاوز الأزمات والتحديات ومنها الحرب الروسية الأوكرانية التي أثرت على اقتصاديات العالم بأسره ومنها الاقتصاد المصري، معرباً عن ثقته في قدرة الاقتصاد المحلي على تجاوز تلك العقبات وتحقيق المزيد من الانطلاق في ظل حجم الطلب الكبير على الوحدات العقارية السكنية واستمراره دون توقف مهما كانت الأزمات.

أكد محمود طاهر، الرئيس التنفيذي لشركة النيل للتطوير العقاري، ضرورة جذب صناديق الاستثمار الأجنبية للسوق المحلية في الفترة

المقبلة، واستغلال وثيقة ملكية الدولة التي تتضمن لأول مرة خطة واضحة للتخارج من بعض القطاعات الاقتصادية، ومنها القطاع العقاري بما يفتح مجال واسع أمام الاستثمار الأجنبي، ويمنح القطاع الخاص فرصة غير مسبوقة للعمل بمفرده أو التشارك مع الدولة. فيما يخص أسعار الأراضي طالب بإعادة النظر في أسعار الأراضي وخصص الشركات، بحيث لا تتجاوز أسعار الأراضي نسبة 20% من التكلفة الاستثمارية للمشروع، مع الأخذ في الاعتبار طريقة لتعويض العقود الحالية بإعفاءات ضريبية وامتيارات أخرى مثل نسبة البناء والارتفاعات لتصحيح أوضاع العقود القائمة، كما يمكن دراسة إمكانية منح فترات سماح من أقساط الأراضي لمدة لا تقل عن 3 سنوات بدون فوائد لتحقيق توازن مع ارتفاع أسعار الأراضي.

«إيوان» تضم خبرات جديدة لمجلس الإدارة لتنفيذ رؤية الشركة المستقبلية في الاتجاهات المختلفة



يذكر أن شركة «إيوان» تمتلك رؤية واضحة تسعى من خلالها إلى الالتزام مع عملائها وكسب ثقتهم وذلك عبر تسليم مشروعاتها المختلفة، وقد بنيت استراتيجية «إيوان» دائماً على اختيار أفضل المواقع لمشروعاتها وهو ما جعلها تصبح علامة مميزة في السوق العقاري وبداية تكوين مجتمعات متناغمة لذلك تم اختيار هذه الأسماء التي تشير لأهمية المجتمع والجيران وتم إطلاق شعار «اختار الجار قبل الدار» لهما.. ثم مشروعات «أتريو وألما» اللذان يشغلا قلب مدينة الشيخ زايد ومشروع «جدار وأكسيس» اللذان يقعان على محور 26 يوليو مباشرة، وأخيراً مشروع «ماجادا» بمدينة الجلالة بالعين السخنة والذي يتمتع بإطلالة فريدة على البحر الأحمر وشاطئ مميز بواجهة بحرية كبيرة. وتهدف «إيوان» لتقديم مجموعة متميزة من المشروعات السكنية والتجارية الجديدة خلال عام 2022 بالإضافة إلى تشغيل كل مشروعاتها القائمة وخدمة قاعدة عملائها علي أعلى مستوى.

حيث أن هذه الصناديق تستحوذ على 50% من مبيعات العقار عالمياً والخبرات الجديدة الموجودة في المجلس حالياً تجعل الشركة قادرة على المضي قدماً في تحقيق هذا الأمر». وشكر السيد أحمد الشرقاوي مجلس إدارة شركة «إيوان» علي ثقتهم مؤكداً أن السوق العقاري المصري يشهد طفرة كبيرة بوجود عدد كبير من مدن الجيل الرابع، وهو ما يستوجب علينا التفكير في المستقبل وتنفيذ مشروعات تعتمد في الأساس علي مصادر الطاقة المتجددة والمدن صديقة البيئة بجانب دراسة الدخول في شراكات مميزة وذلك من أجل تنفيذ مشروعات متميزة تليق باسم الشركة. وأضاف السيد عمرو محمد أبو علم أن شركة «إيوان» لديها خطط طموحة خلال الفترة القادمة والخبرات الكبيرة التي تم ضمها لمجلس الإدارة تهدف لتقديم رؤية جديدة، خاصة وأننا نأمل في عمل شراكات متميزة مع الصناديق العقارية وجذب المزيد من الاستثمارات واستهداف شرائح جديدة للمشروعات.

لشركة «إيوان» عن سعادته البالغة بانضمام هذه الخبرات المتميزة لمجلس إدارة الشركة، مؤكداً أن السوق العقاري المصري هذه الأيام يشهد طفرة كبيرة وهو ما شجع الشركة على دراسة طرح مشروعات جديدة خلال الفترة القادمة، وذلك استمراراً لخطتها التوسعية التي بدأتها في الأونة الأخيرة والسعي نحو تنفيذ خطط تستهدف تصدير العقارات في الفترة القادمة، تماشياً مع رؤية وتوجهات الدولة. خاصة وأن محافظة الشركة تتضمن مشروعات سياحية وتجارية وإدارية في غرب القاهرة والعين السخنة. وعبر السيد هشام حمزة عن سعادته بالانضمام لمجلس إدارة شركة «إيوان» مؤكداً «أن المهمة جديرة بالاهتمام ونسعى جميعاً لتطبيق أفكار جديدة خارج الصندوق في الفترة القادمة ومن خلال خبراتي أسعي لأستهدف الصناديق العقارية في الخارج فهي فرصة كبيرة لتصدير العقار وهي فرصة مهمة لزيادة مبيعات العقارات خارج مصر تماشياً مع سياسة الدولة،

إدارة في العديد من الشركات والمؤسسات الكبرى، والسيد/ هشام حمزة الخبير المالي وصاحب الخبرات الواسعة في مجال الاستثمارات المباشرة والعقارات وإدارة الصناديق عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومشارك في إدارة الصناديق العقارية للأسهم الخاصة الخارجية بقيمة تعدت ربع مليار دولار. وأعلن المهندس/ إيهاب مختار رئيس مجلس الإدارة أن هذه الخطوة تمثل انطلاقة جديدة لـ«إيوان» متزامنة مع تغييرات وتحديات كبيرة في السوق العقاري المصري والمنطقة ككل، وهو ما يتطلب فكراً جديداً مبتكراً، بالإضافة للالتزام بتقاليد «إيوان» العريقة من تقديم منتجات عقارية ذات جودة عالية وأفكار جديدة، كما وجه المهندس إيهاب الشكر لمجلس الإدارة السابق برئاسة الأستاذ/ محمد ماهر علي الدور الكبير الذي قاموا به في الفترة السابقة، خصوصاً تحديات فترة وباء كورونا والوصول بالشركة لبر الأمان. وأعرب المهندس وليد مختار الرئيس التنفيذي

والاستثماري والقانوني لمجلس إدارتها في إطار سعي الشركة نحو استقطاب العديد من الخبرات المتميزة للشركة ويتولى المجلس الجديد مهمة مساعدة الشركة للمضي قدماً في توجهاتها الاستراتيجية على المدى المتوسط والطويل، فضلاً عن تقديم المشورة بشأن التطورات الكبيرة التي تشهدها السوق العقاري. وبموجب القرار الجديد، ينضم إلى مجلس إدارة شركة «إيوان» للتطوير العقاري» كلاً من السيد/ أحمد الشرقاوي، الشريك المؤسس لمكتب «شرقاوي سرحان» للمحاماة، صاحب 20 عاماً من الخبرة في مجال عمليات الاندماج والاستحواذ والتمويل ومصادر الطاقة المتجددة والعقارات والبنية التحتية والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والمهندس/ عمرو محمد أبوعلم رئيس مجلس الإدارة المؤسس لشركة «لوتس للاستثمارات» وصاحب الخبرات المتميزة والمتخصص في إنشاء وإدارة واستشارات المحافظ العقارية في مصر وعضو مجلس الأعمال الكندي المصري وعضو مجلس

أعلنت «إيوان» الشركة الرائدة في مجال التطوير العقاري والعمراني، عن إعادة تشكيل مجلس الإدارة ليقود الشركة في الفترة القادمة التي سوف تشهد إطلاق مجموعة من المشروعات الجديدة التي تحمل علامة «إيوان» المميزة منذ قرابة العشرين عام في السوق العقاري المصري. وسيستمر المهندس وليد مختار في قيادة الإدارة التنفيذية للشركة كعضو منتدب ورئيس تنفيذي، وسوف يتولى المهندس إيهاب مختار رئاسة مجلس الإدارة الجديد ليستمر المهندسان وليد مختار وإيهاب مختار في قيادة الشركة، التي تشاركاً في تأسيسها في بداية الألفية الجديدة، كما تعود السوق العقاري من شركة «إيوان» دائماً علي تقديمها أفكار ومنتجات مبتكرة وهو ما يحتاج إليه السوق العقاري حالياً بشدة لإحداث انتعاشه جديدة وهو الدور الذي دائماً ما اضطلعت به «إيوان». ويضم تشكيل المجلس الجديد مجموعة من أبرز قادة الأعمال ورواد القطاع العقاري

أشرف الصافوري الرئيس التجاري لشركة «TLD»: دور الدولة مهم في تلك الفترة لحماية المطورين والعملاء

أطالب ترحيل أقساط الأراضي عامين ليستطيع المطور أن يستغل السيولة في تنفيذ المشروعات



عمل «براند» مصري للمعارض يطوف العالم.. والفرص في مصر قوية جدا وجاذبة

يكون هناك زيادة ولكن بسيطة في حدود 5%، مع التهدئة في المبيعات حتى نطمئن لوضع السوق خلال الفترة المقبلة. وبالفعل تم فتح البيع في عمارتين فقط في أرمونيا، بالمرحلة الرابعة من إجمالي 6 مراحل للمشروع السكني، مشيراً إلى أن الشركة ستضخ استثمارات بنحو نصف مليار جنيه خلال العام الجاري لمشروع أرمونيا فقط.

وحول استراتيجية الشركة خارج العاصمة الإدارية الجديدة، قال الرئيس التجاري لشركة «TLD - ذا لاند ديفلويرز» أن هناك مشروع الثاني للشركة بمحافظة البحر الأحمر سيعلن عن تفاصيله قريباً، وسيكون انطلاقة قوية للشركة، بمشروع يليق بالشركة ومصر.

وقال الصافوري أن أحمد الطيبي، رئيس مجلس إدارة شركة «TLD - ذا لاند ديفلويرز»، له خبرة طويلة في السياحة، ويمتلك فنادق في الغردقة قبل ذلك ومراكب سياحية، وله نشاط وتاريخ في مجال السياحة طويل، وهو عودة للعمل السياحي بمشروع سكني سياحي كبير بمحافظة البحر الأحمر. وأضاف أن نشاط الشركة الأساسي مطورون أراضي، لذلك لابد أن تمتلك أراضي في عدة مناطق متنوعة بدأناً بالعاصمة، والخطوة الثانية كما ذكرت مشروع سياحي ضخم بالبحر الأحمر، واختيار البحر الأحمر كان من ضمن ثلاث اختيارات البحر الأحمر أو الساحل الشمالي أو العاصمة الإدارية في مشروع جديد، واستقرنا علي البحر الأحمر، والتوجه الثالث أما الساحل الشمالي أو العاصمة مرة ثانية، وستظهر نتيجة دراسة المشروع الثالث مع بداية عام 2023، مؤكداً أن الشركة تدرس المشروعات التي تقبل

الإدارية الجديدة، قال إن المبيعات وصلت إلى 65% من إجمالي المشروع متخطياً حاجز الملياري جنيه، ومتبقي 35% بالنسبة لأرمونيا السكني، وانتهينا من 11 عمارة وملتمزين بالمواعيد المحددة للتسليمات مع عملاء الشركة، وأول مواعيد التسليمات منتصف عام 2023.

أما بالنسبة لـ«أرمونيا ووك» المشروع التجاري ما زلنا هناك فترة سماح تأخر عامين بقرار من مجلس الوزراء، وهو أمر خارج عن إرادة العالم بسبب الظروف الاقتصادية والحروب التي أثرت علي العالم كله بالسلب، وقال من المتوقع أن لن يستطيع مطورين كثيرون الالتزام بمواعيد التسليم بسبب ارتفاع مدخلات البناء، وكذلك عدم وجود بعض الخامات من حديد وأسمنت بخلاف ارتفاع الأسعار الذي وصل من 30% إلي 200%، ولكنه قال أن الربع الثالث من العام ستوضح فيها الرؤية بشكل أكثر، بالنسبة لأسعار البناء والتكاليف، وهذه ليس أول أزمة تمر بالتطوير العقاري، ولكن حدث بالفعل في عام 2011 أزمة مشابهة كذلك تحرير سعر الصرف في 2016، والأمر يعتمد علي قدرة الشركات الكبرى التي تستطيع تخطي هذه المرحلة، وتمتلك القدرة المالية والفنية وتستطيع عمل دراسات عن السوق.

وعن عدم استقرار الأسعار في السوق العقاري والوضع الاقتصادي الحالي، قال «الصافوري» مثلنا مثل كثير من الشركات التي تدرس خطواتها جيداً حسب حالة السوق، وتمهلنا في البيع إلي حد ما، والشركة رفعت الأسعار 20% مع بداية السنة، ولكن مع ارتفاع سعر الدولار كان من الطبيعي أن

العقارات المصرية بالخارج. مشيراً إلى أن مصر عندما شاركت في معرض دبي أكسيو، بهرت العالم، والإقبال علي معرض مصر كان مبهراً، لذلك لابد أن تعمل الدولة «براند» مصري للمعارض يطوف العالم، خاصة أن الفرص في مصر قوية جدا وجاذبة.

ومن الملفات المهمة التي يجب إعدادها للطرح خلال المؤتمر ملف التصدير العقاري، والامتيازات التي يحصل عليها الأجنبي في حال حصوله علي وحدة عقارية بمصر، إضافة إلي تصدير الاستثمار العقاري لجذب مزيد من الاستثمارات، وبالفعل هناك مؤشرات إيجابية، منها بيع حصة كبيرة من شركة «سوديك» لمستثمر أجنبي كذلك بيع حصة من الشركة المملوكة لرجل الأعمال نجيب ساويرس والتي وصلت الصفقتان إلي 500 مليون دولار، معني هذا أن هناك إقبال كبير للاستثمار في مصر، وأن السوق المصري جاذب للاستثمار الأجنبي.

لفت «الصافوري» أن الملف يحتاج بعض البنود التحفيزية للأجانب لكي يُقبل علي تملك وحدة عقارية في مصر، منها منح الإقامة، علي سبيل المثال عند شراء وحدة بسعر مليوني جنيه منح إقامة ثلاث سنوات، أو ثلاث مليون منح إقامة خمس سنوات، وكلما ارتفعت قيمة سعر الوحدة كلما زادت مدة الإقامة.. وهكذا. إضافة إلي أن المنظومة تحتاج بعض المرونة منها الحساب البنكي للشخص، لابد النظر في هذا الشرط، أما فيما يخص منح الجنسية فهو أمر مرتبط بالأمن القومي والمعنيين بالأمر فقط هم أصحاب القرار في هذا الأمر.

وحول حجم مبيعات مشروع أرمونيا بالعاصمة

طالب «الصافوري» الحكومة بحماية المطورين والعملاء، خاصة أن هناك شركات ستتعثّر خلال الفترة المقبلة متأثرة بالأزمة العالمية وارتفاع معدلات التضخم وتوقف سلاسل الإمداد، وبالفعل بدأت تظهر حالات تعثر، لذلك أتمني أن يكون هناك كنترول من الحكومة، لأن الضحية في النهاية سيكون العميل النهائي، وطالب بترحيل أقساط الأراضي عامين حتي لو بفائدة، ليستطيع المطور أن يستغل السيولة لديه في تنفيذ مشروعات علي أرض الواقع.

وأشار الرئيس التجاري لشركة «TLD - ذا لاند ديفلويرز»، إلى أن انخفاض سعر الجنيه أمام الدولار يعد حافزاً للشراء خاصة للمصريين المقيمين بالخارج، لأن السعر أقل حتي مع ارتفاع أسعار الدولار، مشيراً إلى أن القطاع العقاري شهد ارتفاعاً في حجم المبيعات في خلال تحريك سعر الدولار الشهر الماضي، مؤكداً أن العميل الذي أسرع بالحجز لديه القدرة علي الاستمرار. وقال إن العقار يمرض، ولكن لا يموت، وخلال الأزمات العقار لم ينخفض سعره ومازال الاستثمار الآمن، ولن يخسر أبداً.

وعن التسويق العقاري في الخارج أو زيادة عدد المعارض سواء في مصر أو بالخارج. قال «الصافوري» لابد أن تنظم الدولة مؤتمرات خارجية، واقترح أن تنظم ما بين 7 إلي 10 معارض سنوياً بتاريخ محددة، مع دراسة القوة الشرائية في تلك الدول، منها السعودية، الإمارات، الكويت، البحرين، وقطر، وتكون بمثابة عرض متكامل للمطورين بالمشاركة في كل المعارض أو عدد منها حسب رغبة المطور واستهدافه للعميل المرتقب لتصدير وتسويق

قال أشرف الصافوري، الرئيس التجاري لشركة «TLD - ذا لاند ديفلويرز»، إن التحديات التي يواجهها العالم الآن كبيرة وصعبة، خاصة بعد العملية الروسية الأوكرانية في أعقاب جائحة كورونا، ومصر جزء من العالم، أيضا لها تحديات خاصة بها، ومصر تستطيع إن شاء الله عبور تلك التحديات، لكن لابد أن تلعب الحكومة دوراً مهماً في توفير الخامات الرئيسية للبناء وضبط الأسعار في السوق، بالإضافة إلي القوانين الخاصة بالاستيراد والتصدير، والتي لها تأثير سلبي علي أسعار مدخلات البناء.



«cred» تطلق مشروع «ever» غرب القاهرة باستثمارات 9 مليارات جنيه

10

مليارات جنيه مبيعات
مستهدفة.. والانتهاه
من تنفيذ المشروع
خلال 6 سنوات



أحمد منصور: نسعى
لتقديم نموذجًا مثاليًا
للمجتمعات العمرانية
المتكاملة الذكية

عناصر الرفاهية والفخامة والاستقلالية من خلال توفير مجموعة متنوعة من الخدمات التي تلبي كافة احتياجات المقيمين به، فضلاً عن ما يمتلكه المشروع من منظومة متكاملة من بنية تحتية حديثة وإدارة للمرافق والأمن وخدمات ما بعد البيع لضمان اعلي قدر من الأمان والخصوصية، بما يضمن سهولة الحياة داخل «Ever» وتقديمه لتجربة ممتعة مليئة بالأجواء الرائعة والراحة والرفاهية التامة.

يذكر أن «Cred» تتركز أعمالها بشكل رئيسي على تطوير المشروعات العقارية المتميزة ذات القيمة العالية، بما في ذلك المشروعات السكنية والتجارية والإدارية.

يبلغ رأس المال المدفوع للشركة 1.2 مليار جنيه، كما تطور الشركة عددًا من المشروعات منها ثلاث مشروعات مختلفة بالعاصمة الإدارية الجديدة هي مشروع كاسيل لندن مارك، أول مشروعات الشركة بالعاصمة الجديدة ومشروع إيست سايد التجاري، ومشروع آخر تجاري يتم العمل عليه حالياً ومشروع «Ever» أحدث مشروعات الشركة بمنطقة غرب القاهرة.

السكني الفندقي المكونة من أرضي و9 طوابق بعدد وحدات كلية 1200 وحدة بواجهة المشروع بعيداً عن المنطقة السكنية ببوابات مستقلة، وتم تخصيص الأدوار العليا للوحدات الإدارية مع مجموعة متنوعة من الخدمات الحديثة والبنية التحتية التكنولوجية المتقدمة الذكية لتصمن بيئة عمل متميزة وصحية.

أما الوحدات التجارية فتتواجد بالأدوار الأرضية، وتضم مجموعة متنوعة من الخدمات الملحقة بها، فضلاً عن مجموعة مميزة من أشهر الماركات والعلامات التجارية العالمية، تقدم لسكانه تجربة فريدة تجمع بين العيش والتسوق والمتعة والترفيه في وقت واحد.

كما يتميز المشروع بالعديد من المساحات الخضراء والمفتوحة وهو ما منح المشروع خصوصية وتفرد، من حيث المساحات المتنوعة والمفتوحة وتناسق التصميم الفريد من نوعه في تخطيط عصري لأماكن الوحدات السكنية والتجارية والإدارية.

تحرص «Cred» علي أن يكون «Ever» أيقونة متفردة تضم لقاطنيها مجتمع تتناغم به جميع

التصميمات الهندسية للمشروع بالتعاون ما بين مجموعة من أكبر مكاتب الاستشارات الهندسية ذوي الخبرة الكبيرة في هذا المجال متمثلة في المكتب الاستشاري الهندسي الأمريكي YDG، ومكتب إسماعيل الحبروك للاستشارات الهندسية، ومكتب محرم باخوم للاستشارات الهندسية ACE، بتصميمات هندسية تراعي توافر إطلاقات بانورامية ساحرة بكافة أرجاء المشروع، فالوحدات السكنية به مستقلة بذاتها بإجمالي عدد وحدات 1000 وحدة سكنية، منها 500 وحدة بالجزء السكني الخاص بالمشروع والمكون 36 مبنى كلا منها مكون من أرضي و4 طوابق بمساحات متنوعة وإطلالة مفتوحة علي العديد من المناظر الطبيعية الخلابة مع مرونة وسهولة الدخول والخروج منها في أمان تام، بالإضافة إلي 500 شقة سكنية فندقية أخرى ببرج مستقل وهو عبارة عن مبنى تجاري سكني فندقي بارتفاع 36 متراً.

أما الوحدات التجارية والإدارية يتم إنشاؤها علي مساحة 20 فداناً مقسمة إلى 6 مباني، يتكون كل مبني منها من أرضي و3 طوابق، إلى جانب الوحدات التجارية والإدارية بالبرج المستقل التجاري

بقيمة 10 مليارات جنيه، ومن المقرر أن يتم الانتهاء من تنفيذه خلال 6 سنوات.

وقال المهندس أحمد منصور الرئيس التنفيذي لشركة «Cred» أن الشركة تمكنت خلال السنوات القليلة الماضية من احتلال مكاناً متميزاً ما بين الشركات العقارية في مصر، واستطعنا أن نكون في صدارة الشركات المنفذة لمشروعات متميزة بالعاصمة الإدارية الجديدة، وها نحن اليوم نشهد على خطوة جديدة في مسيرتنا نحو تحقيق المزيد من الإنجازات، نسعى من خلالها إلى تقديم صورة جديدة للمشروعات العقارية التي تعكس نموذجاً مثاليًا للمجتمعات العمرانية المتكاملة الذكية التي تجمع ما بين الرقي في التصميم والتميز في الخدمات والعملية والبساطة عبر الاستغلال الأمثل لكل جزء منها، ليكون مشروع «Ever» بالفعل قيمة مضافة للسوق العقاري وفرصة استثمارية فريدة لكافة المستفيدين منه.

يعد مشروع «Ever» من المشروعات المميزة للغاية ذات التصميمات المعمارية المذهلة التي تمزج ما بين الاستفادة من عناصر الطبيعة وفن العمارة الحديثة في تناغم فريد من نوعه، تم وضع

مجموعة كبيرة من المرافق والخدمات. يقع المشروع يقع مباشرة علي محور 26 يوليو بجوار مول العرب، مما يتيح الوصول إليه بسهولة تامة من مختلف الاتجاهات، ويعتمد المشروع في تنفيذه علي أسلوب مختلف من حيث التصميم والتخطيط، يعكس فكراً إبداعياً متطوراً، من حيث الاستغلال الجيد لكل جزء وتوفير حياة متكاملة بمفهوم جديد يضمن للمقيمين به العيش براحة وأمان تام أينما كانوا داخل المشروع.

«Ever» مشروع سكني تجاري وإداري وطبي وفندقي تتوافر به كل مقومات الحياة الحديثة، يقام على مساحة بنايية تبلغ 220 ألف متراً مربعاً، ويتكون من 42 مبني، منها 36 مبني سكني، وهو ما يمنح سكانه ميزة التواجد بمجتمع حيوي متكامل يوفر كل عناصر الحياة بأسلوب متفرد ومختلف عن غيره من المشروعات، يتم تنفيذ المشروع علي 4 مراحل ومن المقرر أن يتم تسليم المشروع بالكامل بأسلوب جديد لا يعتمد علي المراحل، حيث تسعى «Cred» إلى أن تكون خدمات المشروع متاحة لكافة المقيمين به في وقت واحد.

تستهدف «Cred» تحقيق مبيعات من المشروع

«تمتلك خطة طموحة للتوسع بمختلف المناطق الاستثمارية المهمة بالبلاد، وتحرص علي اختيار المواقع المتميزة والحيوية بهذه المناطق مما يجعل مشروعات الشركة مميزة للغاية.. منتجات عقارية متميزة قادرة علي المنافسة محلياً وعالمياً وتتلاءم مع متطلبات العملاء، توفير كل الخدمات والحلول الذكية التي يحرص العملاء على الحصول عليها في السنوات الأخيرة.. تلك الاستراتيجية شركة «cred».

وفي هذا السياق، أطلقت «cred» مشروعها الجديد بالشراكة مع هيئة المجتمعات العمرانية، «Ever» بمنطقة غرب القاهرة، على مساحة 40 فدان بإجمالي استثمارات 9 مليار جنيه، بحضور المهندس أحمد منصور، الرئيس التنفيذي لشركة «cred»، وعدد من كبار المسؤولين بهيئة المجتمعات العمرانية والشركة.

يعد مشروع «Ever» نموذجاً فريداً للمشروعات العقارية التي تجمع ما بين الفخامة والرقي بما يتناسب مع أسلوب الحياة العصرية في آن واحد، يقام المشروع بموقع استراتيجي بمنطقة من المناطق الحيوية بغرب القاهرة، والتي تتوافر بها

خدمات متكاملة

«هايد بارك» توقع عقدًا مع «سعودي» لافتتاح أكبر هايبر ماركت بمشروع القاهرة الجديدة



في ضوء استراتيجية شركة هايد بارك الرامية إلى تنمية مشروعات عقارية تتوافر بها كل الخدمات للتيسير على السكان، وفي إطار حرصها على عقد شراكات ناجحة تحقق قيمة مضافة لعملائها، أعلنت الشركة توقيع عقدًا مع شركة سعودي ماركت، لافتتاح فرع لسعودي ماركت في مشروع هايد بارك بالقاهرة الجديدة.

سيقام فرع سعودي ماركت على مساحة 3200 متر مربع ضمن المنطقة الخدمية بمشروع هايد بارك، ليصبح أحد أكبر فروع سلسلة سعودي في محافظة القاهرة، كما سيتم إقامة الفرع وفقًا لأحدث التصميمات والخدمات التي توفر لعملائه تجربة مختلفة في التسوق ليس لها مثيل في القاهرة الجديدة.

قال المهندس أمين سراج العضو المنتدب لشركة هايد بارك للتطوير العقاري، تسعى

الشركة إلى توفير خدمات متكاملة تلبي كافة احتياجات السكان، وتوفر لهم أعلى قدر من الرفاهية والاستقرار، وفي سبيل تحقيق ذلك تتعاقد مع أفضل شركاء النجاح في القطاعات المختلفة لتوفير خدمات ذات جودة للعملاء، مضيفًا أن فرع سعودي ماركت سيقدم خدماته لقاطني المشروع وجميع سكان منطقة التجمع الخامس وغيرهم للاستمتاع بتجربة تسوق فريدة من نوعها على أوسع نطاق من المنتجات. زمن جانبه، أعرب عمر سعودي، رئيس مجلس

الإدارة لشركة سعودي ماركت، عن سعادته بتوقيع عقدًا مع شركة هايد بارك لإنشاء أحد أكبر فروع الشركة في القاهرة داخل المنطقة الخدمية بمشروع هايد بارك التجمع الخامس، والذي يحظى بسمعة متميزة في القطاع العقاري المصري، وقال إن الجودة ومتعة التسوق والسعادة أهم العوامل المميزة لتجربة التسوق في سوبر ماركت سعودي. وندرك أن هايد بارك لديها نفس الالتزام بتقديم أفضل تجربة ممكنة لكل عميل في كل مرة.



مصر للتأمين
MISR INSURANCE



وثيقة تأمين حياة
كريمة
75 جنيه



بقسط سنوي بسيط ٧٥ جنيه
وثيقة تأمين حياة كريمة بتوفر لك:

- تغطية الوفاة و العجز الكلي والجزئي المستديم نتيجة حادث (لاقدر الله) حتى ١٠٠٠٠٠ جنيه.
- مصاريف العلاج الطبي نتيجة حادث بحد اقصى ٥٠٠٠٠ جنيه
- توفير أجهزة تعويضية نتيجة حادث بحد اقصى ٣٠٠٠ جنيه

*تطبق الشروط والاحكام



www.misrins.com.eg

MISRINSURANCEOFFICIAL

رقم التسجيل الضريبي 404-008-200



للدفع بـ

19114

الإعلان جاهل على مؤسسة الهيئة العامة للرفاهية المالية بالتاريخ 19/1/2022
شركة تامة مسجلة بحكومة القاهرة رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩١ وتحت إشراف وزارة المالية - كرجي رقم ٧ من الهيئة العامة للرفاهية المالية



www.safqa.news

الحقبة العدد (13) مايو - يونيو 2022



أفضل الحلول

في إطار خطتها التوسعية داخليًا وخارجيًا، وقعت مجموعة «بنية» الرائدة في مجالات البنية التحتية بمصر وأفريقيا والشرق الأوسط، اتفاقية شراكة مع شركة R&M العالمية الرائدة في مجال الكابلات وحلول الاتصالات المتكاملة، بهدف فتح المجال أمام الجانبين للشراكة في تنفيذ مشروعات البنية التحتية المتنوعة في مصر وأفريقيا.



لتوسيع أعمالها في مجال مشروعات البنية التحتية «بنية» توقع اتفاقية شراكة مع شركة R&M العالمية

وأفريقيا أمرًا بالغ الأهمية، نظرًا لما تمثله تلك المنطقة من أهمية كبيرة بسبب نموها المتسارع الذي يتواكب مع رؤية إدارة الشركة. وأثنى د. سليمان الحديثي، عضو مجلس إدارة مجلس توصيل الألياف البصرية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على هذه الشراكة، قائلاً يسعد المجلس أن يرى مثل هذه الشراكات والتعاون بين أعضائه، وبالنيابة عن أعضاء المجلس، أهني كل من مجموعة بنية وشركة R&M على توقيع مذكرة الشراكة خلال النسخة الثانية عشر من مؤتمر مجلس توصيل الألياف البصرية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المنعقد في دبي هذا العام. وأتمنى لكلا الشركتين مستقبل زاهر بالنجاح حيث أن نتائج هذه الشراكة ستعكس بالإيجاب على كامل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مساعيهاما للتحويل الرقمي.

المنتجات والحلول، وهو ما يدفعنا دوماً لتوسيع شراكتنا مع كبار المزودين العالميين لمنتجات الكابلات ومن ضمنهم شركة R&M العملاقة، لترسيخ صورتنا كلاعب رئيسي في ميدان التحويل الرقمي في الأسواق الصاعدة، والشريك الموثوق به للحكومات والمؤسسات والشركات الدولية والإقليمية. من جانبه، أعرب محمد علام، مدير المبيعات الإقليمية لشركة R&M، عن سعادته بتوقيع اتفاقية الشراكة، مؤكداً أنها تتمتع بأهمية كبيرة نظراً لكونها مع كيان كبير بحجم شركة بنية الرائدة في توفير الحلول الرقمية والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وما تمتلكه من مشروعات ضخمة بالمنطقة، ونأمل أن تسهم تلك الشراكة في زيادة حجم أعمالنا خلال الفترة المقبلة. وأضاف تعد الشراكات داخل الشرق الأوسط

بموجب الشراكة، ستقوم مجموعة بنية بتوسيع الاعتماد على منتجات R&M ضمن حلول تطوير البنية التحتية التي تنفذها الشركة داخل عدة مشروعات بمصر وأفريقيا، مما سيعزز سياسة التنمية في المنطقة. وقال المهندس أحمد مكي، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنية، أن هذه الاتفاقية تأتي في إطار استراتيجية الشركة نحو تقديم أفضل الحلول في مجالات البنية التحتية بما يواكب التطورات العالمية، وبما يؤكد عزم المجموعة على تسخير كافة قدراتها وخبراتها في دعم عمليات التحويل الرقمي، وتسخير كل التليات بما يحقق أفضل بيئة حياتية لشعوب المنطقة، تحت مظلة رقمية وتكنولوجية ذكية ودائمة التطور. وأضاف أن الوفاء بالتزاماتنا داخل المشروعات التي نقوم بتنفيذها يتطلب الاعتماد على أفضل

استراتيجية ناجحة

2.5 مليار جنيه أرباح «مصر إيطاليا العقارية» في الربع الأول من العام الحالي

89 مليار جنيه استثمارات الشركة.. وضخ 3.5 مليار استثمارات في 5 مشاريع



العقاري المصري، وتعزز من مصداقيتها لدى عملائها، وتحقيقها لمبيعات كبيرة تعكس حجم إنجازها لمشروعاتها التي تقوم بتطويرها في مناطق مختلفة من الجمهورية باستثمارات تتخطى 89 مليار جنيه، أبرزها مشروعات العاصمة الإدارية الجديدة، والقاهرة الجديدة، والعين السخنة. حقق مشروع «البوسكو سيتي» بالقاهرة الجديدة معدل مبيعات يقرب من 744 مليون جنيه في الربع الأول، متجاوزاً المبيعات المستهدفة له، كما بلغت مبيعات مشروعات مصر إيطاليا العقارية الرائدة في العاصمة الإدارية الجديدة أكثر من مليار جنيه. وتعزز شركة مصر إيطاليا العقارية ضخم 3.5 مليار جنيه استثمارات في 5 مشاريع تحرص على تنفيذها في آن واحد وتدرس التوسع في الساحل الشمالي ومناطق جديدة بغرب القاهرة، بالإضافة إلى الاستعداد لتسليم 1000 وحدة بالعاصمة الإدارية الجديدة والعين السخنة خلال العام الجاري 2022.

تسلط شركة مصر إيطاليا العقارية الضوء منذ بداية العام الحالي على عقد شراكات عديدة مع كبرى الكيانات العالمية الرائدة، خاصة في مجال التحويل الرقمي والمدن الذكية، ضمن خطة الشركة لتطوير إستراتيجيتها التي تبنتها على مدار الخمس سنوات الماضية من خلال الحوكمة والتحول الرقمي لخدمة عملائها وتقديم وحدات تلاءم متطلباتهم. وفي خطوة تؤكد نجاح إستراتيجيتها وخطةها لتحقيق معدل المبيعات المستهدف لعام 2022، أعلنت الشركة عن نتائج أعمالها خلال الربع الأول من العام الحالي، والتي شهدت نمواً كبيراً مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وبلغت أرباح الشهور الثلاثة الأولى من 2022 ما يقرب من 2.5 مليار جنيه، مقابل 1.5 مليار جنيه خلال الربع الأول من العام الماضي، بنسبة نمو بلغت 67% خلال العام الحالي. وحققت الشركة ما يقرب من 33% من مستهدف المبيعات التي أعلنت عنها في بداية العام الحالي والذي يبلغ 7.5 مليار جنيه، مما يؤكد المكانة التي تحتلها الشركة حالياً في السوق

ذوق رفيع

«مدار» تطلق منتج «أزهي نورث»
بالساحل الشمالي باستثمارات 16 مليار جنيه

جاسر بهجت: الاستعانة بأكبر المكاتب الاستشارية
وبيوت الخبرة العالمية لتقديم منتج فريد



بعد النجاح الذي حققته شركة «مدار» في مشروع أزهي، الذي أصبح من أهم وأشهر المنتجعات بمنطقة العين السخنة، أطلقت الشركة أحدث مشروعاتها الجديدة «أزهي نورث» بالساحل الشمالي، والذي يعد من أهم وأكبر المشروعات العقارية والسياحية بالساحل، ويسعي لتحقيق نقلة نوعية في الاستثمار العقاري والسياحي به.

وكشف جاسر بهجت، رئيس شركة مدار، أن المشروع الجديد يقام على مساحة 250 فدانا بما يعادل مليون متر مربع ويقع بمنطقة خليج رأس الحكمة، في واحدة من أجمل المناطق بالساحل الشمالي باستثمارات مبدئية حوالي 16 مليار جنيه.

وأضاف أن المنتج يقع في الكيلو 212 طريق الإسكندرية مطروح بمنطقة خليج رأس الحكمة ويبعد 73 كيلومترا عن مرسى مطروح، وهو قريب من شبكة الطرق الجديدة التي تختصر الوقت للوصول إلى هذا الجزء المميز من الساحل خاصة طريق الضبعة.

وأشار إلى أن المشروع يتمتع بمسطحات مائية ومساحات مفتوحة وخضراء تصل مساحتها لحوالي 86% من المساحة الإجمالية للمشروع كما أنه يرتفع عن سطح البحر بمسافة تصل في عدة مناطق بالمشروع لأكثر من 35 متر فوق مستوى سطح البحر، كما يتميز بشواطئ مائية تصل إلى 12 كيلومتر حيث أن جميع الوحدات تتميز إما بإطلالة على شاطئ البحر الأبيض أو إطلالة على لاجون أمامية أو كليهما.

وكشف جاسر بهجت أن الشركة بدأت الاستعداد لتدشين المشروع باختيار كبرى

المكاتب الاستشارية وبيوت الخبرة العالمية، ومنها شركتي WATG وكريستال لاجون ومجموعة من أفضل المهندسين والمصممين المحليين والدوليين في كافة التخصصات لتقديم منتج غير مسبوق في الساحل من كافة النواحي يليق بمستوى العملاء المستهدفين.

ويتميز منتج «أزهي نورث» بالعديد من الخدمات ومنها شقق وفيلات فندقية وفندق 5 نجوم الواجهة البحرية وشاطئ يمتد لحوالي 650 متر من المياه النقية وأمواج خليجية، بالإضافة إلى نادي رياضي يضم ملاعب كرة القدم، تنس، ملاعب بادل تنس، وملاعب متعددة الأغراض.

فيما قال المهندس أحمد أهاب، رئيس القطاع الفني بشركة مدار للتطوير، إن وحدات «أزهي نورث» جميعها تلي احتياجات العملاء المختلفة بمساحات متنوعة ويضم المنتج فيلات مستقلة وفيلات مزدوجة وشاليهات بمساحات مختلفة تلي جميع متطلبات وأذواق عملاء مدار.

وأوضح أن تصميم الوحدات جاء على أعلى مستوى وبما يوفر ذوقا رفيعا واستغلال أمثل للمساحات، مؤكدا أن جميع الوحدات والفيلات والشاليهات يتم تسليمها تشطيب كامل بالتكيفات والمطبخ، كما أنه تم مراعاة الاستدامة في التصميمات المعمارية لتقليل تكاليف الصيانة المستقبلية، حفاظا على الشكل الجمالي طوال العام.

وأضاف محمد توفيق، رئيس القطاع التجاري بشركة مدار للتطوير، أن عملية الترويج وطرح الوحدات للعملاء بالمشروع الجديد سوف تبدأ فوراً معتمدين على السيرة المهنية القوية لشركة مدار ومشروعها السابق بالسخنة، وأيضا المزايا العديدة للمشروع الجديد، مشيراً إلى أن عمليات التسويق تستهدف العملاء من مصر والأسواق الخارجية لما يتمتع به الساحل من مكانة سياحية دولية وكذلك مكانة شركة مدار على خريطة التطوير العقاري والسياحي بمصر والمنطقة.



خطة توسعية

برايم بيلد للتطوير العقاري تطرح «ليك يارد ريزيدنس» على مساحة 35 فدان

تتبنى شركة «برايم بيلد» للتطوير العقاري خطة توسعية في السوق العقاري المصري، بالتزامن مع اتجاه الدولة لمساندة القطاع الخاص وتقديم كافة التسهيلات خاصة في قطاع التشييد والبناء، وفي هذا الإطار تستعد «برايم بيلد» لطرح مشروع «ليك يارد ريزيدنس» بالحي السياحي في مدينة بدر، خلال الشهر المقبل.

وقال محمد مريد، رئيس مجلس إدارة «برايم بيلد» إن الخطة التوسعية للشركة تأتي ضمن توسع الدولة في إنشاء وبناء مجتمعات عمرانية جديدة تهدف إلى خلق مزيد من الفرص الاستثمارية أمام القطاع الخاص، مشيراً إلى أن الشركة نجحت في الحصول على مشروع جديد على مساحة 35 فدان باستثمارات تتجاوز المليار جنيه.

وأضاف رئيس مجلس الإدارة أن مشروع «ليك يارد ريزيدنس» يضم وحدات سكنية متنوعة بين شقق وتاون هاوس وفيلات مستقلة بمساحات تبدأ من 140 متر مربع إلى 220 متر مربع.

ولفت «مريد» إلى أن الشركة لديها خطة طموحة للدخول في العاصمة الإدارية الجديدة، خاصة مع الطفرة الكبيرة التي تشهدها المدينة، ومن المتوقع أن تقوم الشركة بدراسة العديد من الأراضي المطروحة عليها خلال الفترة المقبلة. وفي السياق ذاته، قال المهندس ياسر زيدان،

الرئيس التنفيذي للشركة، إن مشروع «ليك يارد ريزيدنس» يأتي ضمن الاستراتيجية التي وضعتها الشركة خلال الفترة الماضية، مشيراً إلى أن المشروع يضم العديد من الخدمات التي يحتاجها العميل.

وأضاف «زيدان» أن المشروع يحتوي على 25 عمارة وكذلك مجموعة من الفيلات، كما يضم نادي اجتماعي على مساحة 2.5 فدان ومجموعة من حمامات السباحة والمساحات الخضراء.

وأكد الرئيس التنفيذي أن «ليك يارد ريزيدنس» يضم أيضا مسار خاص للدرجات وتراك مخصص للمشبي بالإضافة إلى أن المشروع يحتوي على أنظمة مراقبة عالية الجودة، وأشار إلى أن المشروع يتمتع بكافة الخدمات الذكية التي تلي احتياجات العملاء مشيراً إلى أن الشركة بصدد التعاقد مع كبرى شركات الأمن والحراسة لتأمين الكمبوند بالكامل.

وأوضح «زيدان» إلى أن المشروع يضم مول تجاري تستهدف الشركة من خلاله التعاقد مع العديد من العلامات التجارية الكبرى، خاصة أنه يعد الأول من نوعه في المنطقة، وأشار إلى أن المول يحتوي العديد من المساحات التجارية المناسبة لكافة الأنشطة التجارية المختلفة مشيراً إلى أن الشركة تستهدف التعاقد مع شركة متخصصة في إدارة المولات التجارية لجذب

العلامات التجارية الكبرى. وتقدم الشركة من خلال المشروع تسهيلات في عملية التقسيط تبدأ من 6 سنوات إلى 10 سنوات بمقدمات تبدأ من 10%.

ومن جانبه، قال معتز الحلواني، عضو مجلس الإدارة، إن الشركة تخطط للانتهاج من بيع «ليك يارد ريزيدنس» قبل نهاية العام الحالي، وأضاف ستعمل على وضع أسعار تنافسية تناسب كافة الشرائح، مشيراً إلى أن وحدات المشروع تحتوي على جميع المساحات المختلفة.

وأكد أن الشركة تمتلك العديد من المشروعات المختلفة في مدينة بدر، حيث تمتلك ما يزيد عن 15 مشروع نجحت الشركة في تحقيق مبيعات جيدة بها، بالإضافة إلى دخولها بمشروعات جديدة في مدينة القاهرة الجديدة وتحديدًا بيت الوطن وهو ما يؤكد على تنوع محافظتها العقارية.

وقال أن الشركة انتهت من ما يقرب من 70% من مشروع «اوندكسا» الساحل الشمالي، والذي يضم العديد من الوحدات المتنوعة في المساحة باستثمارات تتخطى نصف مليار جنيه تقريبا. ولفت إلى أن الشركة افتتحت الفرع الثالث لها والأول في محافظة الإسكندرية، بعد الطلب المتزايد على مشروعاتها من العملاء داخل المحافظة والمحافظات المجاورة.



«السعودية المصرية للتعمير» تواصل التآلق وتطلق مشروعها رقم 50

Central

أحدث مشروع تجاري إداري في قلب القاهرة الجديدة
يتم تنفيذه بتكلفة استثمارية تصل إلى 10.3 مليار جنيه

البحاث في مجال السوق العقاري، وأخيرا مكتب DECIPHER كاستشاري السياسة التأجيرية.

أعلى معايير الجودة وفقا للأكواد الإنشائية

تم تصميم المشروع وفقا للأكواد الإنشائية العالمية، والتي تطبق أعلى معايير الجودة، والبنية التحتية الذكية، من خلال تصميمات هندسية ذكية توفر خيارات متعددة من مساحات يمكن إعادة تقسيمها واستغلالها بالشكل الأمثل للمشروع.

الشركة السعودية المصرية للتعمير

تعد الشركة السعودية المصرية للتعمير واحدة من أكبر وأعرق الشركات الرائدة في مجال التطوير والاستثمار العقاري، حيث تأسست في عام 1975، بموجب اتفاقية دولية بين حكومي جمهورية مصر العربية ممثلة في وزارة الإسكان وهيئة المرافق والمجتمعات العمرانية، والمملكة العربية السعودية ممثلة في وزارة المالية. وعلى مدار أكثر من 47 عاما كاملة. قدمت الشركة نخبة متميزة من أرقى المشروعات العقارية السكنية والإدارية والتجارية والسياحية التي تلبى كافة الاحتياجات وترضي مختلف الأذواق، ويتم تنفيذها بأعلى معايير الجودة العالمية.

أنظمة السداد

تطرح الشركة «السعودية المصرية للتعمير» مشروع «Central» بمقدم 10% وأنظمة سداد تصل إلى 6 سنوات.

تصميم استثنائي

تحرص الشركة السعودية المصرية للتعمير على أن تكون مشروعاتها دائما بمثابة أيقونات عقارية بارزة ومبتكرة، لذلك تتعاقد دائما مع أكبر المكاتب الاستشارية العالمية ذات السمعة الطيبة والتاريخ المشرف، ومنها مكتب WATG المعماري البريطاني الشهير أبرز مكاتب الاستشارات والتصميمات الهندسية، والذي وضع التصميمات الهندسية للمشروع، وهي تصميمات ذات طابع عصري ذكي توفر كافة الخيارات من المساحات التي يمكن إعادة تقسيمها واستغلالها بالشكل الأمثل مع إمكانية الوصول من جزء إلى آخر بمنتهى السهولة. وذلك بالإضافة لمكتب RMC وهو مكتب محلي متخصص أيضا في مجال الاستشارات والتصميمات الهندسية، وكذلك شركة GLEEDS المتخصصة في مجال العقارات والبناء كاستشاري التكلفة للمشروع، ومكتب ICE المكتب الدولي للتجارة والهندسة كاستشاري تصميم الطرق الداخلية، وشركة SAVILLS العالمية الرائدة في تقديم الخدمات العقارية كاستشاري

«Central» يلبي احتياجات مليون نسمة

وفقا لأحدث الدراسات السوقية التي أجريتها في الشركة السعودية المصرية للتعمير، للتأكد من جدوى المشروع وقدرته على تلبية احتياجات قاطني القاهرة الجديدة والشركات العاملة بها، فإن المشروع يخدم أكثر من مليون نسمة تسكن هذه المنطقة، والتي من المتوقع أن تصل إلى 6 ملايين نسمة بحلول عام 2030.

المواصفات

يضم «Central» عدد كبير من الوحدات التجارية والإدارية ذات المساحات المختلفة حيث تتراوح مساحات الوحدات الإدارية من 114 متر مربع حتى 490 متر مربع، تم تصميمها وفقا لأحدث نظم تصميم الوحدات الذكية المستخدمة عالميا، وتدعيمها بأحدث أنواع البنية التحتية التكنولوجية ووسائل الاتصال؛ بالإضافة لساحة انتظار سيارات كبيرة تم تصميمها على 3 أدوار تحت الأرض بكامل مساحة المشروع، لاستيعاب أكبر قدر ممكن من الزوار والعمال والملك. ووفقا للتصميمات الهندسية فمن المتوقع أن تستغرق أعمال إنشاءات المشروع حوالي 4 سنوات.

استكمالاً لسلسلة نجاحاتها الكبيرة في قطاع التطوير العقاري على مدار ما يقرب من نصف قرن، شيدت خلالها الشركة «السعودية المصرية للتعمير» أكبر المشروعات العقارية في ربوع مصر ومحافظاتها المختلفة، أطلقت الشركة أحدث مشروعاتها العقارية «Central» والذي يقع في قلب القاهرة الجديدة، وهو المشروع رقم (50) ضمن مشروعات الشركة.

ويعد «Central» أحدث مشروع إداري تجاري متعدد الاستخدامات، يلبي كافة احتياجات رجال الأعمال، وعشاق التسوق، ومحبي الترفيه والانطلاق، حيث يضم أشهر العلامات التجارية وأفضل المطاعم العالمية، تحت سقف واحد، بإجمالي تكلفة استثمارية تصل إلى 10.3 مليار جنيه وعلى مساحة بنائية تصل إلى 160 ألف متر مربع ومساحة الأرض حوالي 21 فدان.

عصرية المكان

يقع «Central» في أحد أهم المناطق الاستراتيجية بالقاهرة الجديدة وأكثرها تميزاً، حيث يتمتع بإطلاله بانورامية على المحاور الرئيسية الثلاثة للقاهرة الجديدة؛ التسعين الشمالي والجنوبي، ومحور محمد نجيب، بحيث يلبي احتياجات الشركات وأصحاب الأعمال والزوار.



إطلاق مبادرة
Bubble free
للتشجيع على ترك
فقاعات العزلة
لحياة أكثر سعادة



نشر السعادة

«ماونتن فيو» تدعوا العالم لزيادة التفاعل الاجتماعي وتقليل الانعزال

32



تمتلك شركة ماونتن فيو للتنمية والاستثمار العقاري تاريخاً من المبادرات الناجحة التي تتماشى مع رؤيتها «إعمار الأرض وإسعاد من حولنا»، من خلال تبنيها نشر مفهوم علم السعادة بين المجتمعات التي تقوم ببنائها، مما ينعكس بالإيجاب على حياة السكان والموظفين بالشركة. وفى إطار استراتيجية الشركة أطلقت مبادرة Bubble free، والتي تستهدف تشجيع الأشخاص على ترك فقاعات العزلة المحيطة بهم، والتفاعل الاجتماعي لحياة أكثر سعادة، وفي سبيل الترويج للحملة عالمياً وقعت «ماونتن فيو» شراكة مع اللاعب العالمي محمد صلاح، نجم منتخب مصر لكرة القدم وجناح نادي ليفربول الإنجليزي لاختياره سفيراً للمبادرة. وتسعى «ماونتن فيو» من المبادرة نشر رؤيتها للسعادة عالمياً بدعوة جميع من في العالم إلى مزيد من التفاعل والمشاركة بشكل أكبر مع عائلاتهم وأصدقائهم ومجتمعهم من أجل أن يكونوا في طريقهم إلى حياة سعيدة ذات مغزى ومعنى، لتصبح بذلك أول مطور عقاري ينشر مفهوم السعادة بمصر والشرق الأوسط. تحمست شركة ماونتن فيو لإطلاق مبادرة

Bubble free، في ظل ما أثبتته كل الدراسات من الأضرار النفسية المصاحبة للعزلة سواء كانت تقنية أو عن طريق نشاط فردي أو حتى طريقة تفكير، مما دفع الشركة إلى تبني حملة

عالمية لتعزيز التواصل الاجتماعي بين أفراد المجتمع وهو ما يمكن أن ينعكس بشكل إيجابي على مستوى سعادة الأشخاص. قال المهندس عمرو سليمان، رئيس مجلس

33

اختيار «مو صلاح» سفيراً للمبادرة لشعبيته العالمية وقوته في التأثير

المتخصصة في تطوير مشروعات عقارية من الدرجة الأولى مرتكزة على الابتكار والتميز. أنجزت «ماونتن فيو» 15 مشروعاً على مدار الـ 17 عامًا الماضية بقيادة فريق من الخبراء والكوادر المتطورة. كما حرصت الشركة على تقديم أرقى مستويات الهندسة المعمارية من خلال مشروعاتها المتميزة بهدف الارتقاء بجودة حياة السكان. وتمتلك «ماونتن فيو» محفظة أراضي ضخمة لمشروعاتها المتعددة تبلغ 2,225 فداناً، مقسمة على 3 محاور رئيسية؛ غرب القاهرة ويتمثل في مشاريع السادس من أكتوبر مثل «آي سيتي» و«تشيل اوت بارك» و«ماونتن فيو جيزة بلاتيو»، وشرق القاهرة ويتمثل في مشاريع القاهرة الجديدة مثل «آي سيتي» و«ماونتن فيو 1 و2» و«ماونتن فيو هايد بارك» و«ماونتن فيو Executive Residence». بالإضافة إلى المشاريع الساحلية والتي تطل على سواحل البحر الأحمر والمتوسط، مثل مشروع «ماونتن فيو السخنة» 1 و2، بالإضافة إلى مشاريع الساحل الشمالي مثل «ماونتن فيو رأس الحكمة».

شعبية عالمية وقوة في التأثير، وهو ما ينعكس على تحقيق أهداف الحملة في نشر السعادة وتشجيع الأشخاص على ترك العزلة الاجتماعية، والمشاركة في الأنشطة الجماعية، بالإضافة إلى تشاركنا نفس الرؤية حول أهمية تفاعل الناس مع بعضهم البعض وعدم الانعزال». يذكر أن «ماونتن فيو» أطلقت عدة مبادرات منها برامج مخصصة لنا مثل Youth Development Program والتي أطلقتها عام 2020 بهدف تمكين الأجيال الناشئة التي تتراوح أعمارهم ما بين 8 إلى 16 سنة لتنمية مهاراتهم وتحمل المسؤولية والاعتماد على الذات، من خلال مجموعة متنوعة من الأنشطة والفعاليات البناءة بهدف المساهمة في التنمية الشاملة، وبرنامج «Cultural Experiences» والتي تهدف إلى مساعدة الشباب لمعرفة العادات والتقاليد وثقافة المجتمع بشكل أفضل. ومن الجدير بالذكر أن شركة «ماونتن فيو» للتنمية والاستثمار العقاري أنشئت عام 2005، برؤية تهدف إلى نشر السعادة وتطوير مجتمعات متكاملة والارتقاء بجودة حياة السكان، أصبحت الشركة الرائدة من بين شركات التطوير العقاري

إدارة والرئيس التنفيذي لشركة «ماونتن فيو»: انتشرت ظاهرة العزلة الاجتماعية بشكل لافت خلال الفترة الماضية نتيجة انشغال الأشخاص حول العالم بالتقنيات الجديدة والميل للعيش في عالم افتراض، ثم جاءت جائحة فيروس كورونا لتزيد من حدة هذه الحالة، وتسببت هذه العزلة في ضرر نفسي وجسدي بالغ على سكان العالم، وفي سبيل مواجهة هذه العزلة، قررنا إطلاق مبادرة عالمية لتشجيع التفاعل الاجتماعي وترك العزلة للحصول على حياة سعيدة». وأضاف «سليمان» من خلال مبادرة Bubble free لن يقتصر دور «ماونتن فيو» على نشر السعادة في المجتمعات التي تعمل بها فقط، بل سيمتد دورها في نشر مفهوم السعادة للعالم أجمع، لتصبح «ماونتن فيو» أول مطور عقاري في مصر يسعى لتعميم رؤيتها عالمياً وتصدر علم السعادة لكافة الأرجاء. من جانبه، قال المهندس وائل لطفي، العضو المنتدب ورئيس الابتكار والتسويق بشركة ماونتن فيو، اختارت الشركة النجم محمد صلاح سفيراً لمبادرة Bubble free للترويج للحملة عالمياً في ظل ما يتميز به النجم المصري من

أعلن «صبور» أنه سيتم تطوير «CBD» من قبل شركة ذا مارك كوميونيتيز وهي منطقة تجارية ترفيهية إدارية لتقديم خدمات متكاملة ستكون في خدمة كل سكان مستقبل سيتي والعاصمة الإدارية.



أعلنت شركة الأهلي صبور عن دخولها في شراكة استراتيجية مع شركة «ذا مارك كوميونيتيز» لتطوير 260 فدان من مساحة مشروع «أوديسيا مستقبل سيتي»، لتوفير المزيد من التصميمات المتفردة لتنوع المنتج وتسريع تنفيذ المشروع.

يعد المشروع أهم وأكبر وأضخم مجتمع عمراني متكامل يقام علي مساحة 528 فدان في مستقبل سيتي وباستثمارات تصل إلي 29 مليار جنيه، بالشراكة مع شركة المستقبل للتنمية العمرانية، ومن المتوقع أن يكون المشروع الرئيسي في تغيير شكل المنطقة بالكامل.

ووضعت شركة الأهلي صبور خبرات 28 عام معتمدة علي توفير Life Style لعملاء الشركة لتصبح «أوديسيا مستقبل سيتي»، إيقونة مستقبل سيتي بموقعها الاستراتيجي وتصميماتها الرائعة التي تجمع ما بين العراقة والمعاصرة.

وأكد المهندس أحمد صبور، رئيس مجلس الإدارة، والعضو المنتدب لشركة الأهلي صبور، أن السوق العقاري يعيش حالة متسارعة من التطورات والمنافسة الكبيرة بين الشركات، وهو ما دفعنا للتفكير خارج الصندوق معتمدين علي العديد من الرؤى المختلفة للوصول إلي ما تصبو إليه الشركة من الدخول في شراكات استراتيجية مع شركاء نجاح لديهم رؤية جديدة لنقدم قيمة مضافة كبيرة لمشروعاتنا نحافظ بها علي الريادة والتميز، بما يتناسب مع التطورات التي تحدث بالسوق العقاري المحلي والإقليمي والعالمي والاتجاه إلى الاندماجات والشراكات للعمل علي سرعة التنمية والتطوير

وخاصة للمشروعات mega pro، لهذا رأيت الشركة مواكبة المتغيرات وبما تملكه من قدرات المطور العقاري المتكامل العمل علي إبرام تحالفات مع شركات ذات سمعة طيبة سواء علي المستوي الإقليمي أو علي مستوى السوق المصري، وذلك من أجل خدمة عملاء الأهلي صبور وتقديم منتجات عقارية متميزة وتحققاً لتقديم حياة أفضل لعملائنا. ويتميز المشروع بوجود مساحات خضراء تضم العديد من المتنزهات بجانب بوليفار علي مساحة كيلو متر تقريبا ومركز ترفيهي متكامل بجانب وجود مدارس دولية وممشي تجاري عالمي يضم كل المطاعم والماركات العالمية وميديا سيتي بها كل أنواع Entertainment العالمية فهي طفرة سكنية سياحية لأول مره في مستقبل سيتي.

كما أعلن «صبور» أنه سيتم تطوير «CBD» من قبل شركة ذا مارك كوميونيتيز وهي منطقة تجارية ترفيهية إدارية لتقديم خدمات متكاملة ستكون في خدمة كل سكان مستقبل سيتي والعاصمة الإدارية. وعبر المهندس عمرو بدر، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة «ذا مارك

كوميونيتيز»، عن سعادته لهذه الشراكة الجديدة، مؤكداً أن «الأهلي صبور» واحدة من الشركات الكبرى في مصر والشرق الأوسط وصاحبة تاريخ كبير، وأضاف أن نطاق الشراكة عبارة عن تطوير 260 فدان من مشروع «أوديسيا مستقبل سيتي»، نستهدف به تقديم منتج جديد في السوق من حيث التصميمات كي تليق باسم الشركتين والتي تعتمد علي الابتكارات الحديثة وسيكون به كمباوند سكني كبير بجانب تطوير منطقة CBD التجارية الإدارية والتي تقدم الخدمات المتكاملة خاصة وان موقع المشروع المتميز يؤكد قدراتنا علي تحقيق أحلام العملاء.

أكد د. تامر عرفان، نائب الرئيس التنفيذي لشركة الأهلي صبور، أهمية الشراكة مع «ذا مارك كوميونيتيز» كواحدة من الشركات التي تتمتع بسمعة طيبة في السوق ولديهم مجموعة من الأفكار الجديدة والتصميمات المختلفة التي ستضيف جمال ورونق كبير علي المشروع وهي إضافة جديدة لشركتنا تضاف إلي مجموعة الشراكات التي نقوم بها في إطار استراتيجية الأهلي صبور الجديدة للاستفادة من خبرات



أيقونة المستقبل شراكة استراتيجية بين «الأهلي صبور» و«ذا مارك كوميونيتيز» لتطوير «أوديسيا مستقبل سيتي»



«تقديم نموذج جديد وفريد للمدن العصرية المتكاملة الذي يحتوي علي كل متطلبات العملاء، من خلاله أسلوب حياة جديد تتناغم به جميع عناصر الراحة النفسية، من خلال التصميم الرائع والذي يتم وفقاً لأحدث وأعلى المواصفات والمعايير العالمية ليوفر مناخ مثالي للحياة العصرية المتكاملة»... هدف تسعى إليه شركة الأهلي صبور.

أنسنة العقار

إطلاق «أكام الراجحي» للتطوير العقاري باستثمارات مصرية سعودية مشتركة

عبد الوهاب الراجحي: الشراكة تهدف
لتوسيع استثمارات المجموعة في مصر

أطلقت شركة «أكام للتطوير العقاري» ومجموعة الراجحي السعودية، شركة «أكام الراجحي» للتطوير العقاري، في خطوة تؤكد على قوة وأداء الاقتصاد المصري وقدرته على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والعربية، خاصة في ظل التطور الهائل الذي تشهده في كافة المجالات تحت قيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي، والذي يمهّد للمزيد من فرص الاستثمار ويزيد من فرص الشراكة المصرية السعودية. بحسب المهندس عبدالوهاب صالح الراجحي، رئيس مجلس إدارة مجموعة الراجحي السعودية.



عصام منصور:
مشروع الشركة الأول
سيكون بالساحل
الشمالي

إدريس محمد:
«أنسنة العقار»
فلسفة «أكام» في
التطوير العقاري

لاحتياجات عملاءنا كافة وتوفير جودة حياة وسعادة في كل ركن من أركان المشروع وهو ما يميزهم عن غيرهم، لافتاً إلى أن ذلك الأمر يضع على عاتقهم مسؤوليات أكبر تجاه عملاءهم مع كل مشروع جديد يسعون لتنفيذه.

وأشار إلى أن رؤيتهم لمجال التطوير العقاري مختلفة تماماً وتعتمد على تطبيق المعادلة الصعبة في المزج بين ما نقوم به من دراسة دقيقة ومفصلة لكل مشكلات العملاء ووضع حلول يقوم بها مركز الدراسة «edrees inovation التابع لشركة أكام قبل بدء مشروعنا وتطبيق هذه المفاهيم واقعيًا من خلال الإنشاءات والمباني داخل المشروعات واستخدام أساليب بناءية حديثة تواكب هذه الأفكار والمفاهيم الخاصة بالابتكار وتطبيقها على أرض الواقع، وهذا هو ما حدث في مشروعنا السابقة وأصبح قائماً بالفعل، ونعد به في كل مشروعنا المستقبلية، وفقاً لأحدث التصميمات العالمية، وباستخدام أحدث معايير البناء الحديثة، وأجود الخامات التي تتماشى مع التطور الهائل الذي تشهده مصر في بناء مدن ذكية ومستدامة.

الاحتياجات الحقيقية لرغبات العملاء كجزء أساسي وأصيل من رؤية الشركة، وقال أن شركة «أكام» للتطوير العقاري منذ دخولها السوق المصري تخاطب عملاءها برؤية متفردة ومختلفة، وهذا ما جعلها في وقت قصير جداً واحدة من أكثر الشركات تميزاً من حيث تقديم مشروعات مبتكرة، لاقت نجاحاً كبيراً بالسوق المصري، وهذا الأمر نتيجة طبيعية لكم الدراسة والجهد المبذول من مركز الأبحاث الخاص بالشركة والذي يتولى دراسة تفصيلية واضحة ودقيقة قد تصل إلى شهر طويلاً للسوق المصري، ولكل رغبات ومشكلات العملاء من خلال لقاءات مباشرة لمعرفة احتياجاتهم الأساسية في الحياة والعمل على إيجاد حلول جوهرية لكل هذه المشكلات التي تتسبب في صعوبات للعميل، وكيفية التغلب عليها وإزالتها تمام كجزء من دور الشركة في تطوير المشروعات. وأضاف أن فكر التطوير العقاري لدى مجموعة الشركاء ليس مجرد بناء جدران أو مباني خرسانية بل بناء مجتمعات تنبض بالحياة للوصول إلى فلسفة «أنسنة العقار» التي تعتبر أحد أهم ابتكارات شركة أكام، بعد سنوات من الدراسة

تطلعات عملائهم، وستكون أولى ثمار هذه الشراكة مشروع مميز جداً في منطقة الساحل الشمالي، والذي سيكون بداية لسلسلة من النجاحات التي تلي طموحات الشركتين اللذان يرفعان نفس الشعار، وهو التميز والجودة والابتكار، وتحقيق نجاحات كبيرة تضيف لقطاع العقارات المصري، وتفتح شهية السوق لمزيد من الشراكات بين رجال الأعمال في كلا البلدين ليس في العقارات فقط، بل في المزيد من القطاعات التي تلي طموحات الشقيقتين وتنعكس على زيادة الاستثمارات المشتركة.

وأكد إدريس محمد، العضو المنتدب لشركة أكام والرئيس التنفيذي لشركة أكام الراجحي على سعاده لاختيار شركة أكام لتكون الشريك الاستراتيجي والحصري لمجموعة الراجحي السعودية في مجال التطوير العقاري في مصر، وإطلاق كياناً جديداً يحمل اسم «أكام الراجحي» مؤكداً أنه سيكون إضافة قوية للقطاع في السوق المصري.

ولفت إلى مدى أهمية هذه الشراكة ودورها في تنفيذ مشروعات جديدة تتميز بالابتكار وتبلي

مشاركة «أكام» لمجموعة الراجحي السعودية وإطلاق شركة جديدة باسم «أكام الراجحي» تعد إضافة للسوق المصري ومرحلة جديدة مهمة في تاريخ الشركتين، معرباً عن سعاده بهذه الشراكة، والتي سيكون لها بصمة واضحة في تنفيذ مشروعات تلي احتياجات العملاء، وتبني في مشروعاتها تحقيق الابتكار والسعادة لعملائها. وأضاف «منصور» أن شركة «أكام» تعتمد في استراتيجيتها على دراسة متأنية لواقع ومستجدات السوق المصري، ومن ثم تصميم وتنفيذ مشروعات متفردة تلي وتفهم احتياجات العملاء من منزل المستقبل، كما أن استراتيجيتنا تقوم أيضاً على تحديد المشكلات ووضع حلول لها قبل التخطيط لأي مشروع، وهذه كلمة السر وراء تحقيق هذا النجاح، كما نعتد أيضاً على تقديم منتج عقاري لم يعهده السوق المصري من قبل يواكب النقلة الجديدة والنهضة العمرانية التي تدعمها الدولة المصرية بتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي.

وأكد «منصور» ثقته في شركة «أكام الراجحي» وأنها ستقدم للسوق المصري منتج مختلف يلي

بالشركة. ولفت «الراجحي» إلى أنه من ضمن المميزات التي وجدها بالشركة ولم يجدها في غيرها هو «أنسنة العقار»، أي التعامل مع العقار والإنشاءات العمرانية بطريقة مبتكرة وفلسفية جداً تعتمد على تحويل البناء الجامد المصمت لمجتمع يشع بالحياة والسعادة، ويصبح مصدراً من مصادر الراحة لقاطنيه، وهذا ما ظهر جلياً في مشروعات «أكام» السابقة، والتي حققت نجاحات وإقبال كبير من العملاء جعلتها تنافس بقوة في السوق العقاري. وأضاف أن هذه الرؤية توافقت مع رؤيتنا في مجال الاستثمار، وهي التي دفعتنا لإتمام هذه الشراكة التي ستفاجئ السوق المصري بسلسلة من المشروعات ذات الفكر المبني على الدراسة والتحليل لكل متطلبات العملاء، والتي ستحدث تحولاً كبيراً في هذا السوق لما تحمله من ابتكار وفهم لاحتياجات العملاء والتأكيد على الالتزام والمصداقية بكل ما ستعد به عملاءها وأكثر في كل مشروعاتها.

فيما قال المهندس عصام منصور، رئيس مجلس إدارة شركة «أكام للتطوير العقاري» أن

وأعرب «الراجحي» عن سعاده بوجوده في وطنه الثاني مصر، وشراكته الجديدة مع شركة «أكام الراجحي» للتطوير العقاري، إلى أن هذه الشراكة الجديدة تهدف إلى توسيع استثمارات المجموعة في مصر، في ضوء الفرص التي يتمتع بها السوق المصري، وخاصة قطاع العقارات الذي يشهد طفرة هائلة في المشروعات الضخمة كالعاصمة الإدارية الجديدة، والمدن الذكية التي يتم تنفيذها في مختلف بقاع مصر، يدعمها التطور الكبير في البنية التحتية.

وأضاف «الراجحي» أن مصر أصبحت نقطة جذب لكافة الاستثمارات بمختلف جنسياتها، وهذا ما جعلهم يتخذون قرارهم باقتحام سوق العقارات المصري وإنشاء كيان جديد تحت اسم «أكام الراجحي»، مع شركة «أكام للتطوير العقاري» صاحبة الابتكارات والرؤية الطموحة التي تتوافق مع استراتيجيتهم وأهدافهم المستقبلية، ومشيراً إلى أنها تعتمد على رؤية واستراتيجية حديثة تعتمد على الابتكار والبحث عن جودة حياة لعملائها وتمنح لهم السعادة، من خلال عمق الدراسات السوقية التي يقوم بها مركز الدراسات الخاص

قصة نجاح

عبير عصام: أطالب بتيسيرات للمطورين
العقاريين في القروض وسداد ثمن الأرض
الرئيس السيسي لعب دورا مهما للنهوض بالمرأة

«تمسكت بالطموح والأمل لتحقيق أهدافها وعدم الاستسلام للواقع».. قصة نجاح سطرتها عبير عصام، من سيدة منزل وزوجة لطيب إلى عضو مجلس غرفة التطوير العقاري باتحاد الصناعات وعضو مجلس إدارة جمعية مستثمري 6 أكتوبر، ورئيس المجلس العربي لسيدات الأعمال، على مدار 27 عامًا من العمل واكتساب الخبرة.

البداية كانت عام 1995، دخلت بنت محافظة أسوان عالم البيزنس بعدما آل إليها ميراث والدها، قائلة بدأت التفكير في استثمار تلك الأموال، فأسست شركة متخصصة في مجال التوريدات في مدينة 6 أكتوبر التي تقطن بها، برأس مال مليون جنيه، وخلال فترة شراء مستلزمات إنشاء الشركة الجديدة من إحدى الشركات المتخصصة في مجال تجهيز المكاتب، تلقت عرضاً بأن تكون شركتي هي الوكيل الوحيد للشركة الأخرى في مدينة 6 أكتوبر، خاصة أن المدينة كانت لا تزال في مرحلة البناء، ووافقت على العرض، وتمكنت من تحقيق نجاح خلال العام الأول من العمل معها، ومن أهم المشروعات التي ساهمت في تكوين رأس مال جيد لشركتي، حصولي على مناقصة لتوريد جميع مستلزمات مبني معهد خاص، وحققت نجاحاً كبيراً خلال هذه الفترة، كما افتتحت معرض للسيارات من خلال شركة المصرية للسيارات، كانت البدايات مرحلة التعليم واكتساب خبرات والإطلاع على العالم المحيط. تضيف «عبير»: لجأت فيما بعد إلى مجال التشطيبات للمكاتب بالإضافة إلى التوريدات، خاصة في مدينة جديدة تتميز بالاحتياج للعمال والتأسيس معاً، والبداية كانت تجهيز مكنتي الذي

استراتيجية الشركة استكمال المشروعات التي تقوم
بتنفيذها بنسبة 80% قبل البدء في مشروع جديدبروتوكول مع وزارة التربية والتعليم لإنشاء مدرسة
عمار العقارية لتعليم الطلبة أعمال التشطيبات بالكامل

تجاري علي 10 آلاف متر «واتش مول» في التوسعات الشمالية بجوار نادي الصيد بمدينة 6 أكتوبر، وهو مقسم إلى جزء طبي وجزء إداري وآخر فندقي، وسيتم الافتتاح بعد ثلاث أشهر تقريباً. وبعد 6 شهور من استحوادنا علي المول الأول تم الاستحواذ علي مول جديد عن طريق مزايمة أخرى بمول جديد «هاي تاون مول» علي محور جمال عبد الناصر علي مساحة 14 ألف متر بإجمالي حجم استثمارات مليار جنيه، وهو مقسم إلى تجاري ترفيهي فقط، ومنتظر الانتهاء منه والافتتاح بعد عام تقريباً.

وأضافت عبير عصام أما المول الثالث «فيول مول» بدائق أكتوبر علي مساحة 1500 متر، وهو مول يلزم يخدم المنطقة المتواجد بها، وقالت أن الشركة خلال الفترة الأخيرة تميزت بالاستثمار في القطاع التجاري، وأصبح لدينا خبرات كبيرة في التنفيذ.

بالإضافة إلي مشروع جديد مع أحد الجهات في الغردقة علي مساحة 14 فدان، قريب من مدينة الجونة، وهو منتج سياحي وانتهينا بالفعل من الرسومات عن طريق دكتور محمد عبد الغني مكتب acd، وهو عبارة عن فندق ومنتجع سياحي، وقريبا سنبدا العمل مع بداية عام 2023.

وحصلت شركتها علي حصة من هذه الشراكة تقدر بـ35% من إجمالي وحدات المشروع والذي كان يضم 1200 وحدة سكنية. ولاقى المشروع نجاح كبير وتم تسليمه في عام 2011، كما تمكنت الشركة من الاستحواذ على إحدى الشركات التي كان لها سابقة أعمال وخبرة في مجال التطوير العقاري، بعدما تقدمت بشركتها في تقديم عرض جيد بعد منافسة مع 3 شركات أخرى، وبالفعل تم إرساء المناقصة علي، وأصبح لدي مشروعين بمنطقة غرب القاهرة.

وأشارت «عبير» إلي أنه خلال الفترة بين عامي 2008 و2016 تمكنت شركتها من الدخول في مجال الاستثمار ومشاركة الجمعيات والنقابات من خلال حصولهم علي أراضي، ومن ثم تقوم شركتها بأعمال التطوير، وهو ما ساعدها علي توفير السيولة المالية التي كانت تسدد كقيمة الأرض في تنفيذ المشروعات.

وقالت إنه تم الدخول في تطوير 3 مشروعات للنقابات، كان المشروع الأول يضم 800 وحدة سكنية، والثاني 250 وحدة سكنية، والثالث 240 وحدة، مؤكدة أن شركتها لجأت للدخول في مجال تنمية المشروعات التجارية، تم التعاقد مع شركة الجيزة للمقاولات عام 2018 علي تنفيذ مول

كان واجهة جذبت عملاء. وفي عام 2000 اتجهت إلي خطوة الحفر والبناء، وكان أول مشروع بناء فيلا لصديقة لي تقيم بالخارج، وتعرضت لخسائر، لعدم خبرتي وتقديري لدورة رأس المال، لكنني اكتسبت خبرات عديدة رغم الخسارة.

وتابعت عضو مجلس غرفة التطوير العقاري باتحاد الصناعات، بكرم من ربنا تم إسناد عمل كبير لمعهد فنون تطبيقية، تأسيس للمعهد من ماكينات، ومفروشات وستائر، وغيرها كانت مفاجأة وصفقة المعهد حققت فيها أرباح جيدة جداً.

وأضافت أن بدايتي في العقارات كانت بالتدريج من إسناد عمليات كهرباء وسباكة وغيرها، وما دعمني وساعدني شقيق زوجي مهندس، ودعمني بخبرته والاستعانة به، وحققت خطوات وخبرة كبيرة خلال السنوات العشر الأولى من بدايتي كسيدة أعمال من عام 1995 وحتى عام 2005.

وفي عام 2005 قررت الرجوع مرة أخرى إلي عامل البيزنس من خلال التوجه إلي محافظة أسوان بصحبة عدد من رجال الأعمال لتنفيذ مشروع خاص بالدهانات والبويات بالمنطقة الصناعية، ولكن في هذا التوقيت كانت المشروعات الصناعية غير مدعومة من قبل الدولة وبالتالي كانت فرص نجاح المشروع ضئيلة جداً. وفي عام 2008 قررت العودة مرة أخرى إلي مدينة السادس من أكتوبر للعمل في مجال التشطيبات.

وبعد اكتساب كم هائل من الخبرات والثقافة الاجتماعية والنهوض بعد التحديات الكبيرة التي واجهتها، حسبما تقول «عبير» وفي عام 2008 قامت الدولة بطرح مشروع الإسكان القومي من خلال طرح أراضٍ لإقامة شقق سكنية للشباب، وبمساعدة الأصدقاء حينها قررت الدخول والحصول علي قطعة أرض بمساحة 16 فدان، وتحديداً في المنطقة المحصورة بين حدائق أكتوبر واللوحات التي ما يطلق عليها الآن مدينة حدائق أكتوبر، وتم تأسيس شركة «العبير»، وكان الشركاء يتمتعون بتوافر الملاءة المالية لديهم،





أول برنامج تمويلي متكامل لدعم المرأة المصرية

تمويلك .. تدريبك .. تطوير أعمالك
مسئوليتنا

يضم البرنامج باقة متنوعة من الخدمات
المالية وغير المالية لأصحاب الأعمال

- قيمة التمويل تصل الي 6 مليون جنيه
- مدة السداد تصل إلى 60 شهر
- معدل فائدة تنافسي
- أبسط الشروط والإجراءات

*يمكن لرواد الأعمال من الإناث و الذكور الاستفادة من البرنامج

أرقام الضريبة: 316-005-200



وأضافت أن معظم مشروعات الشركة الأراضي مملوكة لنا، ولدينا شركة مقاولات للتنفيذ، وشركة أخرى للتسويق لمشروعاتنا وللغير، بمجلس إدارة منفصل، وهي شركة شقيقة لـ«عمار العقارية»، الذراع الأساسي للتطوير العقاري.

وأشارت «عبير» إلى المشروع الأخير، هو الاتجاه للتعليم الفني، وقالت بالفعل وقعنا بروتوكول مع وزارة التربية والتعليم وأنشأنا مدرسة أعمار العقارية، ودور المدرسة تعليم الطلبة أعمال التشطيبات بالكامل، بداية من الحفر للدهانات كهرباء وغيرها لتأهيل طالب متعلم ومؤهل كتدريب باحترافية، وأول دفعة في سبتمبر 2022 بعد حصول الطالب علي الشهادة الإعدادية، يدخل المدرسة لاستكمال التعليم الفني «التكنولوجيا التطبيقية» وهذه المدرسة ستكون أول مدرسة عقارية فنية في مصر، تؤهل الطالب للعمل في كل ما هو مرتبط بالأعمال المرتبطة بالبناء والتشطيبات الداخلية.

وأضافت أن خريجي هذه المدرسة لهم فرص كبيرة في سوق العمل سواء في مصر، أو خارج مصر، والدراسة في هذه المدارس بدون مصروفات إضافية عن التعليم الحكومي، وهو دور مجتمعي من الشركة تجاه الدولة لتدريب الطلبة وتجهيزهم لسوق العمل، وتكلفة تدريب الطالب الواحد تصل إلي 70 ألف جنيه علي مدار الثلاث سنوات. ولفتت أن المدرسة ستنفق ما لا يقل عن مليون جنيه سنويا سواء رواتب للمدرسين أو الطلبة، وتستوعب المدرسة 600 طالب في العام الواحد.

وعن حجم الاستثمارات لشركة أعمار العقارية، قالت عبير عصام أنها وصلت إلي ما يقرب من 3 مليار جنيه، كلها تمويل ذاتي، وحتى الآن لم نستعين بأي تمويلات بنكية، مؤكدة أن استراتيجية الشركة استكمال المشروعات التي تقوم بتنفيذها بنسبة لا تقل عن 80% قبل البدء في مشروع جديد، للحفاظ علي نجاح المشروعات التي تنفذها الشركة، ونسير بخطى منظمة وبدراسة مسبقة لأي مشروع جديد دراسة متكاملة، وهو ما جعل الشركة تسير بخطى منظمة وثابتة.

وقالت «عبير» إن من أسرار النجاح في فترات معينة، التعاون مع الغير، بنظام «المقايضة» بمعنى رغم الأزمات التي مرت بالقطاع العقاري بشكل عام مع كورونا وغيرها، لم تتأثر الشركة واستمرت في التنفيذ، دون أزمات مالية بفضل الله، مثال شركات الرخام والمقاولات الكهربائية وغيرها بعضهم حصل علي مستحقاته وحدات بدلا من الأموال، بالاتفاق لتوفير السيولة التي تمتلكها الشركة في سرعة الإنجاز والتنفيذ.

3
مليارات
جنيه حجم
الاستثمارات
«عمار
العقارية»..
كلها تمويل
ذاتي

وعن مشاركة المرأة في الحياة السياسية والمناصب القيادية، أشارت إلى أن دور الرئيس عبد الفتاح السيسي بالنهوض بالمرأة باعتبارها نصف المجتمع، وأن دخول المرأة في المناصب القيادية يمنحها الفرصة في الحياة العملية، للمشاركة في مجالس الإدارات، سواء السياسية أو الاتحادات وغيرها، مؤكدة أن المرأة تستطيع أن تثبت نفسها ويكون دورها مؤثر.

بالنسبة لقطاع التطوير العقاري، قالت أن المرأة مشاركة في هذه المجال بما لديها من خبرات تضيف بها وهناك اجتماعات مستمرة، كل أسبوع، وجهد كبير من جميع الأعضاء سواء في جمعية مستثمري 6 أكتوبر وشعبة الاستثمار، وغرفة التطوير العقاري، لمناقشة احتياجات القطاع وتطويره، وقريبا قانون اتحاد المطورين العقاريين يخرج للنور لتنظيم العملية بين المطور العقاري والعميل والدولة.

وطالبت من الدولة التيسيرات للمطورين العقاريين في القروض وسداد ثمن الأراضي والتخصيص، إضافة إلي منح فرص للمطورين في التنفيذ بعد جائحة كورونا وتداعيات حرب روسيا وأوكرانيا والظروف الاقتصادية التي يشهدها العالم، وقالت هناك تحديات كبيرة خلال الفترات الأخيرة، والتطوير العقاري يعد قاطرة التنمية في الدولة، وما يدعمنا ويحافظ علي

والتشطيبات الداخلية.

والتشطيبات الداخلية.

والتشطيبات الداخلية.

محمد غباشي الأمين العام لجمعية مطوري القاهرة الجديدة والعاصمة الإدارية الجديدة:

إصدار قانون المطورين العقاريين لضبط السوق العقاري في مصر

طالب محمد غباشي، الأمين العام لجمعية مطوري القاهرة الجديدة والعاصمة الإدارية الجديدة وخبير تقييم عقاري مقيد بالبنك المركزي المصري والهيئة العامة للرقابة المالية، بسرعة إصدار قانون المطورين العقاريين لضبط السوق العقاري في مصر، واقترح حصول المباني سواء الإدارية أو التجارية والسكنية على رخصة تشغيل لضمان تشغيل الجراجات، كما طالب بتوفير مساحات أراضي صغيرة لصغار المطورين العقاريين، ومشاركة القطاع الخاص مع الدولة لتوفير وحدات صغيرة لمتوسطي ومحدودي الدخل بمساحات صغيرة للشباب وحديثي الزواج.

اقترح الحصول على رخصة تشغيل مباني لضمان تشغيل الجراجات



عام بتخصيص مساحة كبيرة وتقسيمها وعمل المرافق بها، لمساعدة الدولة في توفير وترفيق مناطق جديدة، وأيضا توفير مساحات أراضي للتطوير بشروط وقواعد وقوانين صارمة في التنفيذ والتوقيت، لصغار المطورين وهو ما يخفف العبء علي الدولة في التعامل مع مشاكل الأفراد و المطورين، في الوقت نفسه توفير المساحات الصغيرة والتعامل مع الشركة التي تلعب دور المطور العام ومحاسبتها حسب الشروط التي حددتها الدولة متمثلة في وزارة الإسكان وهيئة المجتمعات العمرانية.

وتابع «غباشي» أن أكثر من نصف حجم سكان المصريين لا يستطيع شراء وحدات سكنية بالإسكان الفاخر، والبدل هو العمارات العادية بالمدن الجديدة التي يتجه إليها معظم الشباب، خاصة مع وجود فرص عمل مناسبة لتخصصاتهم، خاصة أن الدولة توفر وحدات سكنية بمشروعات مثل دار مصر، ولكن من المستحيل أن توفي طلبات السوق السنوية والتي تصل عدد الزيجات السنوية لما يقرب من مليون زوجة، هنا البدل دخول القطاع الخاص ومنهم صغار المطورين العقاريين.

وطالب «غباشي» بضرورة إنشاء بوابة إلكترونية، للتسجيل عليها لإنهاء إجراءات التراخيص وتحديد

السليم، وهنا تأتي المشكلة. وبالنسبة لصغار المطورين لا يوجد فرصة للحصول علي مساحات أراضي صغيرة للتطوير، مما يضطر المطور إلى الحصول علي قطع أراضي من أفراد وخاصة العاملين بالخارج، بفارق سعر أعلي، لأنها الوحيدة التي تمنح أفراد بتسهيلات علي خمس سنوات، وهنا أطالب بوجود قطع أراضي يستطيع للمطور الصغير الحصول عليها للتطوير بمساحات صغيرة، لأنه الاحتياج الأكبر في السوق للإسكان العادي وليس الفاخر لفارق الأسعار، بدلا من أن يلجأ للشراء من الأفراد بفارق سعر وهو ما يعكس علي العملاء، لأن العميل في النهاية هو من يتحمل التكلفة الأخيرة.

وأضاف أن أقل مساحة أرض متاحة تكون مساحتها عشرة أفدنة، وهنا كما ذكرت يضطر المطور الشراء من أفراد بتوكيل، ويجد صعوبات في التعامل علي التراخيص لأنه ليس له صفه، كشركة صغيرة.. وهكذا. وأطالب بالسماح لصغار المطورين بالحصول علي أراضي سكنية بنظام التخصيص المباشر، أو اتحاد مجموعة شركات صغيرة ويتم تخصيص قطعة أرض وتقسيمها علي عدد المطورين.

وتساءل «غباشي» لماذا حتي الآن لم تمنح الدولة فرصة لكبري الشركات من الدخول كمطور

وقال «غباشي» في حوار مع «الصفحة الاقتصادية» إن وجود مشروع قومي ضخم مثل العاصمة الإدارية الجديدة تحت رعاية القيادة السياسية، والتي تعتبر امتداد للقاهرة الجديدة، أعطي أهمية كبيرة لها لأنها تحولت بمثابة «وسط البلد» لمحافظة القاهرة، لأنها ربط مباشر للقاهرة القديمة والعاصمة الإدارية الجديدة.

وقال إن الطلب تضاعف علي القاهرة الجديدة، لأنها أصبحت أكثر حيوية، ولكن المشكلة أن المساحات الموجودة بها للتطوير محدودة، منها منطقة النرجس، شمال الرحاب، اللوتس، الأندلس، وبيت الوطن، كل هذه المناطق محدودة لن توفي بالطلب المتزايد على الوحدات السكنية، وبالتالي سيتحول الطلب للعاصمة الإدارية الجديدة عند تشغيلها.

وأشار الأمين العام لجمعية مطوري القاهرة الجديدة والعاصمة الإدارية الجديدة إلى أن العقبات التي يواجهها المطورين، بيروقراطية الإجراءات سواء في استخراج التراخيص، أو الحصول علي قطع أراضي صغيرة، بمعنى أن هناك ضوابط وشروط وهي قوانين لا يختلف عليها أحد، ولكن المشكلة تظهر في تطبيق هذه الضوابط لأن بعض القائمين علي تطبيقها ليس لديهم الخبرة الكافية والفهم لهذه الضوابط وتطبيقها بالشكل القانوني



توافر أراضى ذات المساحات الصغيرة لصغار المطورين العقاريين

المطورين العقاريين مازال حبيس الأدرج، يخرج للمناقشة والمقترحات ويعود مرة أخرى للأدرج، مما يعطل عملية تنظيم السوق، رغم أن التطوير العقاري يساهم بما لا يقل عن 25% من الدخل القومي للدولة، ويساهم في تشغيل 100 صناعة، فالقانون الذي يفترض أن ينظم هذه العملية ويحمي العميل والمطور وتكون الدولة الرقيب علي هذه المنظومة مازال في الأدرج، لبد أن ينتهي في أقرب وقت والعمل به، فمن يحمي العميل في النهاية، عقود الإذعان في جميع عقود الوحدات العقارية، ولا غرامات أو عقوبات تقع علي الشركات التي تتأخر ولا تلتزم بالموصفات النهائية.

الدولة لبد من أن تظل جهة المتابعة، والرقابة ولابد ألد تمنح الموافقة علي تأسيس شركات تطوير عقاري إلد بخبرات ومواصفات فنية ومالية، لأصحاب الشركات حتي لا نري كم المشاكل غير الطبيعية في السوق.

وعن أزمة الجراجات في القاهرة الجديدة، قال «غباشي» أن معظم مباني القاهرة الجديدة غير ملتزمة بوجود جراج ويتم استخدامه بالمخالفة لشروط البناء، مشيرا إلى أنه للأسف عدد محدود من المباني التجارية والإدارية التي تستغل جراجات المبني للاستغلال القانوني كجراج 5% فقط تقريبا الملتزمين، و95% من هذه البنايات تستغل الجراج مخازن للغير ويتم إجراها بمبالغ كبيرة بالمخالفة للقانون، ونتج عن ذلك أن السيارات في الشارع تعيق حركة المرور.

وأضاف الحل بسيط لبد من فرض رخصة تشغيل للمباني سواء الإدارية أو التجارية والسكنية، لكي يتم تشغيل المبني، ووضع شروط لبد من تطبيقها منها أمن وسلامة وجراج للقائتين بالمبني وزوار المبني، لذلك لبد معاينة المبني بعد الانتهاء منه للتأكد من أنه مطابق للمواصفات والجراجات تم تجهيزها واستخدمها للغرض التي أنشأت من أجلها، ليحصل المبني علي رخصة تشغيل، وحال كون المبني غير مطابق يتم رفض التشغيل، ورئيس الجمهورية أكد ضرورة استخدام جراجات المباني للغرض المرخص له بالشروط البنائية القانونية التي حصل علي رخصة البناء من أجلها.

شروط والمواصفات المحددة كاملة لإنهاء الإجراءات وتجهيز الملف كامل، هذه البوابة ستساعد علي سرعة وتيرة العمل وإنهاء الإجراءات سريعا وعدم تدخل الأيدي البشرية إلد في استلام الملف ومراجعته بشكل كامل فقط. وأشار إلي أن من الأفضل وجود نظام عدم المركزية، ويكون كل جهاز مختص بالمساحة الجغرافية التابعة له في التخصيص ومنح التراخيص، لتسهيل الإجراءات، مع تطوير نظام التعامل مع المستثمر من خلال «سيستم» واضح ومحدد آلي لسرعة إنهاء الإجراءات، وهو ما يساعد علي محاربة الفساد وعدم التعامل مع موظف مباشر لعدم تعطيل الإجراءات.

وعن ارتفاع سعر الدولار أمام الجنيه وعلاقته بقطاع التطوير العقاري وكذلك طرح الأراضي للمصريين المقيمين بالخارج، قال «غباشي» مشروع بيت الوطن بالتجمع به أكثر من 17 ألف

شروط والمواصفات المحددة كاملة لإنهاء الإجراءات وتجهيز الملف كامل، هذه البوابة ستساعد علي سرعة وتيرة العمل وإنهاء الإجراءات سريعا وعدم تدخل الأيدي البشرية إلد في استلام الملف ومراجعته بشكل كامل فقط. وأشار إلي أن من الأفضل وجود نظام عدم المركزية، ويكون كل جهاز مختص بالمساحة الجغرافية التابعة له في التخصيص ومنح التراخيص، لتسهيل الإجراءات، مع تطوير نظام التعامل مع المستثمر من خلال «سيستم» واضح ومحدد آلي لسرعة إنهاء الإجراءات، وهو ما يساعد علي محاربة الفساد وعدم التعامل مع موظف مباشر لعدم تعطيل الإجراءات.

وعن ارتفاع سعر الدولار أمام الجنيه وعلاقته بقطاع التطوير العقاري وكذلك طرح الأراضي للمصريين المقيمين بالخارج، قال «غباشي» مشروع بيت الوطن بالتجمع به أكثر من 17 ألف

اتجاه عكسي أوراسكوم للتنمية مصر تحقق نتائج قوية رغم الحرب الروسية الأوكرانية



Cyan. في الربع الثاني من عام 2022، تم إطلاق مشروع عقاري جديد The Nines بإجمالي مخزون حوالي 60 مليون دولار أمريكي. ارتفعت الإيرادات بفنادق الجودة بنسبة 177.8% لتصل إلى 251.7 مليون جنيه، وتحقيق مجمل أرباح تشغيلية تصل إلى 110 مليون جنيه بزيادة قدرها 11.3 مرة. وارتفع معدل الإشغال في الربع الأول من عام 2022 إلى 61%.

مشروع (O West):

وفي O West، ارتفعت المبيعات العقارية لتصل إلى مليار جنيه خلال الربع الأول 2022 بزيادة قدرها 31.1% مقابل 774.4 مليون جنيه. وبذلك تصل إجمالي مبيعات مشروع O West منذ إنطلاقه إلى 12,6 مليار جنيه.

مكادي هايتس

بلغ صافي المبيعات العقارية 147.3 مليون جنيه في الربع الأول من عام 2022. تشهد أعمال بناء المرحلة الثانية من المشروع تقدم ملحوظاً ومن المتوقع الانتهاء من عمليات البناء لتسليم 248 وحدة في خلال يوليو 2022. وقد بلغت الإيرادات العقارية 97.4 مليون جنيه في الربع الأول من عام 2022.

طابا هايتس سيناء:

لا تزال طابا هايتس متأثرة بشكل كبير وتعتبر الوجهة الأكثر تحدياً للمجموعة. وقد أدت إجراءات خفض معدل الإنفاق وتنفيذ العديد من مبادرات توفير التكاليف، مع وجود فندق واحد فقط من الست فنادق قيد التشغيل، مدعومة بزيادة من الشركات المحلية والإقليمية إلى زيادة الإيرادات وانخفاض الخسائر التشغيلية. ونظراً لكونها وجهة تعتمد بشكل كبير على طائرات الشارتر القادمة من أوروبا الشرقية، فقد أوقفت الحرب بين روسيا وأوكرانيا فرص عودة أعمال منظمي الرحلات السياحية.

وستواصل الشركة في خفض معدل الإنفاق وتنفيذ العديد من مبادرات توفير التكاليف مع التأكد في الوقت نفسه من تشغيل مرتفعات طابا بكامل طاقتها عندما تتحسن الظروف وتعود السياحة والسائحون. ارتفعت إيرادات الفنادق بنسبة 229.6% لتصل إلى 8.9 مليون جنيه. كما بلغت إجمالي الخسائر التشغيلية 6.5 مليون جنيه في الربع الأول من 2022 مقابل إجمالي خسائر تشغيلية حوالي 7.6 مليون جنيه خلال الربع الأول من 2021. بلغت معدلات الإشغال 10% في الربع الأول من عام 2022، وقد ارتفع إجمالي الإيرادات من مرتفعات طابا بنسبة 227.3% إلى 10.8 مليون جنيه.

1.9 مليار جنيه الإيرادات..
464 مليون صافي الربح
خلال الربع الأول من العام

العقارات التي لم يتم الاعتراف بها ضمن القوائم المالية للمجموعة للفترة المالية الممتدة حتى عام 2026 بنسبة 32.9% لتصل إلى 12.7 مليار جنيه. وارتفعت أرصدة محفظة العملاء العقارية بنسبة 34.2% لتصل إلى 17.2 مليار جنيه. بينما ارتفعت التحصيلات النقدية العقارية بنسبة 27.6% لتصل إلى 1.4 مليار جنيه.

وفي قطاع فنادق المجموعة، ارتفعت الإيرادات بنسبة 173.7% لتصل إلى 260.6 مليون جنيه مدعوم بانتعاش وعودة حركة السفر الدولي. كما بلغ إجمالي الأرباح التشغيلية 103.4 مليون جنيه بزيادة قدرها 42.2 مرة مقارنة بالربع الأول من العام السابق، كما وصلت الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والاستهلاك والبنود غير النقدية إلى 68.1 مليون جنيه مقابل 10 مليون جنيه خسارة خلال الربع الأول من عام 2021. وواصل قطاع إدارة المدن نتائجه الإيجابية ومساهمته في نتائج أعمال الشركة بشكل إيجابي واستمر في تأمين تدفق قوي في الإيرادات للمجموعة. فقد ارتفعت الإيرادات في الربع الأول من عام 2022 بنسبة 50.5% لتصل إلى 276.1 مليون جنيه. كما ارتفعت الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك والبنود غير النقدية بنسبة 128.4% لتصل إلى 78.1 مليون جنيه مقابل 34.2 مليون جنيه خلال الربع الأول من عام 2021.

الجودة

بلغ صافي المبيعات العقارية بالجودة 861.8 مليون جنيه، تم إضافة مخزوناً عقاري جديداً بقيمة 25.9 مليون دولار أمريكي في مشروع Shedwan



قطاع عقارات

نجحت الشركة في الحفاظ علي مستوي المبيعات العقارية، وحقت 2 مليار جنيه، إلى جانب الإسراع في أعمال البناء والتشييد في جميع الجهات مما أدى إلي ارتفاع إيرادات القطاع إلى 1.4 مليار جنيه. وحقت O West نسبة 50% من المبيعات، تليها الجودة بنسبة 43%، ثم مكادي هايتس بنسبة 7% من المبيعات. وتمكنت الشركة من زيادة متوسط سعر المتر المربع في جميع الجهات. فقد ارتفع متوسط سعر المتر المربع في الجودة بنسبة 27.1%، وفي O West بنسبة 21.6% وأخيراً مكادي هايتس بنسبة 17.7%. كما ارتفعت الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والاستهلاك والبنود غير النقدية بنسبة 0.6% لتصل إلى 595.2 مليون جنيه، مقارنة بـ 591.6 مليون جنيه، وارتفعت الإيرادات المؤجلة من



438.5 مليون جنيه خلال الربع الأول من 2021. وارتفع صافي الربح بعد استبعاد الأرباح غير المتكررة، والذي يشمل خسائر أو أرباح العملات الأجنبية إلى جانب أي معاملات غير تشغيلية، 60.6% تقريباً من 356 مليون جنيه إلى 571.9 مليون جنيه في الربع الأول من عام 2022. واستمرت الشركة في العمل علي تحسين المركز المالي ومراقبة السيولة النقدية. وبلغ الرصيد النقدي للشركة 3.2 مليار جنيه بزيادة 4.1%. كما بلغ رصيد القروض 3.8 مليار جنيه في مقارنة بـ 3.4 مليار جنيه، وترجع الزيادة في القروض بشكل رئيسي إلى انخفاض قيمة الجنيه مقابل العملات الأجنبية. وعلي الجانب الأخر، بلغت التدفقات النقدية 224.2 مليون جنيه مصري خلال الربع الأول من عام 2022 مقارنة بـ 396.3 مليون جنيه.

زيادة 18.1% بالإضافة إلي تحسن أداء قطاعي الفنادق وإدارة المدن. كما ارتفعت الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك والبنود غير النقدية بنسبة 22% لتصل إلى 721.1 مليون جنيه وهامش 37.3% مقابل 590.9 مليون جنيه وهامش 40.5% في الربع الأول من عام 2021. وقد سجلت الأرباح والخسائر الأخرى خسارة 108.2 مليون جنيه مقابل أرباح 82.4 مليون جنيه في الربع الأول من عام 2021. وترجع الخسارة إلى انخفاض قيمة الجنيه مقابل العملات الأجنبية. وارتفعت مصروفات الفوائد بنسبة 7.3% لتصل إلى 75.2 مليون جنيه بسبب زيادة أسعار الفائدة في مصر خلال مارس 2022. وانعكس الأداء الإيجابي على أرباح الشركة، حيث بلغ صافي الربح 463.7 مليون جنيه مصري بزيادة 5.7% مقابل

رغم الحرب الروسية الأوكرانية والتي أدت إلى ضغوط تضخمية عالمية، مما انعكس على الاقتصاد المصري بخفض سعر الجنيه أمام العملات الأجنبية، غير أن «أوراسكوم للتنمية مصر» حققت نتائج تشغيلية ومالية قوية مدفوعة بالزيادة الملحوظة في أداء قطاع العقارات وتحسن أداء الأعمال في قطاعي الفنادق وإدارة المدن. بلغت إيرادات الشركة خلال الربع الأول من العام الحالي 1.9 مليار جنيه، بزيادة 32.3% مقارنة بـ 1.46 مليار خلال الفترة نفسها من العام الماضي، كما ارتفع مجمل الربح بنسبة 18.5% ليصل إلى 681.1 مليون جنيه وهامش مجمل ربح 35.3% مقارنة بـ 574.9 مليون جنيه خلال الفترة نفسها. وترجع الزيادة إلى الإسراع في عمليات البناء، وتسجيل إيرادات عقارية تصل إلى 1.4 مليار جنيه

خطة توسعية

«بيت مصر» لخدمات التمويل العقاري تعتزم التحالف مع شركات الاستثمار العقاري



تعتزم شركة بيت مصر لخدمات التمويل العقاري خلال الفترة القادمة التحالف مع شركات الاستثمار العقاري والتسويق العقاري الكبرى بمصر لتوفير العقارات المناسبة لمنظومة التمويل العقاري.

وقال محمد سمير، الشريك وعضو مجلس الإدارة التنفيذي لشركة بيت مصر لخدمات التمويل العقاري، إن الشركة لديها خطة توسعية طموحة خلال الفترة القادمة لإنشاء فروع تابعة لها في بعض المحافظات حيث ترى فرص نمو قوية لنشاط التمويل العقاري بمناطق الدلتا والصعيد، وتطمح لدن تكون الشركة الرائدة في تقديم مجموعة من خدمات التمويل العقاري والتسويق العقاري والتدريب وإقامة المعارض والمؤتمرات الخاصة بنشاط التمويل العقاري محلياً وإقليمياً، مشيراً إلى أن الشركة قد نجحت خلال فترة قصيرة في توقيع بروتوكولات تعاون مع العديد من بنوك وشركات التمويل العقاري

وساهمت في منح تمويل لعملاء تلك الجهات ليصل إلى أكثر من 10 مليون جنيه وتخطط للوصول بحجم التمويلات العقارية بنهاية عام 2022 إلى 50 مليون جنيه بالتعاون مع جهات التمويل العقاري من الشركات والبنوك. يواجه السوق العقاري في مصر صعوبات كبيرة وتباطؤ بسبب ارتفاع أسعار العقارات في ظل انخفاض القوة الشرائية بسبب التضخم. وتظل إمكانية الشراء النقدي للعقار بسداد كامل الثمن تنحصر في شريحة صغيرة جداً من المجتمع، بينما الشريحة الأكبر تعتمد في نمط شراؤها على نظام شراء العقارات تحت الإنشاء، حيث الاستلام المتأخر مع إمكانية تقسيط ثمن

العقار على فترات زمنية طويلة، ومع ارتفاع معدلات التضخم أصبح نظام شراء العقارات تحت الإنشاء غير ملائم، بسبب الارتفاع الكبير في قيمة الأقساط الشهرية بالنسبة لحجم الدخل. يذكر أن حجم الوحدات العقارية المتداولة يتجاوز 10 مليون وحدة، طبقاً لتقرير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء. يذكر أن شركة بيت مصر للخدمات العقارية، شركة مساهمة مصرية، تأسست برأس مال مرخص 6.5 مليون جنيه، كأول شركة مصرية متخصصة في خدمات التمويل العقاري بإشراف من هيئة الرقابة المالية، لتقديم خدمات التمويل



محمد سمير:
فرص نمو قوية
لنشاط بمناطق الدلتا والصعيد



طارق الغمراوي:
التمويل العقاري الحل الأمثل
للسوق العقاري في مصر

الثلاثة «مشتري، بائع، وممول» و بالتالي تعثر وفشل عمليات الشراء والبيع. يعود محمد سمير ليشير إلى أن وسيط التمويل العقاري قد نص عليه قانون التمويل العقاري منذ صدوره في عام 2001 وعرفه بأنه «كل شخص طبيعي أو اعتباري يقوم بمهام الوساطة بين الممول والمستثمر من خلال تقديم المشورة الفنية للمستثمر وتعريفه بمخاطر التمويل وإعداد وتجهيز الملف لتقديمه للممول وذلك بمقابل مادي يتحمله الممول ويشترط أن يكون مقيد بسجل وسطاء التمويل العقاري لدى الهيئة العامة للرقابة المالية». وقال إن القانون نظم عمل وسيط التمويل في 4 مواد بالقانون (المواد 49 - 52) ولذلك فإن أهمية بداية نشاط شركة بيت مصر تأتي في ظل ازدياد الطلب على التمويل العقاري نتيجة توجه الدولة والحكومة المصرية لتنشيط وتفعيل منظومة التمويل العقاري باعتبارها الأداة التمويلية طويلة الأجل لتملك عقار تزامناً مع نمو نشاط الاستثمار العقاري والحركة العمرانية القوية التي تشهدها مصر في ظل قيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي.

في كافة المعاملات الخاصة بها. يقول الدكتور طارق الغمراوي، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة بيت مصر لخدمات التمويل العقاري، إن التمويل العقاري هو الحل الأمثل للسوق العقاري في مصر لطرفي المعادلة، المشتري ومالك الوحدة، بالنسبة للمشتري، الاستلام الفوري للعقار مع سداد دفعة مقدمة تتراوح ما بين 15% إلى 20% من قيمة العقار وتسديد باقي الثمن على فترات تصل إلى 30 عاماً، مما يجعل قيمة القسط الشهري ملائمة ومناسبة لمستوى الدخل، أما بالنسبة لمالك الوحدة، فمن خلال التمويل العقاري، يحصل على قيمة الوحدة نقداً مباشرة من جهة التمويل. وأضاف: رغم أن التمويل العقاري النموذج الأمثل لشراء وبيع العقارات، غير أن عدم انتشاره في السوق العقاري المصري يرجع إلى نقص ثقافة التمويل العقاري وكذلك صعوبة وتعقد وطول الإجراءات الائتمانية والقانونية في ظل غياب شركات متخصصة تقدم خدمات التمويل العقاري بصورة احترافية مما يؤدي في النهاية إلى فقدان قنوات التواصل بين أطراف التمويل

العقاري بصورة متكاملة، من خلال الوساطة بين المشتري وجهة التمويل من جهة والوساطة بين المشتري والبائع من جهة أخرى لتسهيل كافة الإجراءات الائتمانية والقانونية والانتهاج من إجراءات التمويل العقاري بسرعة واحترافية. تقدم الشركة ثلاث خدمات رئيسية: أولاً: إعداد ودراسة ملف التمويل ومساعدة العميل للحصول على الموافقة الائتمانية من جهات التمويل سواء كانت شركة أو بنك. ثانياً: البحث عن العقار المناسب والذي ينطبق عليه شروط التمويل العقاري وتوفير ودراسة المستندات القانونية والهندسية الخاصة به. ثالثاً: التواصل والمتابعة مع جهة التمويل للانتهاج من الإجراءات في أسرع وقت وصولاً إلى توقيع اتفاق التمويل العقاري وحصول العميل على التمويل. وذلك من خلال فريق عمل من الشباب حديثي التخرج الذين تم اختيارهم بعناية وتدريبهم للعمل على خدمة العملاء باستخدام أحدث وسائل التكنولوجيا وأنظمة إدارة علاقات العملاء CRM التي تم تدعيم البنية التكنولوجية للشركة بها قبل البدء في التعامل حيث تعتمد على استخدام التكنولوجيا ووسائل الدفع والتوقيع الإلكتروني

شركة رائدة

«مصر لتأمينات الحياة» تحصد جائزة أفضل شركة تأمينات حياة في مصر لعام 2022 من مجلة «جلوبال بانكينج أند فاينانس ريفيو»

حصدت شركة «مصر لتأمينات الحياة»، إحدى شركات مصر القابضة للتأمين التابعة لوزارة الأعمال العام، على جائزة أفضل شركة تأمينات حياة في مصر لعام 2022 من مجلة «جلوبال بانكينج أند فاينانس ريفيو» تقديراً لتمييزها خلال العام الماضي وتصديها القمة على مستوى شركات التأمين في السوق المصري، من خلال مؤشرات مالية قوية ولتنوع حلولها التأمينية المبتكرة التي تتناسب مع كافة احتياجات الشعب المصري، بالإضافة إلى تصديها شركات التأمين في التحول الرقمي وتقديم حلول وخدمات رقمية متميزة.

قال الدكتور أحمد عبد العزيز، العضو المنتدب لشركة مصر لتأمينات الحياة: فخورون بهذا التقدير الذي يثبت قدرتنا على الحفاظ على مكانتنا كشركة تأمينات حياة رائدة في المنطقة لأكثر من 120 عام وعلى التطوير المستمر لنتمكن من دعم جميع عملائنا على تحقيق أهدافهم المالية وتأمين الأسر المصرية ضد المخاطر.

وأضاف: ملتزمون بتقديم أفضل الحلول التأمينية لعملائنا في أكثر من 150 فرع في جميع أنحاء الجمهورية، بالإضافة إلى أكثر من 400 فرع تأمين بنكي تضم أكثر من 8 آلاف مستشار تأميني بخلاف القنوات الرقمية وتقديم الحلول الجديدة و الفريدة من نوعها التي تمكن الشركة و عملائها من الاستثمار والادخار والتأمين بطرق أكثر استدامة.

وقال إن هذا التكريم يعكس جهود وتفاني جميع الزملاء العاملين بشركة مصر لتأمينات الحياة، وبالنيابة عن مجلس إدارة شركة مصر لتأمينات الحياة وجميع العاملين بها نتقدم بخالص الشكر والتقدير لعملائنا الكرام على ثقتهم الغالية بنا ونعدهم بالاستمرار في تقديم حلول وخدمات تأمينية مبتكرة ذات قيمة مضافة عالية وفي التطوير المستمر للإسهام في دعم خطط الدولة في نمو الاقتصاد الوطني المستدام والسوق المالي المصري.

وتعد شركة مصر لتأمينات الحياة (ML)، هي أكبر شركة متخصصة في تأمينات الحياة في السوق المصري من حيث الحجم ورأس المال والحصصة السوقية؛ وتقدم أكثر من 25 وثيقة تأمين وادخار واستثمار. وتأسست شركة مصر لتأمينات الحياة في عام 1900 تحت اسم شركة التأمين الأهلية المصرية، وهي أقدم شركة تأمينات حياة في مصر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وصار اسمها شركة مصر لتأمينات الحياة في عام 2010، بعد قرار نقل كافة أنشطة تأمينات الحياة في الشركات الحكومية إلى شركة واحدة. وشركة مصر لتأمينات الحياة هي إحدى الشركات التابعة لمجموعة مصر القابضة للتأمين، إحدى شركات وزارة قطاع الأعمال العام. وتقدر استثمارات الشركة بأكثر من 37.1 مليار جنيه تستثمر في قطاعات اقتصادية مختلفة. تم اعتماد مصر لتأمينات الحياة دولياً من best A.M



تأمين متناهي الصغر

مصر للتأمين تمد مظلتها التأمينية لممتلكات ومحافظ تمويلات بنك ناصر الاجتماعي للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر

ولذلك سعت شركة مصر للتأمين من جانبها إلى تقديم تلك الخدمات والمنتجات التأمينية بأقساط تتناسب مع دخول عملاء البنك من الشرائح المستهدفة من عملاء التمويلات أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بتوفير التغطية التأمينية لعملاء البنك الحاصلين على تمويلات «نقدية أو عينية» ضد مخاطر عدم السداد الناتج عن التعثر لصالح البنك وكذلك التأمين على عملاء البنك من أصحاب التمويل للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ويشمل تغطية الحوادث الشخصية والتأمين على اليقظة، لمراعاة البعد الاجتماعي والاقتصادي لتلك الفئات وإيماناً بالدور الوطني والمسئولية المجتمعية التي تحرص عليها الشركة.

وأشار محمد عشماوي، نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك ناصر الاجتماعي، إلى أن هذه الخطوة تعزز جهود البنك لتنوع خدماته ومنتجاته المالية والمصرفية لتلبية كافة احتياجات عملائه من كل شرائح المجتمع بما يساهم في تحقيق الشمول المالي عبر توفير منتجات وحلول الشركة التأمينية من خلال فروع البنك المنتشرة في كافة أنحاء الجمهورية للوصول إلى أكبر شريحة من العملاء، والتسهيل عليهم للحصول على الخدمات التأمينية.

تنتهج استراتيجية طموحة لدعم هذا القطاع المهم، مثمنا التعاون بين شركة مصر للتأمين إحدى شركات المجموعة، وبنك ناصر الاجتماعي لتوفير التغطية التأمينية والحماية اللازمة لعملاء البنك أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، ما يضمن الاستمرار لهذه المشروعات و يتيح الفرصة للوصول لشرائح جديدة من العملاء.

من جانبه، أشار عمر جودة، عضو مجلس الإدارة المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة مصر للتأمين، إلى حرص الشركة على التوسع في التأمين متناهي الصغر إيماناً منها بأهمية التأمين متناهي الصغر في الفترة الراهنة، فهو يعد من أهم أدوات تحقيق الشمول التأميني، حيث يستهدف الوصول إلى فئات مجتمعية جديدة من ذوي الدخل المنخفضة وتوفير الحماية التأمينية لهم ضد الأخطار مقابل قسط بسيط يتناسب مع طبيعة الخطر المؤمن ضده، بالإضافة إلى أهميته في توسيع وزيادة قاعدة عملاء شركة التأمين من خلال الوصول لفئات وشرائح جديدة من المجتمع من خلال ربط أهداف التنمية المستدامة بفلسفة تطوير المنتجات التأمينية بما يتناسب مع احتياجات وإمكانيات العملاء والدخول في شراكات جديدة سعياً لتحقيق الشمول التأميني.

اعتمدت شركة مصر للتأمين بالتوسع في التأمين متناهي الصغر، من منطلق دورها ومسئوليتها تجاه المجتمع وانطلاقاً من تبني الشركة لأهداف التنمية المستدامة توافقاً مع رؤية مصر 2030 وربطها بسياسة الشركة مستهدفين أن تكون الشركة من الشركات الرائدة في مجال الاستدامة وتسخير كل خبراتها لخدمة المجتمع وأفراده جاء اهتمام الشركة.

لذا حرصت الشركة على توفير التغطية التأمينية لمحافظ التمويلات الممنوحة من بنك ناصر الاجتماعي لعملائه، وقدمت خدماتها للتأمين على ممتلكات البنك والتأمين ضد مخاطر عدم السداد والحوادث الشخصية والممتلكات لعملاء البنك أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.

أكد باسل الحيني، الرئيس التنفيذي لشركة مصر القابضة للتأمين، إيمانه بأهمية الدور الذي يؤديه قطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في دعم وتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني باعتباره المحرك الأساسي والركيزة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما يحققه من زيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص عمل وتحسين القوة التنافسية، مشيراً إلى أن مجموعة مصر القابضة للتأمين



خدماتنا المصرفية لكل الناس في كل مكان

البنك الزراعي المصري يقدمك خدمات مصرفية
ومنتجات مختلفة في أكثر من ١١٠٠ فرع
وبنساعد في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة
و متناهية الصغر لكل الناس في جميع محافظات مصر

لمزيد من المعلومات زوروا أقرب فرع من فروعنا

ABE.COM.EG | 19080

شهادات جديدة

بنك التعمير والإسكان يطرح شهادات ادخار جديدة للأفراد

أعلن بنك التعمير والإسكان، طرح شهادتين جديدتين «شهادة رويال» و«الشهادة الذهبية» لمدة 3 سنوات، وبعائد يصل إلى 14.25% سنويًا، وبدوريات صرف متنوعة، ويحد أدنى ألف جنيه لشراء الشهادة. جاء ذلك بعد أن قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق 19 مايو الماضي، رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع 200 نقطة أساس ليصل إلى 11.25%، و12.25% و11.75% على الترتيب. كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع 200 نقطة أساس ليصل إلى 11.75%.

تصدر شهادة رويال الجديدة بالجنيه المصري للأفراد، وهي مخصصة لعملاء رويال فقط، ومدة الشهادة ثلاث سنوات، والحد الأدنى لربط الشهادة: مليون جنيه، ومضاعفات 100 ألف جنيه، وسعر العائد: 14.25% سنويًا، وبدورية صرف سنويًا. ومصاريف فتح الحساب والمصاريف الإدارية وفقًا لسعر التعريفية. وغرامة الاسترداد، وفقًا للمطبق.

ويمكن الاقتراض والحصول على التسهيلات من البنك بنسبة 90% من قيمة الشهادات. سعر الاسترداد في السنة الأولى 4.75%، وفي السنة الثانية 4%، والسنة الثالثة 3.75%.

أما الشهادة الذهبية الجديدة فمدة الوديعة ثلاث سنوات، والحد الأدنى لربط الشهادة ألف جنيه ومضاعفات، وتصدر بالجنيه المصري للأفراد فقط، ومصاريف فتح الحساب والمصاريف الإدارية وفقًا لسعر التعريفية، والاسترداد وغرامة وفقًا للمطبق.

ويمكن الاقتراض والحصول على التسهيلات من البنك بنسبة 90% من قيمة الشهادات. سعر العائد 13.5% سنويًا، بدورية صرف شهريًا، وعائد 13.75%، بدورية نصف سنويًا. أما سعر الاسترداد في السنة الأولى 4.75%، وفي السنة الثانية 4%، وفي السنة الثالثة 3.75%.

مبادرة جديدة

«رواد النيل» تطلق برنامجا لدعم القدرات التصديرية للشركات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات الكيماوية

أطلقت مبادرة رواد النيل برنامج تدريبي جديد لدعم القدرات التصديرية للشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال الصناعات الكيماوية، تحت رعاية بنك القاهرة وبالشراكة مع المجلس التصديري للصناعات الكيماوية والأسمدة ويستمر البرنامج على مدار 6 أشهر. «مبادرة رواد النيل» إحدى مبادرات البنك المركزي المصري، وتنفذها جامعة النيل الأهلية، بالتعاون مع عدد من الجهات والبنوك.



قال طارق فايد، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك القاهرة، إن البرنامج يستهدف مساعدة الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعات الكيماوية على تطوير منتجاتها وزيادة قدراتها التنافسية والتسويقية وفتح أسواق دولية جديدة، بالإضافة إلى دعم عمليات التحول الرقمي لتلك الشركات. وأكد أهمية المبادرة في تنمية قدرات رواد الأعمال من الشباب وتشجيع الصناعة المحلية والتكنولوجيا والتوسع في التطبيقات الرقمية لدعم القطاعات المختلفة، بما يساعد على سد احتياجات السوق المصرية وزيادة فرص العمل. فيما أوضح نادر سعد، رئيس مجموعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ببنك القاهرة، أن مشاركة بنك القاهرة في مبادرة رواد النيل تأتي في إطار دور البنك في مجال دعم ومساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الشباب على إنشاء مشروعات ناجحة، ودعم المشروعات الصغيرة في القطاع غير الرسمي من خلال استشارات مالية وفنية بما يساهم في تقنين أوضاعها، وتحويلها للعمل تحت مظلة الاقتصاد الرسمي مما ينعكس إيجابياً على إيرادات الدولة والناتج القومي الإجمالي وتطوير

هبه لبيب: دعم القدرات التصديرية للشركات المصرية تزداد أهميته في الفترة الحالية، في ظل الأوضاع التي يشهدها العالم

واستحداث قنوات جديدة لخدمة عملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة. وقالت الدكتورة هبه لبيب المدير التنفيذي لمبادرة رواد النيل إن المبادرة تولي أهمية، خاصة بعملية دعم قدرات الشركات المصرية الناشئة والصغيرة والمتوسطة على التصدير وفتح أسواق دولية جديدة في العديد من القطاعات الصناعية من خلال مركز التميز من أجل التصدير التابع للمبادرة والذي يرعاه بنك القاهرة منذ إنطلاقه في عام 2019. وأضافت أن دعم القدرات التصديرية للشركات المصرية تزداد أهميته في الفترة الحالية، في ظل الأوضاع التي يشهدها العالم، من نقص في المنتجات والسلع وتعطل سلاسل الإمداد ما أدى إلى الارتفاع الكبير في الأسعار وموجات التضخم التي أضرت للاقتصاد العالم، وهو ما وجدنا أنه فرصة جيدة أمام الشركات المصرية للاستفادة من تلك الأوضاع بزيادة صادراتها للخارج وأيضاً فتح أسواق جديدة. وأكدت أن التوجه نحو التصدير يتماشى مع توجهات الدولة، والمبادرات المختلفة التي أطلقتها سواء من خلال البنك المركزي المصري أو الجهات الأخرى لتعميق التصنيع المحلي،

وبالتالي زيادة الصادرات ما سيعمل على تحسين الميزان التجاري وزيادة إيرادات الدولة من العملة الأجنبية. وأشادت المدير التنفيذي لمبادرة رواد النيل بالدور الكبير الذي يلعبه بنك القاهرة من خلال رعاية برنامج مراكز التميز من أجل التصدير بالمبادرة والذي حقق نجاحات كبيرة ساعدت في الوصول بمبيعات الشركات التي استفادت من البرنامج إلى أكثر من 120 مليون جنيه بنهاية العام الماضي. من جانبه، قال خالد أبو المكارم، رئيس المجلس التصديري للصناعات الكيماوية والأسمدة، إن التعاون مع مركز التميز للتصدير بمبادرة رواد النيل ورعاية بنك القاهرة يأتي انطلاقاً من الدور الأساسي للمجلس التصديري للصناعات الكيماوية والأسمدة لتوفير التليبات والبرامج المحفزة لتنمية صادرات القطاع. وأكد أن هذا التعاون يستهدف تحقيق تنمية حقيقية ومستدامة للشركات المشاركة بالبرنامج وإحداث نقلة نوعية حقيقية تضمن لها الاستمرارية والقدرة على التعامل مع المتغيرات والتحديات الداخلية والخارجية وتعزيز قدراتها التصنيعية والإنتاجية وجاهزيتها للتصدير. وأشار إلى أن هناك فرص كبيرة لنمو الصناعات

خالد أبو المكارم:
التعاون يستهدف تحقيق
تنمية حقيقية ومستدامة
للشركات المشاركة
بالبرنامج

محمد الكتاتني: البرنامج
سيساعد الشركات على
التواجد الإلكتروني على
منصات التجارة الدولية
ومواقع التجارة الإلكترونية

المرتبطة بقطاع الصناعات الكيماوية، حيث تتنوع المنتجات بين سلع وسيطة ومغذية ومدخلات إنتاج لكافة القطاعات الإنتاجية والزراعية والصناعية، فضلاً عن المنتجات تامة الصنع، كما تعتمد عليها العديد من الصناعات الصغيرة والمتوسطة. من جانبه، قال المهندس محمد الكتاتني، مدير برنامج مراكز التميز من أجل التصدير بمبادرة رواد النيل، إنه يمكن التقدم للبرنامج من خلال الموقع الإلكتروني للمبادرة //https://np.eg/export-promotion-application، مشيراً إلى أن البرنامج ينقسم إلى مرحلتين الأولى مرحلة التوعية والتثقيف للشركات المتقدمة فيما ستركز المرحلة الثانية على العمل مع الشركات شركة بشركة من خلال برامج مخصصة وفق احتياجات كل منها. وأضاف أن البرنامج سيساعد الشركات على التواجد الإلكتروني على منصات التجارة الدولية ومواقع التجارة الإلكترونية من خلال إنشاء مواقع إلكترونية خاصة بها وتعريفها بآليات التسويق الإلكتروني محلياً ودولياً، وأيضاً العمل على تطوير منتجاتها وزيادة قدراتها التنافسية بما يدعمها في الأسواق التصديرية.



برنامج أكاديمي

«جامعة النيل» و«البنك التجاري الدولي» يطلقان أول برنامج أكاديمي من نوعه في مصر

البرنامج يهدف لتعزيز التمويل المستدام للشركات الصغيرة والمتوسطة



الإسراع بتحول الاقتصادات والمجتمعات نحو التنمية المستدامة، لذلك يسعى البنك التجاري الدولي بالتعاون مع المؤسسات التعليمية السبقة التي تسعى دائماً للابتكار وتطوير المناهج التعليمية لمواكبة متطلبات سوق العمل والتوجهات الوطنية والدولية والتي تحتم التحول نحو التنمية المستدامة. وأوضح رشوان حمادي، من البنك التجاري الدولي، أهمية هذا البرنامج ودوره في الدمج بين الجانب الأكاديمي والعمل للشباب، وأثره الفعال في إعداد كوادر مؤهلة لسوق العمل تملك المهارات والمعرفة التطبيقية لخدمة القطاع المصرفي.

يذكر أن هذا البرنامج يعبر عن أحد التوجهات الاستراتيجية لجامعة النيل والبنك التجاري الدولي التي تسعى لتوجيه خبراتها وقدراتها لدعم المبادرات القومية من خلال الشراكات الاستراتيجية، لتقديم قيمة مضافة للمجتمع عبر برامج ومشروعات تهدف إلى التأثير المباشر في الصناعة وتقديم حلول متطورة لسد الفجوة في القدرات التي يحتاجها سوق العمل لتحقيق رؤية مصر 2030.

وبيئة عمل تلك المشروعات واحتياجاتها التمويلية، مشيراً إلى التعاون المثمر بين البنك المركزي المصري وجامعة النيل الأهلية من خلال مبادرة رواد النيل والتي تُعد من أهم المبادرات الحالية الداعمة للشباب ورواد الأعمال.

فيما قال الدكتور حسن يوسف علي، عميد كلية الإدارة بجامعة النيل، أنه بموجب مذكرة التفاهم ستقوم كلية إدارة الأعمال بالجامعة بتطوير مسار جديد معني بالتمويل المستدام للشركات الصغيرة والمتوسطة، لتصبح الجامعة بهذا البرنامج رائدة في هذا التخصص الجديد الذي تقوم بتنفيذه بالتعاون مع البنك التجاري الدولي، بصفتها «شريك مؤسس»، خاصة أن البنك التجاري الدولي سيشارك في تطوير البرنامج من حيث المحتوى والأساتذة المعنيين بتقديمه.

من جانبها أكدت الدكتورة داليا عبد القادر، رئيس قطاع التمويل المستدام بالبنك التجاري الدولي، أن دمج مفهوم الاستدامة بأبعاده البيئية والمجتمعية والحكومة في مناهج التعليم بالجامعات المصرية أمر حيوي، حيث أن التعليم له دور رئيسي في



والمؤسسات المصرفية التي لها دور مهم في دعم متطلبات السوق والاقتصاد المصري وتأهيل الخريجين، مشيراً إلى أن الهدف من مذكرة التفاهم التي تم توقيعها هو إعداد جيل جديد من المتخصصين في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لمساعدة القطاع المصرفي على خدمة السوق بشكل أفضل.

فيما أكد شريف لقمان، وكيل محافظ البنك المركزي لقطاع الشمول المالي، دعم البنك المركزي لمثل هذه الشراكات التي تعقدتها الجامعات مع البنوك للتثقيف المالي للفئات المختلفة من المواطنين والتعريف بالخدمات والمنتجات المالية، كما أنني علي الجهود التي تقوم بها كافة البنوك والتي ساهمت في تحقيق قفزة في معدلات الشمول المالي خلال السنوات الأخيرة. ولفت «لقمان» إلى أن هذه الاتفاقية تُعد استكمالاً وتنفيذاً لرؤية واستراتيجية البنك المركزي لمساندة ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتثقيف طلبة المدارس والجامعات لتخريج كوادر مؤهلة لسوق العمل من أجل فهم أفضل لطبيعة

في إطار دور جامعة النيل الأهلية ممثلة في كلية إدارة الأعمال بتصميم البرامج النوعية والتخصصية التي تتلاءم مع متطلبات واحتياجات السوق والخريجين، واستجابة لخطة البنك المركزي المصري في دعم نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، وخلق فرص عمل للشباب، وتعزيز الشمول المالي، وقعت الجامعة مذكرة تفاهم مع البنك التجاري الدولي CIB، لإعداد وتصميم أول برنامج أكاديمي من نوعه في مصر لتخريج متخصصين في التمويل المستدام للشركات الصغيرة والمتوسطة.

من جانبه رحب الدكتور وائل عقل، رئيس جامعة النيل؛ بالتعاون المستمر والمثمر مع البنك التجاري الدولي، مشيراً إلى أن الجامعة والبنك يجمع بينهما تاريخ متميز من الشراكة الناجحة في تنفيذ عدد من البرامج الدراسية والتأهيلية الرائدة.

وقال إن البنك التجاري الدولي يُعد أحد أهم المؤسسات المصرفية في مصر والمشهود لها بالتميز على مستوى العالم، وأن الجامعة تفتح كليتها ومجالاتها البحثية لخدمة المبادرات الرائدة

مؤشرات قوية

بنك QNB الأهلي يحتل المرتبة الثانية ضمن أقوى 50 شركة في مصر بقائمة «فوربس»



2.2 مليار جنيه الأرباح.. و22.5% معدل كفاية رأس المال

تخطي كافة الأزمات التي تتعرض لها الأسواق العالمية بمرونة واحترافية ووفق سياسات إيجابية مدروسة، فضلاً عن تعظيم حقوق المساهمين وزيادة جودة الأصول وتدعيم المركز المالي للبنك، بالإضافة إلى تلبية احتياجات العملاء، وتطلعاتهم المصرفية بأقصى جودة وبأعلى كفاءة ممكنة وفق أفضل المعايير العالمية. يذكر أن «فوربس» تهتم بتعزيز صحافة الأعمال وإحصاء الثروات وتقييم الشركات ومراقبة نمو المؤسسات المالية، وتعتمد على عدة معايير مهنية لاختيار الشركات في القائمة من أهمها: القيمة السوقية الأعلى، وجودة الأصول، وصافي الربحية، وقيمة المبيعات. وتتمتع مجلة Forbes Middle East بمصداقية عالية، وتعتمد على عدد من المعايير المهنية والموضوعية.

بينما بلغت نسبة تغطية المخصصات للقروض دون المستوى 142%، وبلغ معدل كفاية رأس المال مستوى 22.5% في ظل التطبيق الأمثل للسياسات الائتمانية. ويتمتع البنك بمعدل توظيف عالي للودائع حيث بلغت نسبة القروض إلى الودائع 61.2% في نهاية مارس 2022، مقارنة بمتوسط 48% للقطاع المصرفي في ديسمبر 2021 طبقاً لآخر بيانات متاحة من البنك المركزي المصري، في ظل التركيز على نمو العمليات المصرفية الأساسية مع الحفاظ على معدلات سيولة عالية في كافة العملات. ويعتزم البنك مواصلة دوره الريادي في السوق المصرفي وتحقيق معدلات نمو إيجابية تتناسب مع مكانته القوية وحصته السوقية، وقدرته على

اختارت مجلة Forbes Middle East بنك QNB الأهلي ضمن أقوى 50 شركة في مصر وثاني أكبر بنك في قطاع البنوك في قائمتها لهذا العام 2022. يأتي حصول البنك على المرتبة الثانية بقطاع البنوك في قائمة «فوربس» تأكيداً على قوة البنك وحصته السوقية التي يحظى بها في مصر ومنطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى النمو المتسارع والمؤشرات القوية التي حققها البنك في جميع القطاعات. حقق البنك صافي أرباح مجمعة 2.2 مليار جنيه بنهاية مارس 2022، وارتفع إجمالي أصول البنك لتحقيق نحو 390 مليار جنيه بزيادة 8% بنهاية الربع الأول من العام الجاري. وبلغت نسبة القروض غير المنتظمة 3.91% في نهاية مارس 2022،

تمويل مشترك

بنك القاهرة مرتب رئيسي لتمويل مشترك بـ12.5 مليار جنيه لصالح القناة للسكر

شارك بنك القاهرة في ترتيب تمويل مشترك بقيمة 12.5 مليار جنيه كمرتب رئيسي أولي وبنك حساب خدمة الدين لصالح شركة «القناة للسكر» بالتعاون مع عدد من البنوك، وهي البنك الأهلي المصري بصفته المرتب الرئيسي ووكيل التمويل، بنك قطر الوطني الأهلي بصفته وكيل الضمان، البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد - أفريكسيم، بنك قناة السويس، المصرف المتحد، بنك الاستثمار العربي، البنك الزراعي المصري، بنك التعمير والإسكان، بنك التنمية الصناعية، بغرض تمويل جانب من التكلفة الاستثمارية لمشروع استصلاح وتطوير مساحة 181 ألف فدان بغرب محافظة المنيا في نطاق البرنامج الرئاسي لاستصلاح 1.5 مليون فدان والذي يقع منه نحو 600 ألف فدان بمنطقة غرب المنيا، إلى جانب تأسيس وتشغيل مصنع لإنتاج السكر بطاقة إنتاجية تبلغ نحو 900 ألف طن سكر سنوياً.

ومن جانبه، قال طارق فايد، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك القاهرة، إن قيام البنوك بترتيب قرض مشترك بهذا الحجم يعكس قوة وصلابة القطاع المصرفي المصري، كما يدل على قوة الاقتصاد المصري، مشيراً إلى أن مشروع شركة القناة للسكر يعد مشروعاً قومياً يؤمن سلعة استراتيجية، كما يعمل على دعم قطاعي الزراعة والصناعة في آن واحد، ومن ثم يحد من الاستيراد ويوفر العملة الأجنبية، بالإضافة إلى إقامة المشروع في محافظة المنيا بمنطقة الصعيد مما يساعد في تنمية وتطوير المنطقة وتوفير التلالف من فرص العمل بما يتوافق مع خطة الدولة لتحقيق رؤية مصر 2030.

كما أكد «فايد» أن إستراتيجية العمل بالبنك تقوم على مساندة مختلف القطاعات الحيوية بالدولة، من ضمنها قطاعي الصناعة والزراعة باعتبارهم من أهم القطاعات التي تحظى باهتمام بالغ ضمن سياسة مصرفنا التوسعية في مجال تمويل الشركات، مؤكداً أن حصول البنك على دور المرتب الرئيسي في العديد من العمليات التمويلية وعدم اقتصره على كونه بنكا مشاركا يعكس



طارق فايد:
قيام البنوك
بترتيب قرض
مشترك بهذا
الحجم يعكس
قوة القطاع
المصرفي

وبشكل واضح ما حققه البنك من جهود متواصلة في مجال التمويل الهيكلي والقروض المشتركة كأحد البنوك الفاعلة في هذا المجال وعدم الاقتصر على كون البنك مشاركا في تلك القروض فقط. وفي سياق متصل، أشار بهاء الشافعي، نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي، أن التمويل يعد نموذجا ناجحا للشراكة الاستثمارية والاقتصادية بين مصر والإمارات وتوتيرا للجهود المبذولة والتعاون المثمر بين البنوك المشاركة ومؤسسات التمويل الأجنبية، موضحاً أن حجم التمويل يعكس قدرة البنوك المشاركة على ترتيب تلك النوعية من التمويلات استمرارا لدورها الرائد في دعم المشروعات القومية الكبرى بكافة القطاعات الإستراتيجية للاقتصاد المصري، كما يعد انعكاسا لنجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تنتهجها الدولة. وأضاف أنه نظراً لكون شركة «القناة للسكر» أحد الكيانات الواعدة التي ستعمل في

صناعة وإنتاج السكر الأبيض وكذا زراعة البنجر والعديد من المحاصيل لسد الفجوة بين الاستهلاك والإنتاج للسكر والوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه السلعة الإستراتيجية فقد حرص بنك القاهرة على المشاركة كمرتب رئيسي أولي وبنك حساب خدمة الدين وبحصصة مشاركة قدرها 1.5 مليار جنيه ضمن الحزمة التمويلية. ويسهم المشروع في سد العجز من الاستهلاك المحلي من السكر الأبيض كبديل للاستيراد من الخارج وما له من تأثير إيجابي لتخفيض قيمة الواردات وبالتالي تقليل الضغط على موارد الدولة من العملة الأجنبية، كما يقوم المشروع على استخدام تكنولوجيا ري متطورة تسمح بترشيد استهلاك مياه الري، بالإضافة إلى أهمية المشروع لتنمية الصعيد وتوفير فرص عمل بما يساهم في تقليل نسب البطالة وذلك بتوفير نحو 2500 إلى 3000 فرصة عمل وذلك خلال فترتي الإنشاء والتشغيل.

تحسين السلالات

توقيع بروتوكول تعاون في مجال تحسين سلالات الثروة الحيوانية

في إطار توجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي بضرورة تحسين السلالات الماشية بما يسهم في زيادة الثروة الحيوانية والألبان وتغطية الفجوة الاستيرادية من اللحوم وتوفير العملة الأجنبية وتحسين مستوى معيشة صغار المزارعين والمربين في إطار المبادرة الرئاسية «حياة كريمة»، شهد السيد القصير، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، مراسم توقيع بروتوكول تعاون مشترك في مجال تحسين السلالات الثروة الحيوانية بين الوزارة، والبنك الزراعي المصري، وشركة «هيلثي ميلك».

قال وزير الزراعة إن البروتوكول يستهدف توزيع رؤوس ماشية عالية الإنتاجية ثنائية الغرض على صغار المزارعين بقروض ميسرة ويتم السداد من عائد الإنتاج والبروتوكول يعتبر نموذجاً للتعاون بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والجهاز المصرفي لخدمة صغار المربين، ووجه الجهات المعنية في الوزارة بتقديم كل أوجه الدعم الفني والرعاية البيطرية مجاناً للمستفيدين من المبادرة. وأشار إلى أن وزارة الزراعة تسعى إلى تنفيذ تكاليف الرئيس حيث وجه سيادته بتخصيص عشرة مليار جنية إضافية لتمويل الثروة الحيوانية بفائدة ميسرة، مؤكداً حرصت على إعادة تفعيل دور

المربي الصغير مع تأهيله فنياً وعلمياً على اقتناء أصناف ذات عائد ومردود أعلى من السلالات المحلية.

وقع البروتوكول المهندس مصطفى الصياد، نائب وزير الزراعة للثروة الحيوانية والسمكية والداجنة، والمحاسب سامي عبد الصادق، نائب رئيس البنك الزراعي، والدكتور محمد مصطفى لطفي، العضو المنتدب لشركة «هيلثي ميلك».

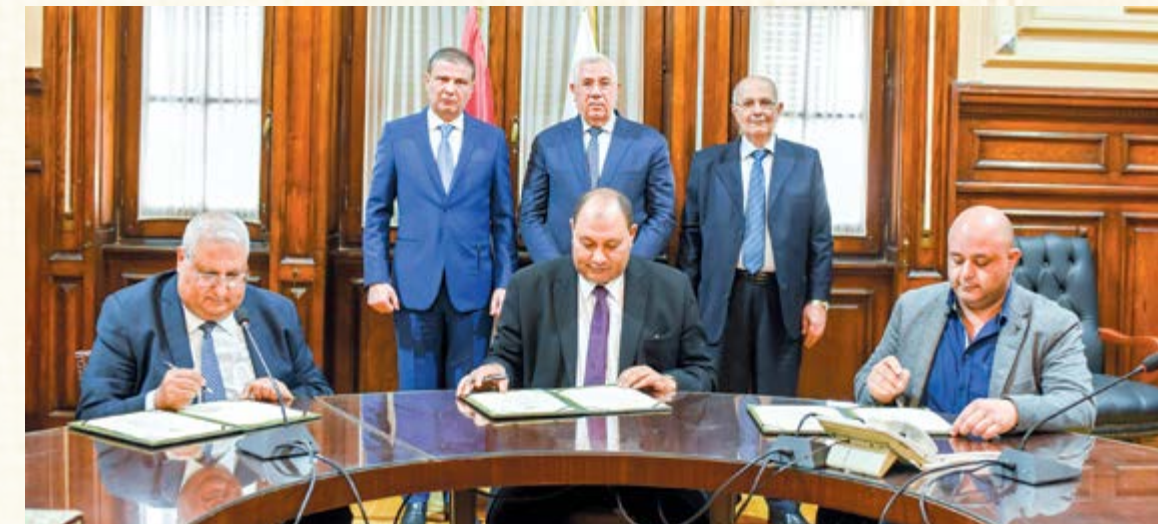
ومن ناحيته، أكد علاء فاروق، رئيس مجلس إدارة البنك الزراعي المصري، أن توقيع بروتوكول التعاون مع وزارة الزراعة وشركة «هيلثي ميلك» لمنتجات الألبان لتوفير رؤوس أبقار من السلالات المحسنة وراثياً يمثل ترجمة واقعية لتوجيهات الرئيس السيسي، والتي تعكس حرصه على تنمية الثروة الحيوانية ومضاعفة العائد المادي لصغار المربين والأسر الريفية، من خلال الاتجاه لتربية أفضل السلالات لمضاعفة الإنتاج وتحقيق أقصى عائد منها، مشيراً إلى أن البنك يوفر التمويل اللازم للمستفيدين من هذا البروتوكول بفائدة 5% بسيطة متناقصة، وفقاً لمبادرة البنك المركزي لدعم الأنشطة الصغيرة العاملة في الإنتاج الزراعي والحيواني.

وأضاف يأتي البروتوكول أيضاً في إطار دور

البنك الزراعي للمساهمة في تحقيق أهداف المبادرة الرئاسية التاريخية «حياة كريمة» لتطوير قرى الريف المصري، خاصة فيما يتعلق بمحور توفير فرص العمل وتحسين مستوى معيشة سكان الريف.

فيما أكد سامي عبد الصادق، نائب رئيس مجلس إدارة البنك الزراعي المصري، أن البنك سيعمل من خلال هذا البروتوكول على توفير فتح اعتمادات مستندية لشركة «هيلثي ميلك» لاستيراد رؤوس الأبقار المحسنة من الخارج مباشرة بالأنواع والمواصفات المحددة من قبل وزارة الزراعة، كما سيوفر البنك تمويلًا للشركة لإنشاء محجر بيطري على مساحة 10 أفدنة وفقاً للضوابط والشروط التي تقرها الوزارة، وأضاف سيقوم البنك أيضاً بتلقي طلبات التمويل من صغار المربين لإتاحة التمويل اللازم لهم لشراء الرؤوس والتغذية وأيضاً أجهزة حلب الأبقار بفائدة 5% للتيسير عليهم وفقاً لمبادرة البنك المركزي.

وقال د. محمد مصطفى لطفي أن الشركة سوف تقوم باستيراد رؤوس الماشية وتوزيعها على صغار المربين وتوفير الأعلاف وشراء الألبان والولادات وأيضاً التأمين على الرؤوس وكذلك تدريب صغار المربين.



توزيع رؤوس ماشية عالية الإنتاجية بقروض ميسرة على صغار المربين

صائد الجوائز

بنك مصر يحصد جائزة صفقة العام في إفريقيا من «The Banker» في مجال التمويل الإسلامي

أحكام الشريعة الإسلامية. يذكر أن عملية شركة المراسم الدولية للتطوير العمراني هي عملية تمويل إسلامي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية بمبلغ 3.2 مليار جنيه مصري لتمويل جزئي للتكلفة الاستثمارية لإنشاء مجمع سكني وتجاري وإداري بالقاهرة الجديدة على مساحة 158 فدان تقريباً بشارع التسعين الشمالي، بمشاركة 8 بنوك أخرى وهم بنك البركة، بنك القاهرة، بنك الاستثمار العربي، البنك العقاري المصري، بنك تنمية الصادرات، بنك التعمير والإسكان، ميد بنك، وبنك التنمية الصناعية مع قيام بنك مصر بدور المرتب الرئيسي الأولي ومسوق التمويل ووكيل تمويل ووكيل ضمان وبنك الحساب.

وشركة المراسم الدولية للتطوير العمراني (مقاول ومطور عقاري) وهي شركة مساهمة مصرية برأسمال سعودي تم تأسيسها في عام 1997 وإن عملية المراسم كما حصدت عملية تمويل شركة رواسي للتطوير العمراني على جائزة صفقة العام عن قارة أفريقيا لعام 2022 في مجال «Leveraged Finance» والتي بلغت نحو 8.9 مليار جنيه مصري بالتعاون مع بنكي الأهلي المصري، وبنك القاهرة، وقد قام بنك مصر بدور رائد باعتباره المرتب الرئيسي الأولي وضامن التغطية ومسوق ووكيل التمويل وتستههدف تلك العملية التمويلية الإنفاق على شراء بعض الأصول التجارية العقارية.

ومن الجدير بالذكر أن شركة رواسي للتطوير العمراني مملوكة لبنك مصر والبنك الأهلي المصري مناصفة، وتم تأسيسها بهدف تولى شراء وإدارة الأصول وتدعيم مبادرات البنك المركزي المصري لمساندة المطورين العقاريين.

حصد بنك مصر مؤخرًا جائزتي «صفقة العام» لعام 2022 عن قارة إفريقيا من مجلة «ذا بانكر» التابعة لمجموعة فايننشال تايمز العالمية المتخصصة في الشؤون المالية والمصرفية، في مجال التمويل الإسلامي عن عملية شركة المراسم الدولية للتطوير العمراني وأيضاً «صفقة العام» لعام 2022 عن قارة إفريقيا في مجال «Leveraged Finance» عن عملية شركة رواسي للتطوير العمراني.

ويتم الحصول على هذه الجوائز وفقاً لعدد من المعايير الفنية التي يتم من خلالها تحليل العمليات التمويلية في كل تصنيف على حد، حيث تعد هذه الجائزة شهادة ثقة لأفضل نموذج عمل حيث تقوم ذا بانكر «The Banker» العالمية بتطبيق تلك المعايير بموجب نخبة من الخبراء المتخصصين.

ويعد بنك مصر من أكبر البنوك الوطنية الرائدة في تمويل كافة المشروعات بمختلف القطاعات، فقد ارتفع حجم محفظة ائتمان الشركات والقروض المشتركة المنتظمة «مباشر وغير مباشر» بنوعها النمطي والإسلامي بقفزة هائلة حيث بلغ معدل النمو عن العام السابق نحو 43%.

واستطاع بنك مصر خلال الفترة من 2021/01/01 وحتى 2021/12/31 الانتهاء من ترتيب وتمويل والمشاركة في 22 عملية تمويلية وذلك في العديد من القطاعات مثل الاستثمار العقاري، النقل البري والمواصلات، خدمات عامة، المقاولات، البترول والغاز، مواد البناء، نقل جوي ومطارات، الزراعة والحاصلات الزراعية، النقل النهري والبحري، السياحة والبتروكيماويات، وذلك بالإضافة إلى ترتيب وتمويل والمشاركة في تمويلات متوافقة مع



راحة بال وأمان بكره بكره يبدأ النهاردة



سنوات النجاح «جوميا» تحتفل بمرور 10 سنوات من النجاح في مصر



في إطار احتفالاتها بمرور 10 سنوات من النجاح في السوق المصرية، نظمت جوميا، منصة التجارة الإلكترونية الرائدة في السوق المصرية، منتدى عقد من التجارة الإلكترونية في مصر، بمشاركة د. إبراهيم عشاوي، مساعد أول وزير التموين والتجارة الداخلية، رئيس مجلس إدارة جهاز تنمية التجارة الداخلية، ورئيس مجلس إدارة البورصة المصرية للسلع الذي ألقى الكلمة الافتتاحية للمنتدى، والتي تناولت في مضمونها التطورات الاقتصادية التي شهدتها مصر مؤخرا، ومستقبل منظومة التجارة الإلكترونية في ظل دعم الدولة المصرية.

كما شارك أيضا عدد من القيادات المصرفية والشركات اللوجيستية وصناع القرار ورجال المال والأعمال.

ويأتي المنتدى بمشاركة وحضور المهندس هشام صفوت، الرئيس التنفيذي لشركة جوميا مصر، وعدد من المسؤولين البارزين في عدة قطاعات مختلفة وناقش الحضور عبر ثلاث جلسات رئيسية عدد من الموضوعات المهمة والتي تناولت التطورات العالمية في مجال التجارة الإلكترونية وما تقوم به الدولة من إجراءات تحفيزية، ودور التكنولوجيا المالية في تعزيز ريادة مصر في مجال المدفوعات الإلكترونية والتحول للمجتمع اللاد نقدي وتطبيقا لـ إستراتيجية مصر 2030.

وخلال الجلسة الأولى للمنتدى استعرض المشاركون الإجراءات التي تم اتخاذها بالشراكة مع جوميا للنهوض بسوق التجارة الإلكترونية، والتي زادت أرقامها خلال العام الماضي بسبب الجهود المبذولة كل الجهات المعنية، كما تناول الشركاء التجاريون لجوميا والمشاركين في المنتدى مثل: حلواني، GSK المالكة لكثير من العلامات التجارية مثل Sensodyne و شركة Unilever المالكة لكثير من العلامات التجارية مثل Lipton و Dove وغيرهم وشركة OMD إحدى أكبر شركات الدعاية والإعلان، كيف أعادت التجارة الإلكترونية تشكيل علامتهم التجارية وزادت من معدلات

النمو وانعكاسها على زيادة الإيرادات وفتح سوق جديد لم تكن موجودة خلال السنوات الماضية، وتناولت المناقشات إعادة هندسة البيع بالتجزئة من خلال التجارة الإلكترونية، بالإضافة إلى مناقشة الإجراءات الاسترشادية التي تنصح بها جوميا للنهوض بالتجارة الإلكترونية والدفع بعجلة النمو فيها إلى الأمام وتأثير ذلك على الاقتصاد المصري بعد دمج الاقتصاد غير الرسمي مع الاقتصاد الرسمي.

وتطرق المشاركون في الحديث خلال الجلسة الثانية، والتي شارك فيها قيادات من البنك الأهلي المصري، الشركة المصرية للبنوك، شركة فاليو الخطوات المتخذة في مجال المدفوعات الرقمية والثورة المتنامية في عمليات الدفع اللا تلامسي خاصة مع اهتمام القيادة السياسية بمنظومة الدفع الإلكتروني وتدشين المجلس القومي للمدفوعات الرقمية برئاسة الرئيس عبد الفتاح السيسي.

وناقش الحضور أيضا التشريعات والقوانين المنظمة للمعاملات الإلكترونية في مصر والتي من شأنها أن تدفع عجلة نمو التجارة الإلكترونية في مصر إلى الأمام، وأبرز المستجدات على ساحة التجارة الإلكترونية Buy Now Pay Later. وخلال مناقشة شركاء الخدمات اللوجستية في المنتدى والذي جاء بمشاركة كل من: Presto, R2S, FDS، تناول الحضور تأثير التجارة الإلكترونية على السوق وعلى سلاسل التوريد في مصر خاصة وأن هذا القطاع بدأ ينمو نموا كبيرا خلال الفترة الماضية، مستقبل سلاسل التوريد ودعمها لنمو التجارة الإلكترونية في مصر.

وفي ختام المنتدى وتحت شعار «عشر سنوات معا» كرمت جوميا عدد من الموظفين، القيادات، الشركاء والعملاء الذين بدءوا الرحلة مع جوميا من عشر سنوات.



مصر لتأمينات الحياة
MISR LIFE INSURANCE

19446

www.misrlife.com

#بكره_يبدأ_النهاردة
#نجاح_بنكملة

Follow us: @misrlife_insurance @misr_life_ins 01005187777

تحميل التطبيق من متجر Google Play أو من خلال من خلال منصات فوري

رقم الترخيص المصري: ٢٢-٤٤٤-٨٧٢ تطبيق الشروط والأحكام

شركة مصر لتأمينات الحياة - شركة مصرية تابعة لوزارة قطاع الأعمال العام الخاضعة لأحكام القانون رقم 1 لسنة 1981 وتعديلاته - سجل تجاري رقم 1634 وحاصلة على ترخيص رقم ٢ من الهيئة العامة للغرفة التجارية - حاصل على موافقة الهيئة بتاريخ 2022/07/29

مصر الرقمية

وزير الاتصالات: الدولة تؤمن بتوجيه الاستثمارات لتحقيق التحول إلى مجتمع رقمي متكامل

عمرو طلعت: 16% نمو قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات



وتحقيق التنمية الاقتصادية؛ مؤكداً حرص وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على إعداد قاعدة من الكوادر البشرية الرقمية في كل علوم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال استراتيجية التدريب التقني التي يتم تنفيذها وفقاً لمنهج هرمي باستثمارات 1.1 مليار جنيه لتدريب 200 ألف متدرب خلال العام المالي الحالي، بزيادة في الميزانية بنحو 22 ضعف وزيادة في أعداد التدريب بنحو 50 ضعف مقارنة بما كانت عليه من 3 أعوام؛ لافتاً إلى جهود الوزارة لتشجيع الاستثمار في الشركات الناشئة، حيث بلغ حجم الاستثمارات في الشركات الناشئة عام 2021 نحو 490 مليون دولار بمقارنة بـ190 مليون دولار عام 2020.

وأوضح وزير الاتصالات أن المرحلة الأولى من مدينة المعرفة بالعاصمة الإدارية الجديدة تضم مركز للإبداع والبحث والتطوير متخصص في تصميم الإلكترونيات سيضم مجموعة ضخمة من الشركات العاملة في هذا المجال، وكذلك مركز للبحث والتطوير يضم معامل على أحدث التقنيات العالمية لتنفيذ مشروعات تطبيقية في مجالات مهمة مثل الزراعة الذكية والخدمات الصحية، بالإضافة إلى جامعة مصر للمعلوماتية، التي تعد أول جامعة متخصصة في علوم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الشرق



«باستثمارات حكومية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تصل إلى 22.8 مليار جنيه في العام المالي 2022-2023 بنمو 22%، تدخل مصر مرحلة جديدة في بناء مصر الرقمية، بما يؤكد أن الدولة المصرية تؤمن بتوجيه الاستثمارات بشكل متزايد لتحقيق التحول إلى مجتمع رقمي متكامل» بحسب د. عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مشيراً إلى ارتفاع مؤشرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حيث يعد هو الأعلى نمواً في مصر لمدة 3 سنوات متتالية بمعدل نمو يصل إلى 16%.

وأكد أن تنامي الاستثمار في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أصبح أمراً حتمياً لبناء مجتمعات رقمية حول العالم؛ موضحاً أنه من المتوقع أن يبلغ إجمالي الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات في جميع أنحاء العالم نحو 4.5 تريليون دولار بنهاية عام 2022، بزيادة 5% عن عام 2021. جاء ذلك خلال فعاليات الدورة الرابعة لمعرض ومؤتمر Tech Invest الذي تنظمه الشعبة العامة للاقتصاد الرقمي باتحاد الغرف التجارية.

أشار «طلعت» إلى ثقته الكاملة في قدرة الشباب المصري على تطوير التكنولوجيا للتصدي للتحديات التي تواجه المجتمع المصري والإقليمي



22.8

مليار جنيه
استثمارات حكومية
لقطاع الاتصالات
في العام المالي
2022/2023 بنمو
22%

البيانات القادمة من الشرق للغرب تمر عبر المياه الإقليمية والأراضي المصرية من خلال شبكة الكابلات الدولية.

يذكر أن مؤتمر ومعرض Tech Invest 4 انعقد هذا العام تحت شعار «المؤتمر الرابع لدعم وتنمية الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات». ويشارك به نحو 300 شركة تكنولوجية، وأكثر من 700 متخصص من قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وعدد من ورواد الأعمال وصناديق الاستثمار ورؤساء الشعب في مختلف محافظات الجمهورية ويضم الملتقى أكثر من 100 مستثمر 50 حاضنة ومسرعات الأعمال.

حضر فعاليات الافتتاح؛ المهندس عاطف حلمي، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الأسبق، المهندس خالد نجم، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الأسبق، المهندس خليل حسن خليل، رئيس الشعبة العامة للاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا بالاتحاد العام للغرف التجارية، والدكتور علاء عز، الأمين العام للاتحاد العام للغرف التجارية، والمهندس إبراهيم العربي، رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية، وعدد من قيادات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى نخبة من القطاع المصرفي والمستثمرين.

الوسط وأفريقيا، كما تضم المدينة مركز ابتكار التكنولوجيات المساعدة، بالإضافة إلى مركز للتدريب وحاضنة للشركات الناشئة ضمن خطة نشر مراكز إبداع مصر الرقمية في المحافظات والتي سيتم من خلالها تنفيذ العديد من الأنشطة منها إقامة محافل للتشبيك بين الشباب والمستثمرين.

وأضاف «طلعت» أن مصر تتصدر ترتيب دول أفريقيا في متوسط سرعة الإنترنت الثابت، موضحاً الجهود المبذولة لتدعيم البنية التحتية المعلوماتية ومد كابلات الألياف الضوئية في قرى المرحلة الأولى لمبادرة «حياة كريمة» بتكلفة استثمارية تصل إلى 5.8 مليار جنيه، كما تم طرح نطاقات ترددية للشركات المشغلة للمحمول، بالإضافة إلى العمل على زيادة عدد الأبراج ومحطات المحمول؛ مؤكداً الدور المهم للبريد المصري كمنفذ لتقديم الخدمات الحكومية الرقمية عبر فروعه المنتشرة في أنحاء الجمهورية؛ وأنه يتم تنفيذ خطة لتطوير البريد من حيث الشكل وميكنة كافة الأعمال وتقديم حزم جديدة من الخدمات البريدية مثل خدمة «صلها» لتحفيز التجارة الإلكترونية وتطبيق محمول «باللا yalla»، منوهاً إلى حرص الوزارة على تقوية البنية التحتية المعلوماتية الدولية خاصة وأن أكثر من 90% من

استراتيجية للتدريب التقني باستثمارات 1.1 مليار جنيه
لتدريب 200 ألف متدرب خلال العام المالي الحالي

أفضل صفقة

المصرية للاتصالات تحصل على جائزتين عن القرض المشترك متوسط الأجل بقيمة 500 مليون دولار

عملوا معاً على تحقيق ذلك الإنجاز. وأضاف تم استخدام تلك التسهيلات الجديدة لإعادة هيكلة الالتزامات وخفض تكلفة التمويل، بما يتماشى مع التدفقات النقدية للشركة لدعم أهدافها التشغيلية والمالية. تركز الاستراتيجية للشركة في المضي قدماً نحو تطوير خبرة العملاء، لتقديم تجربة ذات قيمة لعملائنا لتعزيز قدرة الشركة على مواجهة المستقبل والاستمرار في تعظيم العائد لمستثمري الشركة.

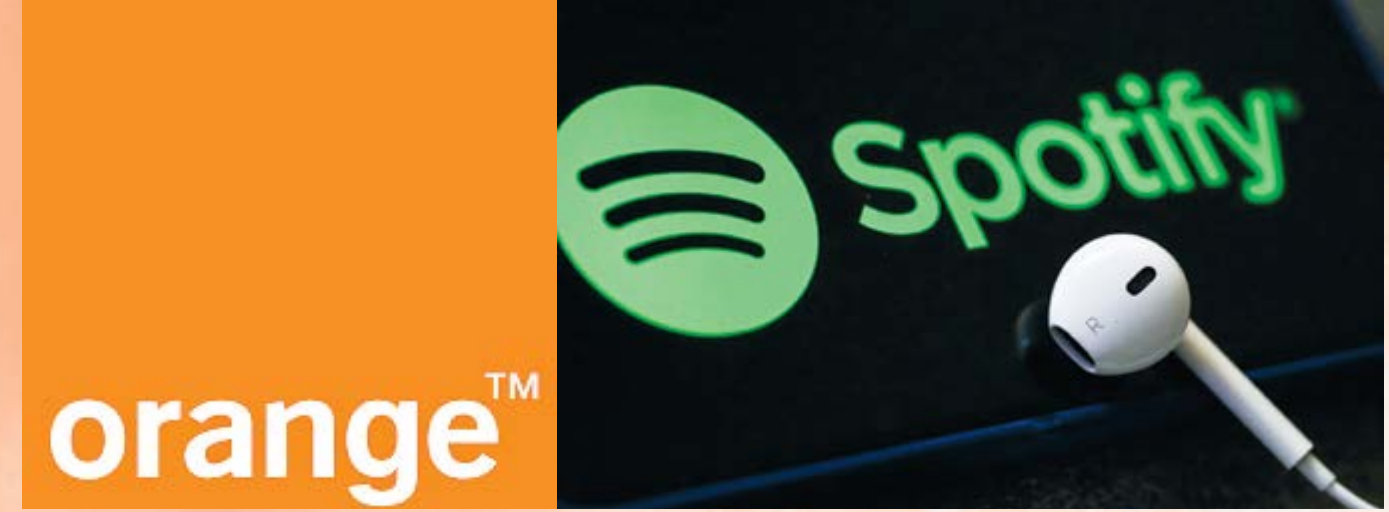
يذكر أن الشركة المصرية للاتصالات أعلنت عن تغطية اكتتاب هذا القرض بنسبة 2.7 مرة مقارنة بنسبة 1.5 مرة خلال عام 2018 عندما حصلت على القرض متوسط الأجل السابق بقيمة 500 مليون دولار، ما يبرهن على ثقة المؤسسات المالية الكبيرة في استراتيجية الشركة وأدائها المالي.

والشرق الأوسط وأفريقيا، كما تعد GFC Media مجموعة متخصصة في تنظيم مؤتمرات وفعاليات التمويل والاستثمار المختلفة لدعم التواصل ما بين الشركات والمستثمرين في جميع أنحاء العالم.

وقال المهندس عادل حامد، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة المصرية للاتصالات، سعاداً بالحصول على هاتين الجائزتين تقديراً لجهودنا المتواصلة نحو الحفاظ على الملاءة المالية القوية للشركة والتي تدعم استراتيجية الاستثمار وأهداف الربحية. نشكر المرتين الرئيسيين الأوليين للقرض، بنك أبوظبي الأول وبنك المشرق لإيمانهم المستمر بجهودنا ودعمهم المتواصل نحو تحسين الشركة لهيكلها التمويلي بما يناسب احتياجاتها. كما أود أن أشكر كل البنوك المشاركة في القرض وفرق عمل المصرية للاتصالات المختلفة الذين

حصلت الشركة المصرية للاتصالات على جائزتين عن القرض المشترك متوسط الأجل بقيمة 500 مليون دولار أمريكي الذي تم توقيعه خلال عام 2021، حيث حصلت على جائزة «أفضل صفقة تمويل مشترك في شمال أفريقيا» خلال الحفل السنوي للمجلة المالية لآوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا «EMEA Finance»، كما حصلت جائزة «صفقة التمويل المنظم للعام» من قبل مجموعة GFC Media. الجدير بالذكر أنه قد تم تكليف كل من بنك أبو ظبي الأول وبنك المشرق كمسوقين مشتركين للقرض ومرتبين رئيسيين أوليين.

تعد المجلة المالية لآوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا مصدر معلوماتي رائد حيث تقوم بنشر العديد من التقارير الدورية المتعلقة بالأحداث المالية والتحديات والفرص والإنجازات في الأسواق المالية الناشئة في كل من أوروبا



orange™

خدمات صوتية

«اورنج مصر» تتعاون بعروض حصرية مع منصة «Spotify» لتوفير خدمات لعملائها

الخدمة المدفوعة وعبر 183 سوقاً حول العالم، أحدثت Spotify ثورة في عالم الاستماع إلى الموسيقى وذلك من خلال ريادةها في تفضيلات الموسيقى واكتشافها، حيث تقدم لكل محبي الموسيقى مجموعة كبيرة من قوائم التشغيل المصممة خصيصاً لأذواقهم الشخصية وأنشطتهم ومزاجهم.

وقال أحمد العبد، نائب الرئيس التنفيذي للقطاع التجاري بشركة اورنج مصر، «نفخر بهذه الشراكة مع أشهر منصة للموسيقى في العالم، حيث أن مثل هذه الشراكات تميز اورنج كشركة رائدة في قطاع الاتصالات في مصر.

وأضاف: إن الموسيقى هي وسيلة أساسية نتواصل من خلالها مع عملائنا الكرام، لذلك نسعى جاهدين لتزويدهم بخدمات ترفيهية تلي احتياجاتهم، وكذلك تقديم تجربة لا مثيل لها أعدت خصيصاً لعملائنا. اليوم، تجمع شراكتنا مع Spotify بين ابتكار الموسيقى والتكنولوجيا لتقديم خدمة فريدة من نوعها في السوق المصري، بالإضافة إلى سعي اورنج الدائم لتقديم آفاق جديدة للموسيقى التي أصبحت جزءاً أساسياً من الوسائل الترفيهية لجميع الفئات.



تواصل اورنج مصر تقديم المزيد من الخدمات الترفيهية لعملائها من الشباب الذين تأتي الموسيقى على رأس اهتماماتهم، لذا وقعت اورنج مصر شراكة استراتيجية مع Spotify «خدمة الاستماع عبر الاشتراك»، الأكثر شهرة في العالم، لتزويد عملائها في جميع أنحاء مصر بإمكانية الوصول إلى تجربة موسيقية شخصية من خلال Spotify Premium.

وبفضل هذه الشراكة، سيتمكن عملاء اورنج من الحصول على Spotify Premium مجاناً حتى 12 شهراً على باقات محددة من شبكة اورنج. وسيتاح لهم من خلال منصة Spotify الوصول إلى أكثر من 82 مليون أغنية وأكثر من 4 مليارات قائمة تشغيل، وسيمكنهم الاستفادة من Spotify Premium ومشاركة الموسيقى الجديدة والاستمتاع بها كجزء من اشتراكهم الشهري. بالإضافة إلى ذلك، يمكنهم الاستمتاع بـ Spotify Premium بدون إعلانات عبر أجهزة متعددة مثل الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية وأجهزة الكمبيوتر وأنظمة الترفيه المنزلي.

وفي ظل عدد المستخدمين الذي يصل لأكثر من 422 مليون منهم 182 مليون مشترك في



توسع أفريقي

«إي فاينانس» توقع مذكرة تفاهم مع «المالية» الليبية لتطوير ورقمنة المعاملات الحكومية

في خطوة استراتيجية تعكس توجه مجموعة «إي فاينانس» للاستثمارات المالية والرقمية، نحو التوسع في القارة الإفريقية، وقّعت المجموعة مذكرة تفاهم مع وزارة المالية الليبية، للتعاون في تقديم خدمات التحول الرقمي والسداد الإلكتروني للحكومة الليبية، وتطوير وإدارة أنظمة المعلومات المالية والمحاسبية في الوزارة.

واستقبلت شركة «إي فاينانس» في مقرها بالقاهرة، وفدًا ليبيا برئاسة السيد خالد المبروك، وزير المالية الليبي، للاطلاع على التجربة المصرية في مجال التطوير والتحول الرقمي لنظام المالية الحكومية لدراسة إمكانية نقل التجربة المصرية إلى ليبيا، واطلع الوفد على تجربة إنشاء نظام حساب الخزانة الموحد ومركز الدفع والتحويل الإلكتروني وعدد من أنظمة ميكنة المعاملات الحكومية التي قامت بتنفيذها «إي فاينانس».

وأشاد وزير المالية بحكومة الوحدة الوطنية خالد المبروك، بمجهودات «إي فاينانس» في نشر ثقافة التحول الرقمي وتنفيذ المشروعات ونجاح الشراكة مع وزارة المالية المصرية في ضوء التعاون البناء مع الحكومة المصرية، وهذا ما تسعى إليه حكومة الوحدة الوطنية الليبية

للاستفادة من التجربة المصرية والإسهام في تطوير ورقمنة نظام إدارة المعلومات والبيانات المالية الحكومية والعمل بنظام الخزانة الموحد والدفع والتحويل الإلكتروني.

وأضاف أن وزارة المالية بحكومة الوحدة الوطنية الليبية، قامت بتوقيع اتفاقية تعاون مع مجموعة «إي فاينانس» لإصلاح نظام المالية العامة في ليبيا من خلال تطوير وإدارة أنظمة المعلومات المالية والمحاسبية في الوزارة، واتباع الأساليب الحديثة في إعداد الميزانيات الحكومية، بشكل يضمن تحقيق الأهداف والخطط المقررة، بما يساعد على وضع المؤشرات المالية اللازمة لقياس الأداء الحكومي، ويكفل تطوير الأطر المناسبة للسياسة المالية، وبما يواكب النظم التكنولوجية الحديثة ويحقق الدقة والسرعة في الأداء وتطبيق النظم الرقابية الإلكترونية وتأمين المعلومات واتباع الوسائل الإلكترونية في الإجراءات.

ومن جانبه، قال إبراهيم سرهان رئيس مجلس إدارة مجموعة «إي فاينانس» للاستثمارات المالية والرقمية، أن الاتفاقية تمثل خطوة شديدة الأهمية للمجموعة، وتعكس التزامها بالتوسع في الأسواق الخارجية وخاصة الإفريقية ذات الفرص التنموية اللامحدودة، بما يسهم

في زيادة حجم أعمال المجموعة ويحقق أكبر فائدة لمساهميها، كما يعكس هذا التعاون مستوى الثقة الدولي الذي تحظى به مجموعة «إي فاينانس» كذراع حكومي رائد في رقمنة المعاملات المالية.

وستقوم شركة تكنولوجيا تشغيل المنشآت المالية «إي فاينانس» التابعة للمجموعة، بعمليات تطوير المنظومات الإلكترونية لوزارة المالية الليبية، اعتمادًا على بنيتها التحتية عالية التقنية وخبراتها في تطوير المنظومات الإلكترونية لوزارة المالية المصرية مثل منظومة إدارة المالية العامة GFMIS والمنظومة البنكية لحساب الخزانة الموحد (TSA) ومركز الدفع والتحويل الإلكتروني، بالإضافة إلى النجاح في تنفيذ العديد من المشروعات الإلكترونية الحكومية واسعة الانتشار.

وكانت مجموعة «إي فاينانس» للاستثمارات المالية والرقمية، قد أنشأت قطاعًا جديدًا للتوسع الخارجي في تقديم خدماتها للقارة الإفريقية، كأحد أهم محاور استراتيجية المجموعة خلال السنوات القادمة، لنقل ما تم إنجازه في مصر في مجال التحول الرقمي إلى الأشقاء الأفارقة، تأكيدًا وتعزيزًا لدور مصر الرائد في بناء وتنمية الدول العربية والإفريقية.



الرقم المصري : 166-930-477

ILMONTE
GALALA
SOKHNA

Fouka bay

Bloomfields

D-bay
BAHIG

T.

16094

Signature Mixed-Use Destination
at West of Cairo

cled

Residential
Branded Homes
Commercial

16533 Tax No 720 875 285

ever.